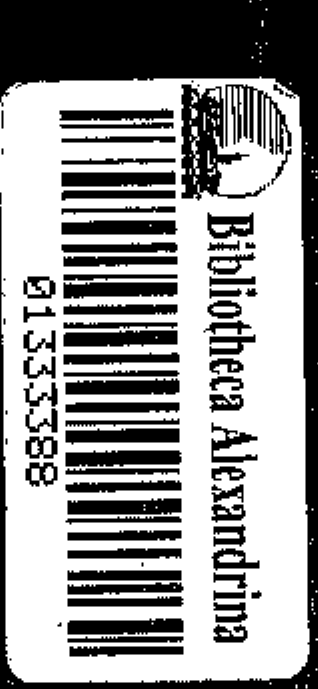
د . رفعت سيد أحمد

ثورة المسلمين في الضفة والقطاع

"دراسة وثائقية"

(طبعة ثانية)



9



بسم الله الرحمن الرحيم

الأهداء

الى ثوار الحجارة ...
أطفال الضفة والقطاع
رفعت سيد أحمد

مقدمـــة

● لماذا الضفة .. ولماذا القطاع ؟

الضفة والقطاع .. بؤرة الصراع العربى ـ الصهيونى منذ عقدين من الزمان . وهى نقطة التحول فى مستقبل الصراع أيضا إن سلما ـ مزعوماً أو حرباً محتملة وضرورية فالضفة الغربية وقطاع غزة يعيش بها مايقارب من المليون والنصف مليون فلسطينى ، ويتشكل من جغرافيتها خناجر جيوا إستراتيجية موجهة إلى الشعب الاسرائيلى ، ويتمحور حول ثقلها السياسى العام مصير دول وأطراف المواجهة الرئيسية .

فماذا عنهما ؟

ذلك هو محور الدراسة المرفقة التى تذهب إلى التاريخ والجغرافيا والبشر والإقتصاد والمياه عبر الوثائق الدولية والمصادر العلمية التى تناولت القضية طيلة العشرين عاماً الماضية ، فنبحث فى وثائق الأمم المتحدة والمنظمات العالمية والعربية الأخرى فى الثقل البشرى والجغرافى للضفة الغربية داخل الاستراتيجية الصهيونية ، ونبحث فى الوضع القانونى العام الذى شوهته الممارسات الصهيونية هناك ؛ ونذهب إلى أزمة المياه فى الأراضى المحتلة وكيف إمتصت إسرائيل شرايين المياه العربية بالضفة وغزة عبر سياسات مائية منظمة وخطرة . كل ذلك وغيره نبحثه عبر ثلاثة فصول رئيسية . ونأمل أن نسد بهذا العمل جانباً لايزال ناقصاً فى مكتبة الصراع العربى ـ الصهيونى .. وأن تستتبعه أعمال أخرى على نفس الدرب .. الذى يؤمن جيداً أن الدراسة الوثائقية المنفصلة للضفة والقطاع لايعنى غياب النظرة الكلية للقضية العربية ككل .. وأن أى إدارة لعملية الصراع مع العدو لابد وأن تكون كلية وشاملة ولايصلح معها التجزء ، والذى يأتى هنا من قبيل دواعى الدراسة العملية فقط . ونؤكد أخيرا قناعتنا بأن حل القضية لايأتى إلا عبر الكفاح المسلح الواعى والمنظم والجماهيرى .. هذا والله الموفق .

رفعت سيد أحمد


الفصل الأول
مأزق المكان
الضفة الغربية وقطاع غزة
بين
الجغرافيا والمستوطنات

سوف نقسم هذا الفصل إلى أربعة محاور على النحو التالى :

أولا : المعطيات الجغرافية للضفة والقطاع
« كعامل مؤثر فى العقيدة الحربية ـ المستقبلية لاسرائيل »

● **مدخل إلى العقيد الحربية الاسرائيلية .. المستقبلية**

يمكن لنا وبعد جولات الصراع الأخيرة مع إسرائيل أن نترسم بعض الخطوط العامة والمهام الكبرى للاستراتيجية الحربية الاسرائيلية المستقبلية (ويلاحظ هنا أن المستقبل الذى نتحدث عنه يقع بين العشر سنوات والخمس عشرة سنة) .

وتتمثل هذه المهام فى :

١ ـ **المهمة الأولى** : تحديد وتنظيم الوسائل والاساليب لتحقيق الغاية الصهيونية العليا بأقل التكاليف الممكنة ، تتمثل هذه الغاية فى مقولتين تاريخيتين تحددان وبوضوح المشروع الصهيونى فى المنطقة بعمقه التاريخى وطموحه المستقبلى :

(أ) يقول هرتزل فى المؤتمر الصهيونى الأول فى اغسطس ١٨٩٧ :

(نحن هنا لنضع حجر الأساس للبيت الذى سيأوى الأمة اليهودية) [١]

(ب) ويقول بن جوريون بعد قيام دولة اسرائيل وبالتحديد فى صيف ١٩٤٨ :

(لغرض واحد جاءت اسرائيل إلى الوجود ، ليس لمجرد اعطاء الحرية والاستقلال للستمائة وخمسين ألف يهودى الذين كانوا يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ بها ولكن قبل كل شيء لايجاد وطن ذى سيادة لكل اليهود الذين ينتظرون خارجها) .

● إذن الغاية الصهيونية العليا ـ المستقبلية والتاريخية معا ـ هو خلق الدولة الصهيونية ـ اليهودية الكبرى ، ليتجمع فيها كل يهود العالم .

● واحصائيا ينبغى أن نلاحظ أن يهود العالم الخارجى عن اسرائيل ، يبلغ الـ ١٤ مليون تقريبا واذا أضفنا اليهم الـ ٣ ملايين يهودى بفلسطين ، لأصبح التعداد مايقرب من ١٧ مليون يهودى فاذا افترضنا ـ جدلا ـ أن الهدف والمشروع الصهيونى سوف يستمر إلى منتهاه وسيصل استخدام اليهود إلى أرض الميعاد إلى منتهاه ، فإن مساحة جغرافية ضعف دولة اسرائيل . أو أكثر سوف يحتاجها هذا العدو ..

● فقط .. ضعف الدولة الحالية ..

● ولهذا كانت اسرائيل الدولة الوحيدة بالعالم التى لم تعلن عن حدودها السياسية أو

الديموجرافية [٢٢] .

● ولهذا أيضا كان « التوسع الأقليمى » وحماية القلب الصناعى الاسرائيلى من خلال حماية الأطراف وخلق محيطات أمنية جغرافية واسعة ، ولهذا أيضا كان الخوف الاسرائيلى الدائم من عامل الجغرافيا ومحاولة هويته بالتوسع شمالا أو جنوبا أو شرقا ، وهو جوهر المستقبل الجغرافى لاسرائيل ..

● فهل يحمل هذا « العامل » كل هذا الخوف ؟ وكيف ؟

● تساؤل بحاجة إلى تفصيل .

العوامل الجغرافية فى العقيدة الحربية المستقبلية لاسرائيل

تلعب الجغرافية ، أو الأرض ، دورا هاما فى تشكيل هوية ومستقبل الدولة خاصة فى عصرنا الحالى ، وسوف نحاول هنا ، قبل الوثوب إلى المعطيات الجيواستراتيجية التى تحدد موقع الضفة وغزة فى العقل الصهيونى المستقبلى المصلحى والأمنى معا ، سوف نحاول أن نقدم مدخلا عاما « لجغرافية اسرائيل » وليس بالمعنى الوصفى ، ولكن بالمعنى التأثيرى ، أى تأثير تلك الجغرافيا على التحرك الصهيونى الحربى والأمنى المصلحى ، سوف نتحدث عن « مجمل الكيان الصهيونى » وخصوصية الضفة وغزة » ، لكى نقدم توطئة متكاملة لحركة هذا الكيان المستقبلية فى بعدها الخائف من « الجغرافيا » ومن « التاريخ » وسوف نحصر الحديث فى ثلاث جزئيات رئيسية تغطى - معاً - هذا الجانب وهى على التوالى :

(أ) الموقع الجغرافى وخطورته .

(ب) المساحة وشكل الحدود .

(جـ) متطلبات مسرح الحرب الجغرافى .

(أ) الموقع الجغرافى لإسرائيل وخطورته المستقبلية :

مما سيزيد الاهتمام الدولى والعربى بإسرائيل ، ما يضيفه عليها موقعها الجغرافى من مزايا ، فإسرائيل « جسر استراتيجى » برى وبحرى وجوى يربط بين ثلاث قارات ،وهى « حلقة الوصل بين بحرين بالغى الأهمية يؤديان إلى محيطات تحيط بشواطىء العالم من كل اتجاه ، وتتجمع فى موانى ومطارات إسرائيل شبكة خطوط بحرية وجوية كثيفة .

لذلك كان هذا الموقع الجغرافى الهام أحد دوافع الدول الكبرى إلى الاهتمام بإسرائيل لما ينتجه لها من قدرة على التأثير فى مستقبل المنطقة ، وبالتراخى المتبادل تستغل بعض دول الغرب هذه المزايا الجغرافية لموقع إسرائيل فتجعله نقطة ارتكاز موجهة ناحية الشرق الأوسط وبعد أن انحسرت قواعدها التقليدية فيه (٣).

ويوضح شيمون بيريز فى مؤلفه « المرحلة القادمة-أبعاد الأتفاق عبر المقدس بين الأهداف الأوربية والأمريكية والموقع الإسرائيلى حين يقول :

(يجب أن تهتم أوربا بنا لما تملكه أيدينا ، فوقعنا الممتاز يعتبر قوة تمكننا من أن نسد الطريق فى وجه القومية العربية ، وأن نكون بديلاً لقناة السويس وأن نشكل ضغطاً على الدول المنتجة للبترول وتلك التى تنقله) (٤).

● ولم يأت إدراك زعماء الصهاينة لمدى أهمية موقع إسرائيل البحرى تالياً على إنشاء الدولة بل سابقاً لها ، ولعله كان أحد أسباب رفضهم « كينيا » أو « الأرجنتين » كما تقول وثائقهم ومخططاتهم القديمة ، كبدائل أسهل استعماراً من فلسطين ، لوفرة الأراضى الخصبة الخالية بها ...

● والجدير بالذكر والتأمل أن الصهيونية أعتبرت من موقع فلسطين ومزاياه البحرية « ضرورة أمن » علاوة على ضروراته الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، ذلك لأن استعمار الأرض تكتنفه القيود ، أما استعمار الماء فلا قيود عليه وقد راح دافيد بن جوريون يتحدث عن استعمار البحار ويعدد مزايا المستعمرات البحرية على « مستعمرات البر فيقول :

(إن الأمن يعنى أيضاً غزو البحر والجو ، كما يعنى الأرض ، ويجب أن تتحول إسرائيل إلى قوة بحرية هامة ، وقد أكدت هذه الحاجة تلك المقاطعة الاقتصادية التى فرضها العرب ، وغلق قناة السويس فى وجهنا ، لقد تحولت الشعوب الصغيرة فى العصور الوسطى والحديثة ، التى تعيش بجوار البحر ، إلى قوى بحرية عظمى ، بفضل تطوير بناء السفن ومصايد الأسماك ، وأول مثل تاريخى لذلك قدمه لنا أناس عاشوا فى وطننا كانوا يتكلمون العبرية مثلنا وأعنى بهم شعب صور وصيدا (١) .

●● إن العقيدة الحربية المستقبلية لإسرائيل سوف تنادى كما نادت من قبل أثناء وبعد ١٩٦٧ بأن « مستعمرات البحر » سوف تكون لها الافضلية ، حيث لا تقف فى وجهها حدود ، أو يطوقها حصار ، فبحار العالم ومحيطاته مفتوحة أمامها ، ولعل فى

ذلك كشفاً للنقاب المستقبلى - من جديد - عن سبب اهتمام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بمنطقتى : مدخل خليج العقبة والبحر الأحمر الجنوبى داخل تفاصيل « كامب ديفيد » وأيضاً بمنطقة نهر الليطانى داخل تفاصيل جولة بيروت العربية ١٩٨٢ !!

●● بالاضافة إلى ما سبق فموقع إسرائيل فى قلب الوطن العربى رغم ما قد يبدو له من دواعى مباشرة على السطح ، فإنه يحتوى فى حقيقة أمره على مزايا كامنة ، تستقطب كافة ما يحويه من عيوب ، وأولها وأخطرها شأنا تمزيق أوصال هذا الوطن الكبير ، التى تشكل فى نفس الوقت مضيقاً واختناقاً برياً يعتبر نقطة ضعف جغرافية قاتلة ، طالما استمر ضعف العرب العسكرى وخاصة فى مجالات القوى البحرية والبرية .

والميزة الثانية لموقع إسرائيل ، الذى يتوسط جسم الوطن العربى تظهر فيا يتيحه لقواتها المسلحة من قدرة على العمل من خطوط داخلية للانقضاض السريع من قلب الدولة نحو أطرافها الخارجية ، شمالاً أو شرقا أو جنوباً لتكتمل الضربات الشديدة لأعدائها فى شكل عمليات تعرضية متعاقبة . كما يقول المتخصصون (٦) .

ثانياً : المعطيات الجيواستراتيجية
للضفة وغزة بين ضغط الواقع والتاريخ

● ماذا لو أعدنا إلى الذهن الحقائق السابقة عن جغرافية إسرائيل ولكن بلغة جديدة :-

● إذا علمنا أن إسرائيل استطاعت عقب عام ١٩٤٨ أن توسع بعض حدودها حتى بلغت مساحتها إلى ما يزيد عن عشرين ألف كيلو متر نصفها فى صحراء النقب ، وأن طولها من هضاب الجليل حتى البحر الأحمر يصل إلى ٥٠٠ كم - وتلتقى مع الأرض العربية بحدود طولها ١٠٨٠ كم ، واذا علمنا أن الجزء المقيد من جغرافية إسرائيل هو الشريط الموازى للبحر المتوسط بطول ١٩٠ كم وإن أرض إسرائيل تنفتح وتتوسع شمالى حيفا وجنوبى تل أبيب وتضيق فيا بين هذين البلدين لتصير ممراً محصوراً بين البحر والضفة الغربية وتتراوح بين ١٤و٢٠٠ كموفى ذلك الممر الضيق تمر ستراتيين المواصلات وتتمركز الهيئات والمواقع والمركز الصناعية الحربية وغير الحربية وتتركز المدن الرئيسية التى تقع تحت مرمى المدفعية - إذا وجدت !! - المتمركزة على الحدود مع الأردن ، حيث تستطيع هذه المدفعية ان تضرب الطرق وتدمر السكك الحديدية وتقطع إسرائيل إلى جزئين وتنال من المدن ومن بينها تل أبيب ، وبذلك تشل القدرة الاستراتيجية والطاقة الحربية فى إسرائيل بل وتنسف الاستراتيجية الإسرائيلة من أساسها (٧) .

● اذا علمنا كل هذا عن الجغرافيا العامة لدولة اسرائيل فإن موقعا استراتيجيا هاما باتت تحتله المنطقة المكونة لوادى الغور والسفوح الجبلية المشرفة عليه من جهة الشرق وعلى حدود اسرائيل مابعد ١٩٦٧ ، الخط الأخضر من جهة الغرب بالإضافة لمنطقة القدس لقد اضحت للضفة الغربية بهذا التصور الحدد لجغرافية اسرائيل بمثابة الآتى : (٨).

أولا :

خنجر عربى مصوب فى أضعف أجزاء الجسد الصهيونى ، سواء نظرنا الى اسرائيل فى ذاتها أو الضفة فى ذاتها ، حيث الأولى تحدها مع سوريا البناء الاستراتيجى المانع والمتحور فى المرتفعات السورية ـ أو الجولان كما تسمى بالعبرية ـ وحيث جنوبا الجزيرة الرطبة وسيناء ـ والتى اكتسبت اسرائيل باعادتها الى مصر حالة من التأمين « الوقتى » من أى خطر عسكرى متوقع ، حيث القيود والمطارات والقوات التى أوجدتها « كامب ديفيد » تأتى لتقدم المانع القانونى ـ الأمريكى ـ للهجوم المصرى المستقبلى وحيث الجنوب اللبنانى ولخمس سنوات قادمة لايمثل فى ذاته بل فى دولته ـ لبنان ككل ، أى خطر حقيقى على الشمال الاسرائيلى خاصة بعد الجولة السادسة ١٩٨٢ .

● بقى الجانب المواجه للأردن ، حيث لاتتواجد الموانع الطبيعية مثلما كل الجبهات السابقة وحيث حيوية المنطقة اقتصاديا واستراتيجيا كمنفذ برى موازى للمنفذ البحرى الوحيد على البحر المتوسط ، وحيث امتدادها العمقى للجسد الاسرائيلى لتصير بمثابة الوعاء الزراعى والصناعى والعسكرى والكيبوتزى ، له ، وهذا يبرز ضغط الواقع وضغط الكيان استراتيجيا من ناحية الضفة ، هذا اذا نظرنا الى اسرائيل فى ذاتها والضفة من خلال تلك الذات .

ثانيا :

أما اذا نظرنا الى التركيبة الخاصة الجيواستراتيجية للضفة الغربية فإن « الكم » الديمجرافى العربى المتواجد داخل الضفة « والكيف » الثقافى والانتمائى والقومى لابناء هذه المنطقة ، بالاضافة الى مميزاتها السابقة باعتبارها البوابة العربية الوحيدة

أمام اسرائيل لمخاطبة المشرق العربي . هذه التركيبة الخاصة للضفة الغربية هي التي يكمن وراءها في الواقع كل تطورات الصراع العربي الصهيوني القادمة ، والسابقة ، إذ يمكن للحكومة الاسرائيلية منذ ١٩٦٧ وحتى اليوم داخل الضفة أن تندفع في أكبر عملية استيطانية ويمكن لنا أن نفهم لماذا هذه الاندفاعةوبهذا الحجم ؟؟ انها المحاولة الجادة لاقتلاع هوية هذه الأرض الحقيقية وهي محاولة لاحداث نوع من التوازن الاستراتيجي - الديمجرافي مع الوجود الفلسطيني بالضفة ، بل ويمكن تفسير أحد الأسس الاستراتيجية الهامة للأمن القومي الاسرائيلي وهو ضرورة بقاء الوضع السياسي - العسكري على الحدود مع الأردن مستقراحتىولو أدى هذا الى مذبحة للفلسطينيين عام ١٩٧٠ .

● ولايمكن لوضع الضفة الغربية في الجغرافيا والاستراتيجية الاسرائيلية أن توضحه فقط تطورات الصراع الحالية والتالية لعام ١٩٦٧ بل ان المتابعة التاريخية تبرز لنا أن الأطماع الصهيونية في غرب وشرق نهر الأردن قديمة وأصلية وهو مايعطي الاهتمام الصهيوني بالضفة الغربية « السمة التاريخية » بالإضافة الى ضغط الواقع وتطوراته فالتاريخ ينبئنا بأن الأطماع الصهيونية في الضفة وفي شرق الأردن تعود الى هرتزل في مؤتمر بال والى عام ١٩١٧ عام المباركة الدولية - البريطانية لقيام وطن قومي للصهاينة ويوم أن أعلنت صحيفة (زيونست وفيو) احتجاجها ضد فصل شرق الأردنعن المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن . (٩)

● وفي ٢٨ حزيران / ١٩١٩ شرحت نشرة فلسطين - الناطقة بلسان لجنة فلسطين البريطانية وهي مؤسسة صهيونية - أهمية شرق الأردن - شاملا غربه بالطبع - بالنسبة لمستقبل الدولة اليهودية في رأى الحركة الصهيونية فكتبت تقول « .. لشرق الأردن كما لغربها بالطبع - أهمية حيوية من النواحي الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية لفلسطين - اليهودية .. إن مستقبل فلسطين اليهودية برمته يتوقف على شرق الأردن فلا أمن لفلسطين إلا إذا كان شرق الأردن قطعة منها .. إن شرق الأردن هو مفتاح البحبوحة الاقتصادية في فلسطين . (١٠)

● بل أن الأمر بالنسبة للمطامع القديمة يتعدى مجرد النشرات والكتب الى حيث الموتمرات حتى مؤتمر « كامب ديفيد » في أمريكا - حيث تضمنت المذكرة الرسمية التي قدمتها المنطقة الصهيونية لمؤتمر السلام مطالبة صريحة بالأراضي الواقعة

شرق نهر الأردن وقد جاء فى تلك المذكرة فى معرض تعليل المطالبة بهذه الأراضى مايلى :

« منذ أيام التوراه الأولى والسهول الخصبة الواقعة الى شرق نهر الأردن ومرتبطة من النواحى الاقتصادية والسياسية ارتباطا وثيقا بالارض الواقعة الى الغرب من نهر الأردن ، إن هذا البلد القليل السكان حاليا ، كان على أيام الرومان آهلا مزدهرا وهو قادر اليوم على استقبال المستعمرين على نطاق واسع . إن الاعتبار العادل لحاجات فلسطين والجزيرة العربية يتطلب توفير الاتصال بالخط الحديدى الحجازى على طول امتداده ، لكل من البلدين ، كذلك فإن تطوير الزراعة فى شرق الأردن يجعل من اتصال فلسطين بالبحر الأحمر ، وبناء موانى صالحة من خليج العقبة ضرورة ملحة . ومن الجدير بالذكر أن العقبة كانت منذ أيام سليمان فصاعدا نهاية طريق تجارى هام فى فلسطين . »[11]

● وإذا كان الكلام يقصد به شرق الأردن فإنه بالضرورة ينسحب كلية على غربها ويصبح استيلاء اليهود على الأردن بضفتيه الغربية والشرقية مسلمة سياسية ، وخطة عسكرية ، وطموحا استراتيجيا ثم جاءت تطورات مابعد ١٩٦٧ لتكسبه سمة الواقع الضاغط والدافع للتطبيق والتغيير .

● هذا عن ظلال البعد الجيو / استراتيجى للضفة الغربية بين عنف التاريخ ومؤامراته الصهيونية وبين ضغط الواقع الجغرافى والعسكرى والاجتماعى والديمجرافى للضفة الغربية وهو البعد الأصيل الذى من خلاله سوف يقدر لنا أن نحدد ـ فيما بعد ـ الموقع النهائى للضفة الغربية الأرض والشعب ـ فوق الخريطة الاستراتيجية للكيان الصهيونى .

ولكن ماذا عن الأبعاد والمعطيات الأخرى ؟

ثالثا : المعطيات الاقتصادية من استنزاف القدرة الى فتح الاسواق

● لايمكن فهم وضعية الضفة الغربية وقطاع غزة فى الاستراتيجية الاسرائيلية دون الالمام بالموقع الاقتصادى لهذه المنطقة العربية داخل تفاعلات السياسة الاقتصادية للكيان الصهيونى لقد تحددت توجهات هذا البعد فى ثلاثة أهداف رئيسية :

الهدف الأول :

تمثل فى ضرورة بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة كيانا اقتصاديا غير مستقل، أى أن يظل تابعا لحركة الاقتصاد الاسرائيلى ودوراته .

الهدف الثانى :

أن تصبح المنطقتين - خاصة الضفة الغربية امتدادا جغرافيا وديمجرافيا لخدمة الزراعة والصناعة والقطاع المهنى الاسرائيلى .

الهدف الثالث :

تطوير الضفة الغربية واقتصادياتها لتصبح سوقا تجاريا للمنتجات الاسرائيلية وأن تصبح فى ذات الوقت منفذا تجاريا نحو البلاد العربية المجاورة .

● ولايضاح هذه الأهداف خاصة داخل الضفة الغربية لابد من متابعة سريعة لسنوات الاحتلال وإن كانت هذه المرة من المنظور الاقتصادى ، فقبيل الاحتلال الصهيونى عام ١٩٦٧ كان التركيب الاقتصادى فى الضفة الغربية يتميز بسيطرة الطابع الانتاجى والخدمى ، حيث قطاع الخدمات يساهم بنحو ثلثى قيمة الناتج فى الضفة عام ١٩٦٦ بينما كانت الزراعة تسهم بنسبة ٢٦,١ ٪ والصناعة بنسبة ١٣,٣ ٪ ولكن وبعد مرور مايقرب من الخمسة عشر عاما من الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية حدثت تغيرات كبيرة بالنسبة للتركيب الاقتصادى العام يمكن ايضاحها فى الجدول التالى :

القطاع الاقتصادى	النسبة المئوية ماقبل ١٩٦٧	النسبة المئوية مابعد ١٩٦٧	الهدف الاقتصادى والاجتماعى
١) قطاع الصناعة	١٣,٣ ٪	٦,٤ ٪	كان المبرر والهدف من وراء اغلاق الورش والمصانع والمؤسسات الصناعية وتضييق القطاع هو الحيلولة دون تواجد اقتصادى مستقل صناعياً بالضفة لمردوداته السياسية .
٢) قطاع الزراعة	١٦,١ ٪	٣,٥ ٪ منها : ٤٠ ٪ تخصصت	زادت الزراعة ولكن فى المجال الذى يخدم الاقتصاد الاسرائيلى حيث تخصصت ٦٠ ٪ منها للفواكه والموالح

			للانتاج الزراعى و ٦٠ ٪ تخصصت للفواكه والموالح والخضر والخضر المخصصة للتصدير وأصبحت تساهم بنسبة ٢٠٪ من إجمالى الانتاج الزراعى الاسرائيلى وأصبحت الضفة امتداد زراعى لاسرائيل .
٢) القطاع المهنى	٥٤ ٪	٣٤ ٪	تمثل الهدف الاسرائيلى فى ضرورة تفريغ الضفة من الأيدى الماهرة وإن دلت الاحصاءات على أن أغلب من تم تشغيلهم من صغار السن الفلسطينيين .

● ومن الجدول السابق نجد أن أهم مايلاحظ فيه ذلك الاختلال الذى صاحب الزراعة حيث تكرس نمط تخصص جديد فى زراعة الضفة الغربية يخدم متطلبات الزراعة التصديرية الاسرائيلية ويزيد اعتماد الضفة على المحاصيل الحيوية المستوردة من اسرائيل ، لقد زاد كما يظهر الجدول فى الوزن النسبى للزراعة فى اجمالى الناتج من ١٦,١ ٪ عام ١٩٦٦ الى ٣٥ ٪ عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ لكن هذه الزيادة كانت تعكس فى الواقع اختلالا فى نسبة مساهمة الفروع الزراعية المختلفة . إذ بينما نجد أن المحاصيل الحقلية تشغل ٤٠ ٪ من إجمالى الانتاج الزراع ، بينما نجد أن ٦٠ ٪ من المساحة المنزرعة تخصص لانتاج الفواكه والخضروات والموالح التى تذهب أساسا للتصدير الى الخارج وقد تمكنت اسرائيل من اغراء أعداد متزايدة من المزارعين للتحول من الزراعة الحقلية الى زراعة الخضروات على وجه الخصوص عن طريق انشاء العديد من المزارع التجريبية لزراعة المحاصيل الزراعية التصديرية وعن طريق هذه الأساليب أصبحت الزراعة فى الضفة تساهم بما يقرب من ٢٠ ٪ من اجمالى الانتاج الزراعى الاسرائيلى .

● بالاضافة لما سبق فلقد أدى الاحتلال الاسرائيلى طيلة الخمسة عشر عاما الأخيرة الى تكريس نمط تجارى يخضع بمقتضاه السوق فى الضفة الغربية لطموحات ومصالح السوق الاسرائيلى ، ولقد سهل ذلك شروط التخصص الاقليمى فى نطاق خدمة احتياجات الاقتصاد الاسرائيلى وتكريس سياسات الجسور المفتوحة مما أدى الى حدوث تغيرات تجارية كبيرة فى مؤشرات التجارة الخارجية للضفة الغربية وظهور حالة تبعية تجارية تظهر واضحة فى هيكل الانتاج ، حيث تستورد الضفة السلع الزراعية الحيوية مثل القمح والحبوب والسلع الصناعية الاساسية والمعدات

الكهربائية من اسرائيل بل ان الصعف الاقتصادى التجارى المتعدد المستويات ذلك ، قد جعل أيضا من الضفة سوقا رئيسية للبضائع الاسرائيلية المصدرة ، وتعكس مؤشرات تجارة الضفة الغربية حدوث ركود فى العلاقات التجارية بينها وبين كل من الأردن وقطاع غزة مقابل إنتعاش هذه العلاقات مع اسرائيل . إذ أن الضفة الغربية تستورد نحو ٩٠ ٪ من واردتها من الخضروات والسلع الغذائية والفواكه والأحذية ومواد البناء المعاد تصديرها من إسرائيل !!

رابعا : المعطيات الاستيطانية :

(بين المدركات .. والواقع .ووثائق الأمم المتحدة)

● نأتى الى أخطر المعطيات فى الواقع ، حيث المعطيات الثلاث السابقة تمثل مجتمعه التمهيد الموضوعى لاخطر سياسة استيطانية استعمارية تفتق عنها الذهن الاستعمارى القديم والحديث ، تلك السياسة التى حمل رأيتها حلقة الوصل الاستعمارية بين النوعين السابقين من الاستعمار ، والتى كان تاريخ تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية هو الاعلان التاريخى عن بداية نوع جديد من ،

وجاء الوضع الجيواستراتيجى متفاعلا معه الوضع الاقتصادى للضفة وغزة ليقدما نفسيهما كمدخل أيكولوجى للوضع الرابع : الوضع الاستيطانى فماذا عن هذا الوضع ، ماذا عن المستوطنات الاسرائيلية وحدود الدولة ، مدركات وواقعا وطموحا مستقبليا ؟

● ونظرا لأهمية هذه المعطيات باعتبارها وبالاشتراك مع المعطيات السابقة ، موضوع المستقبل فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى داخل الضفة فإننا سوف نعطيه تفصيلا أكثر بتحور حول ثلاثة محاور أساسية تستند فيها الى وثائق الأمم المتحدة المتوافرة حتى نهاية العام ١٩٨٥ بالاضافة الى المصادر الأخرى :

أولا : الاستيطان وحدود الدولة اليهودية فى ادراك القيادة الصهيونية .

ثانيا : الأمم المتحدة رسالة المستوطنات بالضفة الغربية (من واقع وثائق الأمم المتحدة) .

ثالثا : المستوطنات : طبيعة عملها والهدف منها .

١ ـ الاستيطان وحدود الدولة اليهودية

فى ادراك القيادة الصهيونية :

● لايمكن لنا فهم طبيعة عملية « الاستيطان » وأهدافها بالضفة الغربية دونما البحث عن أدراك القيادة الاسرائيلية لماهية هذا الاستيطان ولحدود الدولة اليهودية ، ولعل أبرز شخصيتين من خلالها تتحدد الرؤية الاسرائيلية بعمقها التاريخى والحالى لحدود الدولة اليهودية ، بالاضافة الى هرتزل وبن جوريون الذين سبق الحديث عنهما ، تأتى شخصية الصهيونى العتيد والارهابى القديم فلاديمير جابوتنسكى الذى كادت أن تكون أغلب القيادات الصهيونية الحالية قد تتلمذت على يديه ، والشخصية الثانية مناحم بيجين الارهابى السابق . بمنظمة الاراجون ورئيس الوزراء الصهيونى السابق ـ فماذا عنهما من خلال ادراك حدود الدولة ؟

(أ) : مدركات جابوتنسكى لحدود الدولة اليهودية [١٢]

● من المدركات الثابتة لدى جابوتنسكى « تأتى مسألة حدود الدولة » فلقد أصر منذ البداية على المطالبة بما أسماه فلسطين التاريخية وظل طوال حياته متمسكا بهذا المطلب وكانت أولى تلميحاته حول مسألة الحدود هذه إثر اتفاقيات الانتداب البريطانى وحدود فلسطين ولقد تبلور موقف جابوتنسكى فى هذه المعانى :

« أن مياه اليرموك أغنى حزانات فلسطين ـ على حد تعبيره ـ قد اقتطعت كلها وابقى اليرموك خارج الوطن القومى اليهودى . بل إن شرق الأردن تدخل ضمن حدود الدولة وعلى الصهيونية أن تطمئن الى أن المنطقة الفرنسية من فلسطن لايمكن اعتبارها مغلقة فى وجه الاستعمار اليهودى فقد وقعت فرنسا على وعد بلفور وأخذت على عاتقها بموجب قرار مؤتمر « سان ريمو » أن تجيز مشروع الوطن القومى اليهودى .

● ولذلك يعلن جابوتنسكى بكل وضوح فى خطابه أمام المؤتمر الصهيونى السادس عشر عام ١٩٢٩ أن « اسرائيل هى الأرض التى لايؤلف نهر الأردن حدها الفاصل بل يمر فى منتصفها » .

● وتستمر تأكيدات جابوتنسكى حول هذا المعنى من الكلمات التى صاغها عام ١٩٣٢ ـ لتصبح نشيدا رسميا لمنظمات « بيتار » للشباب ويقول فيها أن الوطن الأم

لليهود ويشمل كلا ضفتى نهر الأردن من البحر الى الصحراء وأنه لن يتخلى عنها وسوف يظل له الى الأبد :

وفى كافة خطبة ووثائقه يؤكد جابوتنسكى على أن يشمل الوطن القومى كلا من ضفتى نهر الأردن فيضمن ذلك توصياته للمؤتمرات الصهيونية ، وفى اعلان قيام الحركة التصحيحية والمنظمة الجديدة ، بل أنه يضعه على رأس الأهداف التى تسعى لتحقيقها ويضعه فى بطاقة العضوية الخاصة بها حيث ينص الهدف الأول على (حل المشكلة اليهودية باقامة دولة فلسطين على ضفتى الأردن)[١٣]

وهكـــذا .....

وهكذا يصل جابوتنسكى الاستاذ الأول لبيجين الى حد اعتبار ضفتى نهر الأردن جزءاً من اسرائيل الكبرى ، وهو الحديث الذى أثبتته لغة الثانينيات فى الصراع وطبيعة التطورات الحاصلة داخل الضفة الغربية وداخل الأراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ والتى أعطتها حكومة الليكود « الدفعة الروحية » والعنصرية الجادة منذ ١٩٧٧ وحتى اليوم انها الاطماع التى يسهل فهمها أكثر حينما نحدد ادراك بيجين لحدود دولته .

(ب) بيجين وحدود الدولة اليهودية :

يتفق بيجين فى هذا الصدد مع استاذه جابوتنسكى حيث الدولة اليهودية ليست هى تلك الدولة التى يحددها الآخرون لهم بل هى تلك التى يبنيها اليهود بأنفسهم كما يقول وايزمان فى مذكراته .[١٤]

ومن ثم يمكن أن تصير من وجهه نظر ارهابى الاراجون ولبنان ورئيس الوزراء الاسرائيلى مناحيم بيجين ، هى تلك التى تمتد من البحر الى الصحراء شاملة ضفتى الأردن [١٥] .

● ولقد عبر « بيجين » عن وجهة نظره هذه منذ البداية ، حيث رفض عمليا قرار التقسيم عام ١٩٤٧ معلنا أن هذا يتنافى وحدود فلسطين اليهودية التاريخية ، وبعد ثلاثين عاما كاملة كتب الى الأمم المتحدة عام ١٩٧٧ يقول : (لايمكن لأى وعد يقطعه الزعماء اليهود على أنفسهم بالحفاظ على الحدود التى يجرى تعيينها أن يبرر به أن يتوقف ذلك الاستيطان ، إن الضغط المتزايد لملايين من التواقين للعودة سوف يتغلب على جميع

العقبات التي توضع في طريقهم ، أن أرض اسرائيل لايمكن تقسيمها ولايجوز بل من الواجب اعادة توحيدها ، فشرقي الأردن تؤلف جزاء لايتجزأ من وطننا الأم ، اننا نعلن أن كل اتفاق يوقعه أفراد أو مؤسسات على أي مشروع للتقسيم غير ملزم لشعبنا فتوقيعهم لاغ ولاقيمة له من البداية . وكل معاهدة يجرى توقيعها على أساس التقسيم تنقصها صفة الشرعية ويصبح من حق شعبنا وواجبه أن يبادر الى الغائها) .[٦]

● وليس غريبا هذا الادراك لمناحيم بيجين لحدود دولته فهو الذي تحددت شخصيته منذ البداية في كلماته :

(عندما قال ديكارت « أنا أفكر فانا إذن أكون » ، قال فكرة عميقة جدا ، غير أن هنالك أحيانا في تاريخ الشعوب لايكفي التفكير وحده لاثبات وجودها ، فقد « يفكر » شعب ثم يتحول أبناءه بأفكارهم وبالرغم منهم الى قطيع من العبيد ، هنا يصرخ كل مافيك قائلا : إن عزتك ككائن حي رهن بمقاومتك الشر ، نحن نحارب فنحن إذن نكون) .[٢٢]

● لقد اتفقت الشاشة الاداركية لكل من جابوتنسكي وبيجين على أن حدود « اسرائيل اليهودية » هي تلك الحدود التي تحددها اعتبارات الأمن القومي ومخاطر المستقبل ، ومن ثم هي لاتقاس لديهم باية مقاييس مادية بقدر ماتقاس باعتبارات الخوف والحاجة الى الأمن ، ولكن لاستكمال تلك الشاشة الادراكية تقدم هذه الوثيقة القديمة من الوثائق اليهودية والتي تحدد وبلا عناء حدود الدولة حتى بخطوط العرض والطول ، والوثيقة تعود الى ١٥ فبراير ١٩١٧ ، والتي نشرتها نشرة فلسطين ، الناطقة بلسان اللجنة الفلسطينية - البريطانية وهي مؤسسة صهيونية عتيدة فماذا تقول هذه الوثيقة القديمة الجديدة ؟[١٨]

وثيقة للحدود

تقول الوثيقة التي تعنون بـ (حدود اسرائيل) : لكل كاتب معنى بشئون اسرائيل تعريفه لحدود ذلك البلد ولكل استنتاجاته الخاصة المنسجمة مع طبيعة الهدف الذي يقصدم في المجالات الدينية أو العلمية أو السياسية . وبالتالي فإن الاستنتاجات تختلف باختلاف القاعدة التي يستند اليها للتعريف ، أي ما إذا كان التعريف يستند الى نصوص التوراه أو التاريخ أو الجغرافيا .. والسؤال الذي يبرز الآن هو كيف ننظر نحن الصهاينة الى حدود دولتنا ؟ .

● إن « وايزمن » حاول تحديدها حين « قرر أنني أعلم بأن الله قد وعد أبناء اسرائيل بفلسطين ولكن لاأعرف الحدود التي رسمها . أنني أعتقد بأنها أوسع من الحدود المقترحة الآن وربما ضمت شرق الأردن . فاذا حافظ الله على وعده لشعبة في الوقت الذي يختاره فإن واجبنا هو إنقاذ مايمكننا انقاذه من بقايا اسرائيل . إن حدود دولتنا المقدسة التي نريد أن نتكلم عنها هي حدود اسرائيل المستقبل . إن الارض اللازمة تشمل أرث قبائل اسرائيل الأثنى عشرة أيام التوراه بالاضافة الى الامتدادت الضرورية للحفاظ على وحدة الأرض وسلامتها » .

● وتستطرد الوثيقة قائلة : (أن الحد الغربي هو البحر الأبيض المتوسط أما الحد الشرقي فهو حدود الأرض التي كانت تملكها قبائل اسرائيل الممتدة من الشاطىء في شمال صيدا بخط مستقيم الى نقطة تساقط شلالات نهر الأعوج في بحيرة « الهيجانة » الى الجنوب من جنوب شرق دمشق . ويمتد الحد الشرقي من هذه النقطة عبر وادى نهر « الأعوج » ثم ينحرف في انحناءة ليضرب شرقا المنطقة الجبلية في جبال « اللجا » الى نقطة ٣٢°٥ ـ ٣٠ شمالا . ومن هناك ينحرف في اتجاه غربي الى نهراليرموك ومن هناك غربا عبر النهر الى البحر الميت . ويمتد الى الحد الجنوبي من طرف البحر الميت الى وادى عربة الى ٣٠°٥ ـ ٣٠ / ومن هناك غربا حتى وادى العريش ممتدا مع هذا الوادى الى البحر » .

● وتنتقل الوثيقة الى الحديث عن اعتبارات الدفاع عن حدود الدولة العبرية المقترحة فتقول أن « الحد الاستراتيجى الطبيعى الوحيد هو القطاع الضيق الذى يقع فى شمال صيدا الى أقصى الحد الجنوبي للبنان . والحد الطبيعى الآخر هو وادى البقاع في حيازة الأطراف الجنوبية للبنان وجبل الشيخ وتحصينها بشكل يكفل السيطرة على المخرج الجنوبي لهذا الوادى » .

● وتضيف الوثيقة : « إن الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية السالف ذكرها تشير الى الأهمية الحيوية الكامنة فى السيطرة على جزء من الخط الحديدى الحجازى . إن هذه الاعتبارات تفرض التعريف التالى لحدود فلسطين المستقبل فى الشمال ، الأميال الخمسة الأولى من مجرى نهر « الليطانى » ومن ثم اعتبار « دمشق » كحد شمالي واذا تعذر الحصول على دمشق وفى ذلك خسارة فادحة نغير حقنا فى التعويض فى أماكن أخرى ، يمتد الحد من الجنوب الشرقى من نهر « العوالى » حتى الحد الجنوبي لسلسلة جبال لبنان

وجبل الشيخ الى نقطة تقع فى درجة ٣٦ شرقا و ٣٣و١٥ شمالا ومن ثم يتجه الحد بخط مستقيم الى بصرى الشام (٣٢°٥ و ٣٠ / شمالا) . ومن هذه البلدة يتجه الى الحد جنوبـ فى خط متواز مع الخط الحديدى وعلى بعد مسافة مع الخط الحديدى ، عن مسافة تتراوح بين عشرة أميال وعشرين ميلا شرقا حتى يصل الى منخفض « الجفر » الذى يقع على بعد ٢٠ ميلا الى الشرق من « معان » (ويلاحظ هنا الاسماء القديمة قدم الوثيقة نفسها) ، ومن هناك ينحرف الحد حتى يصل الى الشاطىء الشرقى لخليج العقبة على بعد بضعة أميال الى الجنوب من البلدة . وعن مصر وشبه جزيرة سيناء ، قالت الوثيقة إن الصراع الحالى فى شبه جزيرة سيناء سيعيد بدون شك فتح مسألة الحدود المصرية ـ الاسرائيلية ، فحدودنا لن تقف هناك ؟

وهكـــذا .....

● وهكذا تضع وثائق بنى صهيون مع مدركاتهم الاستعمارية أسس دولتهم وأسس « عصرهم الصهيونى » ، ومن خلال هذه الشاشة الادراكية مجتمعة ، توالدت فكرة الاستيطان لاعطاء « الأمن » مضمونه المادى ولخلق التكوين العضوى للكيان الصهيونى خلقا يتلاءم وطبيعة التهديدات المحيطة عربيا ، وكأن « الاستيطان » يتناسب طرديا مع طبيعة المنطقة التى ينشأ عليها وأهميتها فى الاستراتيجية الصهيونية ، لذا كانت مستوطنات الضفة وغزة لها الأولوية تليها مستوطنات الجولان والشمال الفلسطينى تليها مستوطنات سيناء ، ولكن يعن لنا سؤال منطقى :

ماذا عن شرعية هذه المستوطنات ؟ وهنا يبرز دور الأمم المتحدة ويترابط معه سؤال آخر :

ماذا عن طبيعة تلك المستوطنات وهدفها كما يبرزه الواقع ووثائق الأمم المتحدة أيضا ؟

٢ ـ الأمم المتحدة ومسألة المستوطنات

أعربت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الأراضى المحتلة والتى أنشئت بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د ـ ٢٣) عن قلقها العميق فى عدة تقارير لها ازاء الاثار المترتبة على انشاء مستوطنات فى الأراضى المحتلة .

ففى تقريرها الثانى المؤرخ فى ١٧ / أيلول / سبتمبر ١٩٧١ ، أبدت اللجنة الخاصة الملاحظة التالية :

« إن الأدلة بما فيها الشهادات التى أولى بها أمام اللجنة التنفيذية الخاصة بشأن الضم والاستيطان ، تؤيد الادعاءات القائلة أن حكومة اسرائيل تنتهج ، سياسة للضم والاستيطان للاراضى المحتلة بكيفية يقصد بها استبعاد كل امكانية لرد هذه الاراضى الى أصحابها الشرعيين .

« إن الفرق بين ضم اقليم مفتوح واحتلال اقليم فى وقت الحرب موضح فى الفقرات التالية من التعليق الذى نشرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصدد اتفاقية جنيف الرابعة :

(كما سبق التأكيد فى التعليق على المادة ٤ يكون احتلال أرض ما فى وقت الحرب فى الأساس حالة مؤقتة قائمة على الأمر الواقع ، لاتحرم الدولة المحتلة أراضيها سواء من شخصيتها كدولة أو من سيادتها ، بل تؤثر فقط على قدرتها على ممارسة حقوقها . هذا هوا مايتميز به الاحتلال عن الضم ، الذى بموجبه تكتسب الدولة القائمة بالاحتلال كل أو بعض الأراضى المحتلة وتدمجها فى أراضيها) .

● وتبعا لهذا ، فإن الاحتلال الناجم عن الحرب بينما يمثل جميع مظاهر الحيازة الفعلية لايمكن أن ينطوى على أى حق للتصرف فى الاقليم . وما دامت الأعمال العدائية مستمرة لايحق للدولة القائمة بالاحتلال ، ضم الأراضى المحتلة حتى ولو كانت تحتل الأقليم المعنى بأسره . ولايمكن الوصول الى قرار بشأن هذه المسألة فى معاهدة للصلح وهذه قاعدة معترف بها عالميا يؤيدها فقهاء القانون وتؤكدها أحكام عديدة صادرة عن المحاكم الدولية والوطنية .

وهناك مبدأ أساسى ينشأ من الاعتبارات السالفة الذكر مفادة أن : الدولة القائمة بالاحتلال تبقى ملزمة بتطبيق الاتفاقية بأسرها حتى اذا كانت ، خلافا لقواعد القانون الدولى تدعى خلال نزاع ما أنها قد ضمت كل الأراضى المحتلة أو جزءامنها (وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد صحة هذا الرأى . وتؤكد أيضا أن أى محاولة من جانب حكومة اسرائيل تمنح ... السكان المحليين ، وعلى وجه الخصوص حق تقرير المصير وحق الاحتفاظ بوطنهم يواجه برفض من جانب حكومة اسرائيل للاحكام المرعية فى القانون الدولى .

وتتجه الوقائع التالية الى تأييد الاستنتاج القائل أن سياسة حكومة اسرائيل هي ، أن تضم الأراضي المحتلة وأن تنشيء المستوطنات فيها كما تقول وثائق الأمم المتحدة :

(ا) وجود لجنة وزارية لاستيطان الأراضي في حكومة اسرائيل .

(ب) تصريحات صريحة بهذا المعنى صادرة عن الوزراء والزعماء الاسرائيليين .

(جـ) مذكرة قدمها في ٨ تموز / يولية سنة ١٩٧١ الى اللجنة الخاصة السيد « روحي الخطيب » رئيس بلدية القدس عندما وقعت الأعمال العدائية في حزيران / يونية ١٩٦٧ وقد ثبت صحة الوقائع الواردة فيها بأدلة أخرى .

(د) أنباء لم تكذب ، نشرت في وسائل الاعلام ، بشأن مخطط لانشاء مستوطنات اسرائيلية في الأراضي المحتلة .

(هـ) ادعاءات لم تدحض بعد وتتفق مع وقائع أخرى وردت في عدة رسائل موجهة من حكومة الأردن وحكومة الجمهورية العربية السورية بشأن تدابير اتخذتها حكومة اسرائيل منتهكة بذلك حقوق الانسان للاشخاص الذين يعيشون في الأراضي المحتلة .

(و) انعدام أية محاولة جديدة لاعادة توطين اللاجئين في ديارهم في الأراضي المحتلة

(ز) الطرد الجماعي والإبعاد المستمر للافراد من الأراضي المحتلة .

(ح) نقل السكان المستمر في الأراضي المحتلة الى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة(١٩) .

وأعربت اللجنة الخاصة في تقريرها الخامس ، بتاريخ ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ عن الآتي :

« ترى اللجنة الخاصة ، بناء على تحرياتها ، أن هناك دليلا قاطعا على أن حكومة اسرائيل تنتهج سياسة انشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة ، واسكان هذه المستوطنات بمواطنين اسرائيليين بعضهم من المهاجرين الجدد وفيما يتعلق ببعض أجزاء الأراضي المحتلة ، مثل الخليل والضفة الغربية ورفح وشرم الشيخ (سيناء) ومرتفعات الجولان ، اعتمدت حكومة اسرائيل خططا طويلة الأجل للاستيطان » إن الأدلة الماثلة أمام اللجنة الخاصة أثبتت بوضوح أن حكومة اسرائيل تمضي في سياسة ضم الجزء المحتل من القدس بتصرف انفرادي وتوسيع حدود بلدية المدينة بادماج مساحات واسعة من الأراضي تشكل جزءا من الضفة الغربية المحتلة .

وفى ٢٠ كانـون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ، اعتمـدت الجمعيـة العـامـة القرار / ٢٨٥١ (د ـ ٢٦) الذى طلبت فيه بقوة من اسرائيل أن تلغى على الفور جميع التدابير من أمثال التدابير التالية وأن تكف فورا عن جميع السياسات والممارسات من قبيل السياسات والممارسات التالية :

(ا) ضم أى جزء من الأقاليم العربية المحتلة .

(ب) انشاء مستوطنات اسرائيلية فى هذه الأقاليم ونقل بعض السكان المدنيين من اسرائيل الى الأقاليم المحتلة .

(جـ) تدمير وتهديد القرى والأحياء والمساكن ومصادرة الممتلكات ونزع ملكيتها .

ويدين قرار الجمعية العامة ٣٥٢٥ (د-٣٠) بصفة خاصة السياسات والممارسات الاسرائيلية التالية :

(أ) ضم أجزاء من الأراضى المحتلة .

(ب) انشاء مستوطنات اسرائيلية فى الأراضى المحتلة ونقل سكان أغراب اليها .

(جـ) تدمير المنازل العربية وهدمها .

(د) مصادرة الممتلكات فى الأراضى المحتلة ونزع ملكيتها وجميع المعاملات الأخرى الرامية الى الاستحواذ على الأراضى والتى تدور بين السلطات أو المؤسسات الاسرائيلية والرعايا الاسرائيليين ، من جانب ، وسكان الأراضى المحتلة أو مؤسساتها ، من جانب آخر .

وينص قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٥ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ فى بعض اجزائه على مايلى :

١ ـ تقرر أن جميع هذه التدابير والاجراءات التى اتخذتها اسرائيل فى الأراضى الفلسطينية وغيرها من الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ لاصحة لها قانونا وتعد عرقلة خطيرة للمساعى المبذولة للتوصل الى سلام عادل دائم فى الشرق الأوسط .

٢ ـ تأسف بشدة لاستمرار اسرائيل فى تنفيذ هذه التدابير وخاصة اقامة المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة .

٣ ـ تدعو اسرائيل الى الامتثال بدقة لالتزاماتها الدولية طبقا لمبادىء القانون الدولى واحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمعقودة فى ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ .

٤ ـ تدعو مرة أخرى حكومة اسرائيل ، بوصفها دولة الاحتلال ، الى الكف فورا عن اتخاذ أى أجراء من شأنه أن يفضى الى تغيير الطبيعة القانونية أو التشكيل الجغرافى أو التركيب السكانى للاراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

٥ ـ تحث جميع الدول الاطراف فى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على كفالة احترام احكام الاتفاقية وامتثالها فى جميع الأراضى العربية التى تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

وفى قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩م) المؤرخ ٢٢ آزار / مارس ١٩٧٩ . انشئت لجنة مقصدها الرئيسى دراسة الحالة المتعلقة بالمستوطنات فى الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

وفى القرار ذاته يقرر مجلس الأمن أيضا .

(١) « ... أن سياسات وممارسات اسرائيل فى اقامة المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ليس له أى صحة قانونية ويشكل عقبة كأداة أمام تحقيق سلمى شامل وعادل ودائم فى الشرق الأوسط ، وكذلك :

(٢) يطلب مرة أخرى الى اسرائيل بوصفها الدولة المحتلة أن تتقيد بدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة ١٢ آب / أغسطس / ١٩٤٩ وأن تلغى ما اتخذته من تدابير سابقة ، وأن تكف عن أى إجراء يسفر عن تغيير المركز القانونى والطبيعى والجغرافى والتأثير ماديا على التكوين الديمجرافى للاراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فى ذلك القدس وبصفة خاصة ألا تنقل بعض سكانها المدنيين الى الأراضى العربية المحتلة .

(٣) ينشىء لجنة تتكون من ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن يعينهم رئيس المجلس بعد التشاور مع أعضاء المجلس .

وتوصلت اللجنة ، فى تقريرها الثالث الى النتائج التالية :

« وتبعا لهذا ، بعد أن درست اللجنة بعناية جميع عناصر المعلومات التى تمكنت من جمعها تنفيذا لولايتها ، تود أن تؤكد من جديد النتائج التى وردت فى تقاريرها الماضية وعلى وجه أكثر تحديدا ، النتائج التالية :

(ا) تواصل الحكومة الاسرائيلية بنشاط تنفيذ عملياتها المستفزة والمعاندة ذات النطاق الواسع لانشاء المستوطنات فى الأراضى المحتلة .

(ب) هناك علاقة متبادلة بين انشاء المستوطنات الاسرائيلية وتشريد السكان العرب .

(جـ) إن إسرائيل ، فى تنفيذ سياسة الأستيطان التى تنتهجها ، تلجأ الى جرائم سرية فى كثير من الأحيان أكثر خبثا ، تشمل السيطرة على الموارد المائية والاستيلاء على الأملاك الخاصة ، وتدمير المنازل وابعاد الأشخاص ، متجاهلة حقوق الانسان الأساسية تجاهلا تاما .

(و) وقد جلبت سياسة الاستيطان تغييرات عنيفة وذات أثر ضار على نمط الحياة اليومية الاقتصادية والاجتماعية للباقين من السكان العرب وسببت تغيرات جوهرية ذات طبيعة جغرافية وديمجرافية فى الأراضى المحتلة بما فى ذلك القدس .

(هـ) تشكل هذه التغيرات انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين فى وقت الحرب والمعقودة فى ١٢ آب / أغسطس ، وللمقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن هذه المسألة .

« وتبعا لهذا تود اللجنة أن تكرر أن سياسة اسرائيل الاستيطانية ، التى تم بموجبها على سبيل المثال مصادرة ٣٣,٣ فى المائة من الضفة الغربية حتى هذا الوقت تفتقر الى الصحة القانونية وتشكل عائقا خطيرا فى وجه تحقيق سلام شامل وعادل ودائم فى المنطقة »

ونظرا الى التدهور الذى طرأ مؤخرا فى الحالة فى الأراضى العربية المحتلة ترى اللجنة أن سياسة اسرائيل الاستيطانية ، بما تفرضه من الآم لامبرر لها على سكان عزل هى تحريض على المزيد من الاضطراب والعنف ، وتستطرد الوثيقة قائلة :

« وقد أدت سياسة اسرائيل الاستيطانية الى تشريد اعداد كبيرة من الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم ، مما أدى الى تعاظم عدد اللاجئين المستمر وما يصاحب ذلك من عوائق .

« إن الأدلة المتوفرة تدل على أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية مازالت تستنزف الموارد الطبيعية ، وعلى وجه الخصوص الموارد المائية ، فى الأراضى المحتلة لمصلحة تلك السلطات واضراراً بالشعب الفلسطينى » ثم تقول الوثيقة :

« وبما أن الماء سلعة شحيحة وثمينة فى المنطقة ، فإن السيطرة عليه وتوزيعه تعنى السيطرة على أهم وسائل البقاء . لذلك يبدو أن اسرائيل تستعمل الماء ليس فقط كسلاح اقتصادى بل كسلاح سياسى أيضا لدعم سياستها الاستيطانية ولهذا فإن اقتصاد وزراعة السكان العرب قد تأثراً تأثيرا ضارا بسبب الاستغلال السىء لسلطات الاحتلال للموارد المائية (راجع الفصل الثانى فى الكتاب) .

وفيما يتعلق بالقدس ، لاحظت اللجنة بقلق شديد أن التوتر والمواجهة بين اسرائيل والعالم الاسلامى قد ازداد ولاسيما بعد سن « قانون أساس » فى الكنيست الاسرائيلى يليه أحداث تغير فى طبيعة ومركز المدينة المقدسة ، وقد أثر ذلك أيضا على العالم المسيحى وبعد أن أحاط مجلس الأمن علما بتقارير اللجنة التى انشئت بمقتضى القرار ٤٤٦ / (١٩٧٩) وافق بالاجماع على القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذى ينص فى بعض أجزائه على :

« وإذ يؤكد مرة أخرى أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين فى وقت الحرب والمعقودة فى ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضى العربية التى تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

يقرر أن كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغير الطابع المادى أو التكوين الديمغرافى أو الهيكل أو المركز المؤسسى للأراضى الفلسطينية وسائر الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس ، أو أى جزء منها ، ليس له أى صحة قانونية ، وأن سياسة اسرائيل وممارستها المتعلقة بتوطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد فى هذه الأراضى تشكل انتهاكا شديدا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين فى وقت الحرب كما تشكل عقبة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم فى الشرق الأوسط .

ـ يعرب عن إستيائه الشديد من مواصلة اسرائيل اتباع هذه السياسة . والممارسات

واصرارها عليها ، ويدعو حكومة اسرائيل وشعبها الى الغاء هذه التدابير وازالة المستوطنات القائمة ويدعوهما بصفة خاصة للتوقف على وجه السرعة عن انشاء وتشييد وتخطيط المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

- يطلب من جميع الدول ألا تقدم أية مساعدة الى اسرائيل تستخدم بصفة خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات فى الأراضى المحتلة .

- يرجو من اللجنة أن تواصل فحص الحالة المتعلقة بالمستوطنات فى الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس ، وأن تحقق فى البلاغات الخاصة بالاستنزاف الخطير للموارد الطبيعية وخاصة موارد المياه ، بغية ضمان الحماية لتلك الموارد الطبيعية الهامة للاراضى الواقعة تحت الاحتلال ، وأن تظل تراقب عن كثب تنفيذ هذا القرار .

» هذا ماتقوله ، وبالنص وثائق الأمم المتحدة ، قدمناه ، بدون تدخل كبير كى تظهر ، وبوضوح ، وحياد كامل ، حقيقة ماحدث بأغلى وأقدس أراضينا الضفة ، القدس ، وغزة .

٣ ـ طبيعة المستوطنات ومقصدها :

يمكن تصنيف المستوطنات الى مستوطنات عسكرية وأخرى « مدنية » وتمثل المستوطنات العسكرية التى تسمى أيضا مراكز الناحال (شباب الطليعة العسكرى) الأمامية منشآت عسكرية كما تمثل قرى زراعية . ويؤكد الزعماء الاسرائيليون الدور الاستراتيجى الاساسى لهذه المستوطنات العسكرية . ففى كانون الثانى / يناير ١٩٧٧ ، أعلن رئيس الوزراء اسحاق رابين ، أن المستوطنات زادت من أمن اسرائيل ووفرت أساسا وطيدا لمطالبتها بالسلام المقترن بحدود يمكن حمايتها ، إن هذا النوع من المستوطنات هو جوهر الدفاع الاسرائيلية ويجمع بين الأعمال الزراعية والخدمة العسكرية .

وتتكون المستوطنات المدنية من نوعين : الكيبوتس : « أو المزارع الجماعية » و« الموشاف » وهى مزارع فردية تستفيد من الزراعة الجماعية .

وقد جاء فى تقرير وفد النقابة الوطنية للمحامين الى الشرق الأوسط سنة ١٩٧٧ مايلى « أوضح نائب وزير الدفاع ، مردخاى تسيبورى (كما ذكرت صحيفة على هامشمار فى ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ أن المستوطنين فى مثل هذه المعسكرات يتمتعون رسميا بصفة مدنيين فى الخدمة العسكرية ، وقال أن الجيش قد يستخدم بعض المستوطنين الذين يصبحون موظفين مدنيين فى الجيش ، وتقوم وزارة الدفاع بدفع مرتباتهم وتطلب منهم التوقيع على عقود مدتها ستة شهور وأضاف تسيبورى أن الجيش سيجلو عن المعسكرات فى النهاية ويتعاون فى تحويلها الى مستوطنات دائمة [٢] » .

وفى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ أصدرت المحكمة الاسرائيلية العليا حكما بضرورة ازالة مستوطنة« أيلون موريه » الواقعة على الضفة الغربية بالقرب من مدينة نابلس فى غضون ٣٠ يوما وذلك لأن الدوافع التى أدت الى الاستيلاء عليها هى دوافع سياسية وليست لاحتياجات الأمن وقد استندت المحكمة فى اصدار الحكم الذى لامثيل له المادتين ٤٩ ، ٥٣ من اتفاقية جنيف والمواد ٢٣ (ز) ، ٤٦ ، ، ٥٢ من اتفاقية لاهاى .

وبالاضافة الى الاعمال المحظورة المنصوص عليها فى الاتفاقيات الخاصة تنص المادة ٢٣ (ز) من اتفاقية لاهاى بوجه خاص على حظر تدمير ممتلكات العدو أو الاستيلاء عليها إلا اذا اقتضت ضرورات الحرب هذا التدمير أو الاستيلاء .

وتنص المادة ٥٣ على أنه « لن يطلب من السلطات المحلية أو الآهالى أعمال تسخير الممتلكات والخدمات إلا للوفاء باحتياجات جيش الاحتلال .

وقد أدلت المحكمة العليا برأى مفاده أن اتفاقية لاهاى تسرى على هذه القضية لأنها فى رأيها تقع فى نطاق القانون العرفى والدولى ولاتخالف تشريعا اسرائيليا محددا . وتسمح هذه الاتفاقية باقامة مستوطنات لسد الاحتياجات العسكرية ولاينطبق المبدأ على الطابع المدنى البحت « لايلون مورية » وأكدت المحكمة أيضا أن نزع ملكية الأراضى لاغراض عسكرية يجب أن يكون مؤقتا بطبيعته ، ويمكن تصميم موقع أمامى بحيث يبقى بعد زوال الادارة العسكرية المؤقتة فى أرض محتلة [٢٩]

وكثيرا ماتتحول المخيات العسكرية الى مستوطنات مدنية بالرغم من أن الدفاع العسكرى ليس من ابتكار حكومة ليكود « التى جاءت الى الحكم فى آيار / مايو ١٩٧٧ فقد اذن اسرائيل غاليلى ، المسئول عن سياسة المستوطنات الاسرائيلية فى حكومة حزب العمل السابقة ، باقامة « مراكز » فى بيت لحم و (كوشار هاشار) لتجنب مشاكل السياسة الخارجية والمعارضة المحلية وفى كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ اقترح هامر ، وزير الشئون الاجتماعية اضافة صفة المستوطنات الانية على المستوطنات الجديدة [٣٠] .

وقد أدلى ريمونانهز استاذ العلوم السياسية بجامعة متشجين بشهادة امام لجنة الشئون الخارجية فى مجلس النواب بالولايات المتحدة جاء بها أن معظم المستوطنات المدينة كانت سابقا مخيات ناحال . وتسيطر الحكومة الاسرائيلية سيطرة صارمة على تعيين مواقع اقامة المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة ، ففى عام ١٩٨٤ أشار وزير العمل حاييم صادوق الى أن الاقامة فى تلك المنطقة تقتضى الحصول على اذن من الحكومة نظرا الى أن الضفة الغربية تعتبر منطقة مغلقة بموجب القانون العسكرى . وتستطرد وثائق الأمم المتحدة قائلة :

« ويقول المسؤلون الاسرائيليون أن السياسة التى تنتهجها اسرائيل بشأن المستوطنات فى الأراضى المحتلة تقوم على أساس سلسلة من الأولويات والاعتبارات الأمنية والسياسية واحتياجات التوطين وعلى الامكانيات والاهداف القائمة »

وفى عام ١٩٧٧ أكد وزير الشئون الاجتماعية مجددا قلق الحكومة ازاء سياسة انشاء المستوطنات وقد علق بيجال آلون على ذلك فى مقابلة له فقال : « اذا قمت بتلخيص

المسلك التجريبي لحكومة اسرائيل فى تجديد نقاط الاستيطان فستجد أنها تتجمع لتكون مفهوما واحدا هو أن المستوطنات تقام فى مناطق ذات أهمية استراتيجية بمحاذاة خطوط الحدود القائمة أو متاخمة لمناطق تحتمل أن تصبح خطوط حدود فى المستقبل » وهذه نقطة هامة جدا لم ينتبه اليها قادة العرب بعد » .

« وهناك تفسيرات أخرى لمقاصد سياسة انشاء المستوطنات فقد قال بول كوپزع مدير وكالة منفيت للاغاثة وهى وكالة تابعة للأمم المتحدة .

(تقام المستوطنات على ثلاثة خطوط تهدف على مايبدو الى تطويق المجتمعات الفلسطينية وعزلها عند **الخط الأول** بمحاذاة نهر الأردن ، الذى يفصل بين الضفة الغربية والأردن . ويقوم هذا الحزام من المستوطنات لعزل الفلسطين فى الضفة الغربية عن الأردن .

ويمتد **الخط الثانى** بمحاذاة خط هدنة عام ١٩٤٨ بين الأردن واسرائيل الذى يطلق عليه عموما اسم **الخط الأخضر** ويفصل هذا الحزام مابين الفلسطينيين فى الضفة الغربية واسرائيل أما **الخط الثالث** (الذى لم يستكمل) فينطوى على اقامة مستوطنات حول أكثر المدن الفلسطينية ازدحاما بالسكان مثل نابلس والقدس الشرقية . ومنذ عام ١٩٦٧ والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تشجع سياسة المستوطنات ، حيث تعتبر الضفة وغزة جزءا من الحدود الطبيعية للوطن اليهودى فكما جاء فى التوراه- وجاء فى تقرير نقابة المحامين الوطنية. الصادر فى ١٩٧٧ . أنه وفقا لمبدأ « الوطن » هذا تعتبر الحكومة الاسرائيلية وجود السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة تساهلا منها فقط فرئيس الوزراء مناحم بيجين وغيره من المسئولين يطلقون على الضفة الغربية اسم « يهودا والسامرة » وهى الأسماء القديمة للمنطقة وتبين الخرائط التى حصل عليها الوفد من وزارة السياحة الإسرائيلية الضفة الغربية وغزة على أنها جزء من إسرائيل دون إشارة الى مركزيها كمناطق محتلة . فالخرائط تشير الى الضفة الغربية بوصفها يهودا والسامرة(٣٢) .

وبعد حرب ١٩٧٣ بقليل ، أعلنت إسرائيل رسمياً ضم القدس الشرقية إليها . وشجعت الحكومة الهجرة اليهودية الى المنطقة . ونصت خطة العشر سنوات اقترحتها الحكومة الإسرائيلية على إعادة توطين الأسر اليهودية واحلالها محل الأسر الفلسطينية .

وتضمن تقرير نقابة المحامين الوطنية الصادر فى عام ١٩٧٧ المعلومات التالية . فى

عـام ١٩٧٥ أعلن وزير الإسكان « افرام عوفر » أن اسكان اليهود فى القـدس الشرقيـة والمنطقة المحيطة بها تعتبر مسألة ذات أولوية وفى أيار / مـايو ١٩٧٧ اقترحت الحكومة الإسرائيلية برنامجاً جديداً للتعمير فى القدس الشرقيـة ، يرمى الى التعجيل بـالهجرة اليهودية إليها وذلك عن طريق تشييد ١٨٠٠٠ شقة .

وبحلول عام ١٩٧٥ كان قد طرد ٦٠٠٠ فلسطينى من المنطقة بعد أن عرض عليهم شىء من التعويض وبعد تدمير بيوتهم إنتقلت ٢٠٠ اسرة يهودية للسكنى فيها بينما مكثت ٢٠ أسرة فلسطينية فى المنطقة [illegible]

وفى آيار / مايو ١٩٨٠ سن الكنيست الإسرائيلى القانون الأساسى الذى ينص على أن القدس الموحدة فى داخل حدودها بعد حرب ١٩٦٧ هى عاصمة إسرائيل . أكد مجلس الأمن فى قراره ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ فى ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٠ أن هـذه التـدابير التشريعية والادارية تشكل انتهاكاً للقانون الدولى وانها باطلة ولاغية ، وتمثل عقبة خطيرة فى سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم فى الشرق الأوسط . ومن الواضح كما يقول القرار أن الحكومة الإسرائيلية تعاونت تعاوناً وثيقاً فى إنشاء المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، واتخذ هذا التعاون صوراً كثيرة موجهة كلها صوب نقل المواطنين الإسرائيليين بنجاح الى الأراضى المحتلة

وتتضمن المساعدات المقدمة من الحكومة الإسرائيلية اعفاءات من ضرائب الدخل وتقديم قروض ميسرة ومعونة مادية مثل توفير المياه والكهرباء وخدمات الهاتف وجرافات ومرافق النقل وقد ذكر أحد المصادر ما يلى :

(أن الوسيلة الأولى التى تستخدمها الحكومة الإسرائيلية لتشجيع المستوطنين على الانتقال الى الأراضى المحتلة عن طريق تقيم الاعانات المباشرة الى المستوطنات . وقد اعترفت الحكومة بأنها خصصت حتى حزيران / يونيه ١٩٧٧ مبلغ ٤٠٠ مليون دولار للمستوطنات الواقعة فى الأراضى المحتلة) [illegible]

وتنص الميزانية الإسرائيلية لعام ١٩٧٨ على إجراء زيادة كبيرة فى المصروفات المرصودة لاستيعاب المستوطنين الجدد فى المستوطنات التى أنشئت فى المناطق المحتلة .

وتعتبر المبالغ المرصدة فى عام ١٩٧٨ لوزارة الزراعة أعلى مبالغ خصصت على الاطلاق للمستوطنات الجديدة - إذ بلغت ٤٢٦ مليون ليرة إسرائيلية كما خصص مبلغ ٨٤٠

ليرة إسرائيلية من ميزانية وزارة الاسكان لبناء ٥٥٠ وحدة مباني في المستوطنات الجديدة (٦).

وقد جاء في صحيفة النيويورك تايمز في عددها الصادر في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٨١ أن اللجنة المالية للبرلمان قد اعتمدت مبلغ حوالي ٤ ملايين دولار لتشييد ٤٠٠ منزل في المستوطنات القائمة .... » وقد قدرت المبالغ التي صرفتها إسرائيل على المستوطنات حتى عام ١٩٧٦ مبلغ ٥٠٠ مليون دولار على الأقل .

● وهكـــذا

● وبلا تدخل - أساسي - في وثائق وتقارير الأمم المتحدة ، كانت الصورة واضحة وبلا رتوش ...

● استعمار استيطاني فريد من نوعه في التاريخ الانساني ، ذلك هو الاستعمار الإسرائيلي الاستيطاني .

الهوامـــــش :

(١) انيس فوزي قاسم / قانون العودة : بيروت منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث ، ١٩٧٢ ص ١٩ .

(٢) مراقب من الامم المتحدة : في ذكرى مأساة فلسطين - القاهرة - جريدة الأهرام ١٥ مايو ١٩٧١ .

(٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الاهرام - العسكرية الصهيونية - مجلد ٢ ص ٦٨ - ٦٩ ، سنة ١٩٧٤ - القاهرة .

(٤) يراجع بشكل عام

Shimon, Peres, The next Phose, London, 1965

الهوامش :

(٥) المصدر السابق ص ٦١ • كذلك كتاب بن جوريون : اسرائيل تاريخ شخصى •

انظر ايضا الفصل الثانى من هذا الكتاب •

(٦) انظر العسكرية الصهيونية مصدر سابق ص ٦٨ ـ ٩٨

(٧) هيثم الكيلانى : المذهب العسكرى الاسرائيلى ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، سلسلة كتب فلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٦٩ ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧ •

(٨) سبق للمؤلف دراسة هذه الجوانب فى دراسات منشورة بمجلة شئون عربية خلال عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ •

(٩) د/ عبد الوهاب الكيالى / المطامع الصهيونية للتوسعية ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الابحاث ـ بيروت ـ يوليو ١٩٦٦ ص ٧٤
نقلا عن : نشرة فلسطين العدد الصادر بتاريخ ١٩١٩/١١/٢٣

(١٠) د/ عبد الوهاب الكيالى / المصدر السابق : ص ٧٥

(١١) د/ عبد الوهاب الكيالى / المصدر السابق : ص ٧٦

(١٢) امل الشاذلى / الليكود والتسوية : دراسة للتحالف الحاكم فى اسرائيل ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ـ القاهرة ـ ١٩٧٨ ـ ص ٢٢ ـ ٢٣ •

(١٣) المرجع السابق : ص ٢٣ •

(١٤) دكتور / عبد الوهاب الكيالى : مرجع سابق ص ٦٦ •

(١٨) رفعت سيد أحمد : الحدود الامنة في الفكر الصهيوني : « دراسة » : جريدة البيان ـ دبي ١٩٨٢/٧/٢٧ ص ٧ ـ (الدراسة متضمنة الوثيقة مع تحليل لها) •

(١٩) وثيقة الامم المتحدة رقم ٨٣٨٩/١ المؤرخة في ٥ اكتوبر ١٩٧١ ص ٢٧ •

(٢٠) يرلجع بشكل منفصل وثيقة / المستوطنات الاسرائيلية بالضفة وغزة ـ الامم المتحدة نيويورك ـ ١٩٨٢ (مترجمة) •

(٢١) الواشنطن بوست ٢٢ اكتوبر ١٩٧٩

(٢٢) تقرير عن / معـــاملة الفلسطينين في الاراضي التي تحتلها اسرائيل من الضفة وغزة / مقدم للامم المتحدة بتاريخ ١٩٧٩ نيويورك ص ١٠ •

(٢٣) التقرير السابق / ص ٩

(٢٤) التقرير السابق / ص ١١

(٢٥) التقرير السابق / ص ٩

(٢٦) التقرير السابق / ص ١١

(١٥) امل الشاذلي : مرجع سابق : ص ٣٢ ـ ٣٣ •

(١٦) امل الشاذلي : المرجع السابق : ص ٣٣ •

(١٧) بسام أبو غزالة : الجذور الارهابية لحزب حيروت الاسرائيلي « منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الابحاث ـ بيروت » ١٩٦٦ ص ٣٤ •

الفصل الثانى

أزمة الارتواء

سياسات اسرائيل المائية بالضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمــة

● إن الإهتمام الإسرائيلي ، الاستراتيجي والجغرافي والتـاريخي بـالضفـة وحـدها الـذي يفسر تلك الاندفاعه الاستيطـانيـة العنيفـة التي شهـدتهـا الضفـة الغربيـة وقطـاع غزة في الثانية عشر عاماً الأخيرة من قصة الصراع ، ويفسر أيضاً رد الفعل الفلسطيني العنيف ـ في سنوات الاحتلال ـ في مواجهة تلك الاندفاعة العـدائيـة الى لإقتلاع الهويـة الحقيقيـة لهذه « الأرض العربية » . إن الموقع الاقتصـادي والجيواستراتيجي لمنطقـة الضفـة الغربيـة لدى أبناء هذه المنطقة ولدى الاستراتيجية الإسرائيليـة و الـذي فسر كل تطورات الصراع في سنواته الأخيرة وهو أيضاً الذي سيقدر له أن يفسر مستقبل هذا الصراع .

● إن التواجد العضوي الصهيوني المكثف داخل الضفة الغربية بقدر ما يخفي أسباب الضعف الاستراتيجية والتاريخية ، يخفي أيضاً أسباباً سيـاسيـة عميقـة أفرزتهـا سيـاسـات كامب ديفيـد واحـداث الجـولـة السـادسـة في الصراع العربي ـ الصهيـوني (جـولـة بيروت ١٩٨٢) والتي محورت مجتمعه ـ القضيـة العربيـة ـ الفلسطينيـة ، حول هـذا الجزء الصغير من الوطن المحتل ،وهي السياسات ـ أيضاً التي أفرغت الصراع من كل مضـامينـه القومية والمصيرية المتوقفة عند حدود الضفة وقطاع غزة ومبـاحثـات الحكم الـذاتي ، ورغم أن ثـورات أبنـاء الضفـة ـ طيلـة التسعـة عشر عـامـاً المـاضيـة ـ قـد أوضحت الخريطـة ووضعت ـ مع جولة بيروت الغربية ـ النهاية العمليـة لتلـك السيـاسـات إلا أن المستقبل لايزال يحمل في طيـاتـه بعض التوجهـات والنـوايـا ، لـدى بعض الأطراف داخـل قصـة الصراع ، أن الضفـة بهـذا سـوف تظـل ومعهـا غـزة وبعض أقـاليم المشرق العربي ، ولفترة طويلة مقبلة من الصراع بمثـابـة القلب ، « ونقطـة الارتكاز نحو الحل » وهو الأمر الـذي يحتم على صانع القرار العربي (الانسان العربي العامل) .. وعياً وتخطيطـاً عربيـاً متكاملاً « لتوظيف « منطقتي « الضفـة الغربيـة ـ غزة» المرتقبـة مع الكيـان الصهيـوني وهـو الأمر الـذي يستلزم ضرورة فهم وضعيـة هـذه المنطقـة لـدى طرفي الصراع ، ويستلـزم معرفـة موقعها القانوني والاجتماعي المتميز ، ويستلزم أيضاً معرفة أهم أزماتها : أزمة الارتواء .

تساؤلات أولية

لماذا تهتم اسرائيل بالمياه العربية ؟ سؤال البحث عن اجابة له لابد وأن تأخذنا الى التاريخ القديم.... حين أتت المجرات الصهيونية تبحث عن « أرض الميعاد » مع بداية هذا القرن ، وحين رأوا أرضنا ظنوها - كما قال هيرتزل فيا بعد - « أنها أرض بلا شعب » ، فتوافدوا عليها .. وفى ظل الغيبوبة العربية والفلسطينية وقتها كان طبيعيا أن يبنوا مستوطناتهم ولكن الغريب ، هى أن تتجاور هذه المستوطنات مع الآبار العربية فى محاولة لامتصاص آخر قطرة بهذه الآبار .. إن الاهتمام الاسرائيلى بالمياه إذن ، ارتبط اتوماتيكيا بالاستيطان وبالحاجة الاقتصادية الزراعية ، وأيضا يكون مياه الضفة هى المصدر الأساسى الذى تتغذى عليه الدولة العبرية ، حتى بعد اقتطاع الليطانى من جنوب لبنان وبدء استثمار مياهه ، وذلك لعوامل تتعلق بطبيعة الجنوب اللبنانى الجغرافية والسياسية ولطبيعة التوجه العام الذى تخطط له السياسة الاستيطانية الاسرائيلية بالنسبة لما تحتله حديثا من الأرض العربية .

وقد أرجعت الاستاذة / ليزلى شيدا قدرة اسرائيل على الاقدام على تحقيق مصالحها المائية بشكل منفرد الى عدد من العوامل فى مقدمتها القوة العسكرية الاسرائيلية وقدرة اسرائيل على تأمين رؤوس أموال ضخمة لتمويل مشروعاتهم المائية بالاضافة الى حملتهم الدعائية الضخمة التى تجمعت فى اقناع الغرب بوجه عام والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص ، بأن مصالح اسرائيل المائية فى المنطقة ينبغى أن تحظى بأولوية عند مناقشة قضايا المنطقة .[1]

هذا ويلاحظ أن الازمة المائية الحالية فى اسرائيل قد اتخذت أبعاد خطيرة خاصة فى ضوء خطط التكثيف الزراعى فى النقب ومشروعات التوسع الصناعى والسياسة الاستيطانية فى الأراضى المحتلة ، وتشير الدراسة السابقة الى أن اسرائيل فى عام ١٩٧٦ كانت تستخدم مابين ٩٥ ـ ٩٨ ٪ من موارد سوف تكون بحاجة الى ٥٠٠ مليون متر مكعب اضافية للاستهلاك المحلى فقط ، ومعنى هذا أن على اسرائيل مضاعفة استهلا كها من المياه للحفاظ على مستوى المعيشة الحالى ومستوى النمو الاقتصادى ، والبدائل التى تطرحها اسرائيل للخروج من هذه الأزمة فى اللجوء الى حلها منفردة وقد خطت خطوة فى هذا الاتجاه باحتلال جنوب لبنان ومشروعها لتحويل مياه الليطانى ، وهى تمارس فى نفس الوقت ضغوطا على الولايات المتحدة كى تضمن لها الحصول على مابين ٣٥ ـ ٤٠ مليون متر مكعب من مياه اليرموك واذا لم يتحقق هذا المطلب فاحتمال قيام اسرائيل بتدمير « سد المقارن » الذى يقوم الأردن ببنائه احتمال وارد هذا بالاضافة الى تعمد السياسة الاسرائيلية الابقاء على اقامة المناطق المحتلة اقتصادا متخلفا للاقلال من استهلاك المياه الى أقصى حد [٢] .

● أساليب التهويد :

يبدو أن الاستغلال الاسرائيلى لمياه الأراضى المحتلة لم يتوقف عند الحدود والابعاد سالفة الذكر ، فلقد انتهجت الاستراتيجية الاسرائيلية عددا من الأساليب الهامة بهدف التهويد الكامل لمياه الضفة وقطاع غزة ، من هذه الأساليب :

١ - تم وضع الموارد المائية لهاتين المنطقتين - الضفة وغزة - منذ يونيو ١٩٦٧ تحت مسئولية إدارة تخصيص المياه والتصديق على استخدامها التابعة لمفوضية المياه الاسرائيلية وهى التى ينظمها قانون المياه الاسرائيلى الصادر عام ١٩٥٩ ، والقاضى بالاستنزاف الكامل لمياه الأراضى المحتلة .

٢ - قيام اسرائيل بحفر آبار ارتوازية داخل حدود ماقبل يونيو ١٩٦٧ والتى بامكانها أن تضخ وتمتص معظم مياه الضفة الغربية ، وهذا ماحدث بالفعل حيث كانت اسرائيل تضخ من الضفة الغربية ، وحدها زهاء ٥٠٠ مليون متر مكعب فى السنة عن طريق آبار ارتوازية محفورة داخل اسرائيل ، وهو مايشكل ثلث استهلاك اسرائيل السنوى من المياه قبل عام ١٩٦٧ ، ويشكل فى نفس الوقت خمسة أسداس مياه الضفة الغربية [١] ولعل هذا مايفسر الأهمية المتعاظمة التى توليها اسرائيل للسيطرة على الطبقات الصخرية المائية الجوفية الموجودة بامتداد المنحدرات الغربية للضفة الغربية .[٢]

٣ - تركيز إسرائيل على نوع خاص من المستوطنات داخل نطاق الضفة الغربية ، حيث اهتمت بشكل أساسى بالمستوطنات الزراعية امعانا فى الاستنزاف المخطط والمضمون لمياه الضفة .

٤ - حرصت الادارة الصهيونية فى الأراضى المحتلة بعد العام ١٩٦٧ على تنظيم عمليات الحفر بالنسبة للعرب الفلسطينيين فوضعت قيودا على استخراج تصاريح حفر الآبار واستخدام الينابيع ، وجعلتها فى أضيق نطاق ممكن ، بل وقصرها على التزود بالمياه الصالحة للشرب وللاستخدام المنزلى فقط ... كل هذا بهدف الحيلولة دون التأثير على الضخ فى اسرائيل [٣] . ولقد ترتب على هذا القيد مشكلة هامة بالنسبة لمنتجى الحمضيات وزارعى الخضروات من العرب الفلسطينيين ، الذين تتوقف محاصيلهم على الرى ولقد ظلت الأراضى العربية المروية ، لاتتعدى ٨١٠٠ هكتار منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن وهو الأمر الذى دفع بالبعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة عام ١٩٧٩ لاثارة القضية فى تقرير [٢] هام كشف بالأرقام هذه المذبحة التى تتم للأراضى الزراعية العربية بالضفة

٥ - يلاحظ أيضا بالنسبة للاساليب والسياسات الاسرائيلية بشأن تهويد مياه الضفة الغربية ، وضع جميع الامكانيات المادية والسياسية لحفر الآبار ، داخل الضفة الغربية وقطاع غزة فى أيدى الشركة الاسرائيلية للمياه (ميكورت) والتى حفرت فى عام واحد هو عام (١٩٧٧ - ١٩٧٨) داخل الغور ووادى الأردن ١٧ بئرا ، بالاضافة الى ٣١٤ بئر

عربيا آخر تسيطر عليها الادارة الصهيونية وتنظم استخدامها لصالح بناء المستوطنات الزراعية .

● بالاضافة لكل هذا لنا أن نتخيل حجم المأساة التى تعيشها المياه العربية وهى فى حالة الاسر الصهيونى ، هذه ، عندما نعلم أن سبعة تصاريح فقط بالحفر قد منحت للاهالى الفلسطينيين خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٠) وبهدف الاستهلاك المنزلى .(٦)

وقد منحت هذه التصاريح فى الحالات التى كان الحرمان منها سوف يؤدى الى « قحط شديد » يصيب أصحاب الأرض الحقيقين ، الفلسطينيين . هذا وقد وضعت السلطات الاسرائيلية عدادات للمياه على الآبار العربية الموجودة للتحقق يوميا من التمسك بالحد المفروض على مقدار المياه المستخرجة للاراضى الفلسطينية المسموح باستخدامها ، وفى بعض الحالات استولت السلطات الاسرائيلية على الآبار التى يملكها مزارعون عرب اضطروا لاسباب مختلفة الى العيش خارج فلسطين بعد عام ١٩٦٧ ، واستغلتها لصالح الاستهلاك الاسرائيلى .

٦ ـ من سياسات التهويد المالى الاسرائيلية يأتى رفض السماح للبلديات مثل « بلدية رام الله » بحفر آبار مالم تقم أيضا بتزويد المستوطنات اليهودية المجاورة ، أو أن تربط شبكاتها البلدية بالشبكة الاسرائيلية التى تتزود من المياه الجوفية لمدينة رام الله نفسها ، ويأتى هذا الربط بين الشبكات بالاخطار الجسيمة المستقبلية على مجرى الآبار العربية حتى يؤدى تدريجيا الى جفافها وتدميرها . وهو ماحدث ببعض القرى الفلسطينية داخل الضفة الغربية خاصة فى منطقة وادى الأردن حيث كمية المياه محدودة للغاية .

وللتدليل على هذه الحقيقة يلاحظ أن الآبار المفترض أنها عربية (٣١٤ بئرا) قد تدفق منها خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ كمية تصل الى ٣٢,٠ مليون متر مكعب بينما تدفق من الآبار الاسرائيلية والبالغ عددها (١٧ بئرا) كمية وصلت الى ١٤,١ مليون متر مكعب (٧) . أى مايقرب من النصف تقريبا ، وهو الأمر الذى لايمكن له أن يحدث إلا على حساب الآبار العربية ومعدل تدفقها .

وتستخدم السلطات الإسرائيلية أجهزة بالغة التعقيد بهدف ضخ الماء تعجز إزاءها الأجهزة والأساليب البدائية التى قدر للعرب الفلسطينيين أن يستخدموها لاستخراج مياههم

ويلاحظ أن المعدات الإسرائيلية تصل إلى عمق ٥٠٠ متر ومضخاتها قوية للغاية ، الأمر الذى أدى إلى جفاف ما يقرب من ٥٠ بئراً عربية خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠ بالاضافة إلى تزايد الملوحة فى آبار أخرى خاصة فى الجزء الشمالى لوادى الأردن ، وهو الأمر الذى دفع ٢٠٠٠ فلسطينى يعيشون فى قرية العوجة التى تقع على مسافة ١٢ كيلو متر شمال أريحا فى الجزء القاحل من وادى الأردن إلى الاحتجاج لدى السلطات على ما يجرى من تخريب لاقتصادهم الزراعى ، لأن الآبار الإسرائيلية وشبكة المياه التى تمر بالمستوطنات اليهودية المجاورة قد استنزفت بشدة موارد مياه القوى ، ويقول سكان العوجة أنهم لم يستطيعوا الحصول على أى قدر من الماء للرى ولذلك فقدوا أكثر من ١٣٠٠ دونم من الأرض بالموز ، و١٥٠ دونما من الأراضى المزروعة بالحمضيات وحدثت حالات مشابهة فى قرى عربية مثل برد الله ويبن البيضا وكردلة فى الجزء الشمالى من وادى الأردن (٨) .

من هذه الأساليب ومن غيرها يلاحظ أن استغلال إسرائيل لحوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه من أجل أغراضها الخاصة لا يترك سوى ١٢٠ مليون متر مكعب من مجموع ٦٢٠ مليون متر مكعب ، لتلبية احتياجات الضفة الغربية ، ويعنى استغلال المستوطنات الإسرائيلية لحوالى ١٦ مليون متر مكعب فى السنة أن ٨٠٠٠٠ الآف مستوطن صهيونى بالضفة الغربية فيا عدا منطقة القدس ، يشكلون واحداً فى المائة من مجموع سكان المنطقة لكنهم يستهلكون حوالى ١٥ ٪ من المياه المحلية .

● وتهويد الماء يمثل مدركاً أساسى فى عقل القيادة إسرائيلية ، فموشى ديان عندما ذهب إلى الولايات المتحدة بعد مبادرة السادات ،من أجل التفاوض عما يسمى وقتها بالحكم الذاتى لسكان الضفة قال فى مطار « اللد » أن إسرائيل ستواصل سيطرتها على موارد مياه يهودا والسامرة ، التى تشكل الموارد المائية الرئيسية للسهل الساحلى ، قال ديان أن المسألة لابد أن تضع هكذا ، على من وعلى ماذا ينطبق الحكم الذاتى : السكان أم الأراضى ؟ ونعتقد أننا بحاجة إلى الأراضى ومياهها أكثر من السكان .

● إن هذا التحديد الذى ساقه أحد القادة الكبار ـ السابقين ـ فى الكيان الصهيونى وضعت « قضية الماء » فى صلب الأولويات التى تخطط لها الاستراتيجية الصهيونية وعليه فحتى فى أقصى صور التعارض بين ماسمى « بكامب ديفيد » والحكم الذاتى وبين مطلب الماء ، فإن اسرائيل تحسم القضية دائما لصالح الماء ، وتستخدم كافة الأساليب الغير مشروعة وبشكل قوى يهدف تهويد الماء العربى ، فهى لم تكتفه فقط بالآبار والينابيع

ومصادر المياه من نهر الأردن وإذ بها تحدث أكبر مشروعاتها المائية خلال السنوات الثلاث الماضية مشروع توصيل مياه البحرين الأبيض المتوسط والميت بقناة خطرة تشق الجسد الفلسطيني وخالقة لأخطر الآثار الاقتصادية والسياسية على مجمل الأراضي المحتلة .. فماذا عن هذه القناة ؟

الأخطار السياسية والاقتصادية لقناة البحرين الاسرائيلية :

في ٢٨ / ٥ / ١٩٨١ قام مناحيم بيجين بافتتاح واحد من أخطر المشاريع الاقتصادية البحرية التي حدثتنو وفلسطين منذ عام ١٩٤٨ مشروع توصيل البحر الميت والمتوسط بطول يصل الى ١٠٨ كم . .واعتمد لها الخط الجنوبي الذى أطلق عليه « خط القطيفة مسادة» والذى يبدأ من تل القطيفة » الذى يقع على شاطىء البحر المتوسط وجنوبي وير البلح وشمالي ، خان يونس » في قطاع غزة.. وينتهي في « منطقة مسادة بالقرب من البحر الميت بعد مروره بالنقب الشمالي جنوبي بئر سبع وقدرت تكاليف المشروع بـ ٦٨٥ مليون دولار ، وكانت الحكومة الاسرائيلية قد وافقت على المشروع في ٢٤ /٨/ ١٩٨٠

وتمهلت في الاعلان الرسمي عند بدء التنفيذ حتى منتصف ١٩٨١ مستغلة في هذا توتر الوضع الاقليمي ألعربي والدولي ، ويلاحظ أن هذا المشروع قد بدأ ، وكاد أن ينتهي دون فعل عربي حقيقي لايقافه ، وكأننا لاندرك حقا الأخطار التي يحملها مثل هذا المشروع بين طياته ، وإن كان الأمر كذلك فهذه بعض الأخطار التي ستترتب على ميلاد هذه القناة التي نقدمها الى من يهمه الأمر :

١ ـ سوف يؤدى المشروع الى اغتصاب مزيد من الأرض والمياه العربية ، فالمشروع سيبدأ من البحر الاقليمي لقطاع غزة ويمر بالاراضي المحتلة التابعة لهذا القطاع ويصب في البحر الميت . وكلها أراضي ومياه عربية لابد أن تلجأ اسرائيل الى اغتصابها ونزع ملكيتها لتحقيق مشروعها وتعتبر المساحات الواسعة من الأراضي العربية التي سيبتلعها المشروع من أخصب الأراضي الزراعية في المنطقة .

٢ ـ سوف يؤدى المشروع الى ضرب الأهداف والمشاريع الأردنية على اختلافها فارتفاع منسوب البحر الميت وتغيير نسبة الملوحة فيه ، سيقضيان على جميع المشاريع التعدينية الأردنية في منطقة هذا المشروع ، ومن أهم هذه المشاريع المعرضة للهلاك

مشروع « البوتاس العربي » الاردنى الذى تساهم فيه الأمة العربية مجتمعه ، والذى انتهت بالفعل المرحلة الأولى منه ، حيث بنيت السدود وبرك التجفيف ومحطات التجارب لانتاج البوتاس ، تمهيدا للبدء فى الانتاج الفعلى والكامل ، ومن المتوقع أن يلحق مشروع القناة اضرارا بامكانات الطاقة النفطية المحتملة فى منطقة البحر الميت ، حيث تتكاثر الرمال الزيتية التى تشكل قيمة علمية فى عمليات التنقيب عن البترول .

٣ ـ سوف يؤدى هذا المشروع الى احداث أضرار ناجمة عن « خلط مياه البحرين » حيث من شأن هذه القناة تحويل البحر الميت الأزرق الى خليط من الجبس الأبيض ، وهو الخليط الذى سيغير من مناخ المنطقة وبيئتها ويضرب مشاريع البوتاس ويضع استخدام البرك الشمسية الكبيرة داخل حوضه فى المستقبل وكان فريق من العلماء اليهود قد رفع الى الحكومة الاسرائيلية تقريرا حذر فيه خطر تدفق مياه البحر المتوسط بكميات كبيرة ـ وهو ماحدث بالفعل ـ عبر القناة ، على البحر الميت لأن ذلك سيؤدى الى تشكيل كتل من الجبس الأبيض ترسب بكميات كبيرة ، الى اسفل حوض البحر وتنتشر ، اذا كانت باحجام صغيرة ، على سطحه وتجعل من مياه البحر سائلا أبيض كالحليب وسيتحول البحر الميت عندئذ الى بحر أبيض اللون عاجزاً عن امتصاص حرارة الشمس فيتغير المناخ بالتالى فى ضواحى هذا البحر .

٤ ـ سوف يؤدى المشروع كذلك الى تعرض خزانات المياه الجوفية للخطر فالخزانات فى قطاع غزة ستتعرض للاخطار نتيجة مرور القناة بمنطقة القطيفة فمن المتوقع أن تتسرب مياه البحر المالحة الى هذه الخزانات فتفسدها وتحرم السكان العرب والمزروعات من فوائدها ، خاصة وأن هناك عمليات تهويد للمياه بالمقابل تحدث على الجانب الآخر ، أى أن هذه الخزانات والآبار سوف تكون بين شقى رحى ، فمن ناحية الآبار الاسرائيلية ـ التى سبق التفصيل بشأنها ، ومن ناحية أخرى هذه القناة الخطرة .

٥ ـ سوف يؤدى المشروع كذلك إلى تغير الوضع الجغرافى والتركيب السكانى للمنطقة فالمشروع سيغير المعالم الجغرافية فى قطاع غزة ، وسيجبر قطاع غير قليل من السكان على هجر أملاكهم والانتقال إلى مكان أخرى وسيساعد على اقامة منشآت دائمة فوق الأراضى ولفائدة دولة الاحتلال .

٦ ـ سوف يؤدى المشروع أيضاً إلى زيادة منسوب البحر الميت ، فارتفاع هذا المنسوب نتيجة تدفق مياه البحر المتوسط على البحر الميت سيلحق اضرار بالغة بالمشاريع

الزراعية والاقتصادية والمعالم الأثرية ، والسياحية الأردنية والفلسطينية ، وسوف يضطر الأردن فى حالة تنفيذ المشرع إلى رفع الأسوار حول البحر الميت على امتداد ٣٠ كم ونقلمشاريع البوتاسى وسيكلف ذلك بين ٢ إلى ٣ ملايين دولار بالاضافة إلى تدمير المشروع المعالم السياحية والأثرية ولكل المشاريع السياحية التى يستعد الأردن لتنفيذها قريبا .

٧ ـ وأخيرا وعلى الجانب السياسى فإن هذا المشروع يؤكد ماتنوى ـ الادارة الصهيونية الحاكمة عمله تجاه فلسطين والمنطقة العربية فى المستقبل القريب فاسرائيل تهدف بشق القناة الى خلق « واقع دائم » لايسهل تغيره أو التنازل عنه بلا مقابل ، وهو المنطق الذى سيطر على عقلية القيادة الصهاينة . فلن تقدم اسرائيل ـ مثلا ـ الجنوب اللبنانى ، أو الجولان أو الضفة ، هكذا وبلا مقابل الى الأمة العربية ، بل لابد من الثمن ، والثمن الذى تريده اسرائيل لايمكن تقديمه بغيرخلق واقع سياسى اقتصادى يمكن التحدث والتفاوض بشأنه ، فإسرائيل تريد اعترافا وشرعية من الجسد العربى الذى لايزال رغم انتكاساته العديدة يلفظها وشق « قناة البحرين » يعنى أن منطق التفاوض على « أرض الواقع » لاكتساب الشرعية والأمن هو ماسوف تنتهجه السياسة الاسرائيلية فى المستقبل القريب .

إن قناة البحرين تأتى لتقدم نفسها كآخر مراحل تهويد الماء العربى فى فلسطين وهى مرحلة سوف يكون الاقتتال بداخلها واستماته المقاتلين بمثابة البديهيات ، إذ أنها ستتعلق حينئذ بقضية « حق البقاء » وسوف يرادف « الماء » فيها كلمة « الوجود » ذاتها .

● ● ●

أزمة الارتواء الى أين ؟

تكاد تتفق أغلب المواثيق الدولية المتصلة بقضية فلسطين على أن استغلال اسرائيل لمياه الضفة الغربية وقطاع غزة يعد انتهاكا واضحا وصارخا للاتفاقيات الدولية المتعارف عليها بشأن البلدان المحتلة وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ [٩] ، وأن أثار سياسة تهويد الماء العربى قد ألحقت أثارا شديدة الضرر على اقتصاد وحياة أهالى الضفة

وغزة ، والمثير للدهشة هو ذلك التوافق الغريب بين تعاظم الصمت العربي وتعاظم الاندفاعة الصهيونية تجاه المياه العربية داخل فلسطين وحولها ، ليبدأ من الأثنين معا معضلة ما أسماه البعض بالعصر الاسرائيلي [٣] الذى يدور فى سياساته وتوجهاته العامة حول فكرة خلق امبراطورية اسرائيلية صغرى فى هذه المنطقة يكون الماء هو عصبها ، وعليه فلن يكون الماء العربي داخل فلسطين وهو وحده المستهدف ، فمياه البحر الأحمر ، من قناة السويس الى باب المندب ، بل ومياه نهر النيل ـ التى دار بشأنها فى عهد الرئيس المصرى السابق / أنور السادات حديث جاء بهدف توصيلها الى اسرائيل ومياه الفرات بعد الليطانى واليرموك وسوف تكون جميعها هى المستهدفة من قبل استراتيجية الماء ـ الاسرائيلية ، وقد يكون فى هذا التوقع بعض الخيال ولكن المتابعة الجادة لأفكار وسياسات الكيان الصهيونى تجاه المياه العربية فى مرحلة مابعد لبنان ، وتطور هذه الأفكار والسياسات ، تؤكد بما لايدع مجالا للشك أننا أمام « منطق على » لدولة تضع معضلة الماء على قمة أولوياتها القادمة بعد أن فرغت ـ تقريبا من « معضلة الأرض » . بل وقامت بتقنين هوية هذه الأرض من خلال سلسلة من القوانين والسلوكيات العسكرية الاستفزازية ، وهو الجانب الذى بحاجة الى تفصيل .

الهوامش :

(*) قمنا بتفصيل هذه السياسات فى كتابنا المياه فى المخططات الصهيونية ـ مركز الدراسات الفلسطينية بدمشق ـ وما نقدمه هنا هو ملخص عام للسياسات والاساليب الصهيونية تجاه الماء العربى بالضفة الغربية وقطاع غزة .

(المؤلف)

(١) ليزلى شميدا : رئيسة قسم الابحاث بالمؤسسة الامريكية لخدمات التدريب بالشرق الاوسط و بحث مشروعات اسرائيل المائية وتاثيرها

على حركة الصراع العربى ـ الاسرائيلى » ـ قدم لندوة اسرائيل والمياه العربية التى عقدت بالاردن فى ٢٥ ـ ٢٦ فبراير ١٩٨٤

(٢) المصدر السابق •

(2). Davis, Uri, and others, Isreal,s Water Policies Journal of Palaestine Studies, Winter, 1980, No, 34, PP-18 - 20.

(٤) وثيقة « سياسة اسرائيل بشأن مياه الضفة الغربية » (نيويورك والامم المتحدة ١٩٨٢) •

(٥) صحيفة دافار الاسرائيلية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٧٨ •

(٦) كان هذا التقرير بعنوان :

real Drains West Bank Water Resources. Unofficial United Nations document No. S/A G. 21-Used by security counncil Commissions Established, Under Resolution. 446 on 22 March 1979

(٧) البحث الوثائقى الهام للدكتور / بول كويرينج :

Uiring Paul, Israeli Settlements,
and Palestininan Rights, Middle East International (Lonhon), October 1978, 88, PP. 10-20

(٨) وثيقة اسرائيل بشأن موارد مياه الضفة « مصدر سابق » ص ٨ ـ ١٢ •

(٩) انظر بتفصيل : وثيقة (مسألة مراعاة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ فى اراضى غزة والضفة الغربية بما فى ذلك القدس التى احتلتها اسرائيل : فى عام ١٩٦٧) (نيويورك ، الامم المتحدة ، ١٩٧٩) •

(١٠) نجيب صالح : العصر الاسرأئيلى من قناة السويس الى باب المندب ، (بيروت ، دار اقرا ـ ١٩٨٣) ص ١١٩ ـ ١٤١ ، كذلك ص ٢٠١ ـ ٢١٠ •

الفصل الثالث

تقنين الهوية الضائعة

الضفــة والقطاع قانونيا

٦٧ - ١٩٨٥ - ورؤية شاملة

(١) مدخل ديمجرافى تاريخى :

*** قبل الحديث عن اهم التحولات القانونية التى حدثت فى الضفة وقطاع غزة خلال الفترة ٦٧ ـ ١٩٨٥ ، ينبغى تقديم لمحة ديمجرافية ـ جغرافية وسكانية ـ عن المنطقة موضوع الدراسة وكذلك لمحة تاريخية .**

● حيث قطاع غزة تبلغ مساحته ٦٠٠ ميل مربع ويقطنه ٤٠٠,٠٠٠ فلسطينى تقريبا ، أما الضفة الغربية فتمتد على مساحة ٢,٢٧٠ ميلا مربعا وهى غنية جدا بالموارد الزراعية ويبلغ عدد سكانها ٧٠٠,٠٠٠ نسمة (يراجع هذا وثائق الكتاب) .

● وكانت مصر فى عام ١٩٦٧ تتولى ادارة قطاع غزة ، وكانت الضفة الغربية آنذاك متحدة مع الأردن عقب اعتماد قانون الوحدة فى عام ١٩٥٠ ، وبعد حرب ١٩٦٧ احتلت اسرائيل قطعتى الأرض العربيتين ، اللتين تؤكد الوثائق والحقائق التاريخية عروبتهما وكذلك حقائق الواقع الحى ، فبعد هزيمة العثمانيين فى ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ فى نهايات الحرب العالمية الأولى ، أمست فلسطين التى ظلت ٤٠٠ عام تحت السيطرة العثمانية الاسلامية ، خاضعة للسيطرة البريطانية وفى عام ١٩١٩ اتفق على أن تصبح فلسطين جزءا من نظام الانتداب الذى أنشأته عصبة الأمم وفى عام ١٩٢٠ تم تنصيب بريطانيا دولة منتدبة على فلسطين ، وكان هذا التحديد الجغرافى لوثيقة نشرها المعهد الملكى البريطانى للشئون الدولية لحدود فلسطين كما استلمتها ادارة الانتداب [١] :

« يحد القطر من الغرب البحر المتوسط ومن الشرق نهر الأردن ، ويفصل بين هذين سلسلة من التلال التى تمتد من الشمال الى الجنوب على طول فلسطين كلها تقريباً وبطبيعة الحال ينقسم القطر الى أربعة أقسام رئيسية هى :ـ

١ ـ منطقة الجليل التى تكتنفها التلال فى الشمال والضفة الغربية .
٢ ـ السهول الخمسة :
  أ ـ السهل الساحلى الواقع بين الساحل والتلال .
  ب ـ سهل عكا الواقع بين عكا والتلال .
  جـ ـ مرج ابن عامر (جنوب شرقى حيفا) .
  د ـ سهل الحولة (أقصى الشمال الشرقى) .
  هـ ـ سهل الأردن .
٣ ـ منطقة بئر السبع (الجنوب الغربى)
٤ ـ المناطق الصحراوية القاحلة فى الجنوب الشرقى .

● وبموجب أحكام المادة ٢٥ من صك الانتداب ، أدرج شرق الأردن فى اقليم فلسطين الموضوع تحت الانتداب ، إلا أنه [illegible]

وبموافقة عصبة الأمم ، جرت ادارته بشكل منفصل اعتباراً من أيلول / سبتمبر ١٩٢٢ وأصبح مستقلاً بوصفه مملكة شرق الأردن فى آذار / مارس ١٩٤٦ . وقد دام الانتداب البريطانى حتى عام ١٩٤٧ عندما تخلت المملكة عن سلطتها طواعية إلى الأمم المتحدة . وتوجز المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم نظام الانتداب .

● وقد قسمت الأقاليم الموضوعة تحت انتدابات ثلاث فئات (أ - ب - ج) وفقاً لمرحلة التطور الخاصة التى بلغتها نحو قيامها كدولة مستقلة .

وأعتبرت فلسطين اقليماً يندرج تحت فئة الانتداب (أ) ولم تكن مستثناة بأى حال من هذه الأحكام .

● وفى عام ١٩٤٧ صوتت الجمعية العامة لصالح خطة تقسيم فلسطين على النحو الذى أوصت به لجنة الأمم المتحدة المعينة بفلسطين وينص القرار / ٨١ (د - ٢) فى جزء منه على ما يلى :-

(تنشأ فى فلسطين دولتان مستقلتان ، أحداهما عربية والأخرى يهودية ويقام نظام دولى خاص لمدينة القدس ...)

● ورفض العرب التقسيم على أساس أنه يخالف أحكام ميثاق الأمم المتحدة التى تعطى للشعب الحق فى تقرير مصيره وبحلول الأول من أغسطس من نفس العام أصبح التقسيم نافذ المفعول بعد جلاء القوات المسلحة البريطانية فى ١٤ مايو ١٩٤٨ . أما اتفاقيات الهدنة التى أبرمت فى عام ١٩٤٩ بين اسرائيل وكل من مصر ولبنان وشرق الأردن وسوريا فقد تمخضت عن تغيرات كثيرة كان محصلتها السيطرة على كل الأرض المخصصة لها فى خطة التقسيم وظفرت بأجزاء اضافية كبيرة من مساحة الشقة الغربية واحتفظت مصر بقطاع غزة . [٩]

هذه مجرد لمحة جغرافية تاريخية عن الوضع العام الذى توالدت فيه قبل العام ١٩٦٧ اشكالية الضفة الغربية وقطاع غزة ، ماذا حدث بعد العام ١٩٦٧ من تحولات عامة ، خاصة فى النواحى القانونية فى أعز وأغلى المناطق الفلسطينية المحتلة !!

٢ - حول الشرعية القانونية للوضع الاسرائيلى بالضفة وغزة فى مرحلة مابعد ١٩٦٧ :

لعلنانجدالاكتفاء بالموقف العام للأمم المتحدة تجاه مسألة الوضع الاسرائيلى فى الضفة الغربية وغزة بعد الاحتلال ، مايقومكتفسير كامل لتلك الشرعية المدعاة من قبل اسرائيل كما سنرى - ولحقيقة الوضع داخل الضفة ، ونقرأ فى وثيقة الأمم المتحدة رقم ا /٨٠٨٩ والتى

فسرتها أكثر وثيقة (الوضع القانوني للضفة الغربية وغزة الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٢) نقرأ هذه الحقائق :

● أن الموقف الذى اتخذته الأمم المتحدة ، وتؤيدها فيها معظم بلدان العالم بشأن حالة الضفة الغربية وغزة ، هو اعتبار تلك المناطق أراضي محتلة .

● أما اسرائيل فلها رأى مخالف ، فمنذ ديسمبر عام ١٩٦٧ ، بدأت اسرائيل تسمى الضفة باسم يهودا والسامرة وهى الأسماء الدينية المزعومة بالاقليم وبعد فترة قصيرة من حرب عام ١٩٦٧ أصدر برلمان اسرائيل تشريعا مفوضاً بصدد قانون دولة اسرائيل وولاياتها القضائية وادارتها ، لأى منطقة فيها تسميه بأرض اسرائيل (فلسطين) وتعين من قبل الحكومة عن طريق أمر ادارى وفى فبراير ١٩٦٨ أصدرت وزارة الداخلية فى اسرائيل قرارا لم تعد تعتبر بمقتضاه الضفة الغربية وقطاع غزة أراضي للعدو .

● وهكذا .. أصبحت اسرائيل تعتبر نفسها سلطة للادارة وليس سلطة للاحتلال فى تلك الأراضى العربية .

● وتقول وثيقة للأمم المتحدة :(١) أن هذا الوضع يتنافى واتفاقات جنيف ولاهاى بشأن أعراف الحرب البرية ولعلنا لانبالغ أن هذا الوضع يعد حالة فريدة تحتاج الى اتفاقية دولية أخرى تحاول ـ مجرد محاولة أن تتمشى مع هذا الغرض الغريب للمواثيق والأعراف الدولية .

● إن اتفاقية لاهاى الرابعة لعام ١٩٠٧ ، المتعلقة بقوانين واعراف الحرب البرية واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (٢) تتعلق بالقوانين السارية فى المنازعات المسلحة . واسرائيل طرف فى اتفاقية جنيف الرابعة . وقد أصبح تصديقها لهذه الاتفاقية نافذا فى ٦ كانون الثانى / يناير ١٩٥٢ . وتنص المادة ٤٢ من أنظمة لاهاى على أن : (اقليما مايعتبر محتلا من أجل تطبيق قواعد الاحتلال الحربى) عندما يوضع تحت سلطة الجيش المعادى) .

● وتنص المادة ٤٣ على مايلى :

(حيث أن سلطة الحكم الشرعى قد انتقلت فى الواقع الى أيدى المحتل فعلى هذا الأخير أن يتخذ كل مايستطيع من تدابير ليستعيد ، ويضمن الى أقصى حد ممكن النظام

العام والسلامة مع احترام القانون السارى فى البلد إلا اذا منع من ذلك منعا مطلقا) .. !

● وتقول المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة :

(لايحرم الأفراد المحميون الموجودون فى الأقليم المحتل ، بأية حالة أو بأية طريقة كانت من فوائد الاتفاقية الحالية عن طريق ادخال أى تغير نتيجة احتلال الأقليم ، فى مؤسسات أو حكومة الأقليم المذكور ، أو عن طريق أى اتفاق معقود بين سلطات الأراضى المحتلة ، وسلطة الاحتلال ، أو عن طريق الحاق كل الأقليم المحتل أو جزء منه من قبل الأخير) .

● وهكذا ينشأ النزاع عندما يحاول القائم بالاحتلال، إجراء تعديلات أو تغيرات تشريعية أو مؤسسية تتعدى ضرورة استعادة النظام العام ، وأنه لأمر حتمى أن تقيد الى حد ما الحقوق المدنية لسكان الأقاليم فى ظل ظروف العيش تحت سلطة الاحتلال . ورغم ذلك ، فقد تجاوزت الادارة العسكرية للضفة الغربية التغييرات التى تقتضيها اعتبارات الأمن ، إلى حد كبير . إذ غيرت بطريقة جذرية وضع الحقوق المدنية والسياسية بما فى ذلك حقوق الملكية على وجه خاص .

● ولقد حاولت اسرائيل مرارا تصوير وضعها بالضفة وغزة على أنه ليس (سلطة احتلال) بل أنها جزء من أراضيها التاريخية وأنه بالتالى لاتنطبق عليها اتفاقية جنيف ١٩٤٧ الرابعة (*) .

● ولكن الواقع والعديد من الهيئات الدولية ساندت الرأى القانونى القائل بانطباق ، اتفاقية جنيف على الأراضى التى تحتلها اسرائيل ومن هذه الهيئات :

١) لجنة الصليب الأحمر الدولية التى ترى « أن اتفاقية جنيف الرابعة برمتها تنطبق على الارضى المحتلة » وقد أعربت عن هذا الرأى بوضوح فى تقاريرها لعامى ١٩٧٣ و ١٩٧٥ .

٢) الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المختلفة خاصة الجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الأراضى المحتلة .

ويرى قرار مجلس الأمن ٤٦٥ المؤرخ ١ / آذار / مارس ١٩٨٠ والذى اتخذ

بالاجماع مرة أخرى أن اتفاقية جنيف الرابعة .. تنطبق على الأراضى العربية التى تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

● وذكرت اللجنة الخاصة المعينة بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الأراضى المحتلة فى تقريرها الأول المؤرخ فى أكتوبر ١٩٧٠ :

(أن الحالة القائمة فى الأراضى التى أحتلتها إسرائيل نتيجة للأعمال العدائية التى نشبت فى يونيو ١٩٦٧ هى حالة احتلال لأراضٍ تقع ضمن ولاية ثلاث دول أجنبية ، وتحكم مثل هذا الوضع اتفاقيات العام ١٩٤٩ وإسرائيل طرفاً فيها ، والتى يمكن أن تنطبق على الأراضى المحتلة وتسود أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بدور سلطة الاحتلال فى الاقاليم المحتلة ولذلك ينبغى أن يكون القانون الصحيح الواجب أن تطبقه إسرائيل فى الضفة الغربية هو القانون الأردنى الذى كان قائماً وقت الاحتلال والتغيرات الوحيدة الجائزة بمقتضى اتفاقية جينيف الرابعة ، وهى تغيرات فى أحكام قانون العقوبات التى قد تشكل تهديداً الا من إسرائيل أو عقبة فى طريق تطبيق الاتفاقية) .

●● وعلاوة على ذلك ترى اللجنة الخاصة أن أى قانون ، حتى ولو كان مبنياً على اعتبارات الأمن ، هو قانون ليس له أثر شرعى ، هذا بالاضافة إلى أنه يمثل انتهاكاً لأحكام اتفاقيات جنيف ، وينطبق هذا على أى حكم سواء وجد فى أنظمة الدفاع (الطوراىء) لعام ١٩٤٥ أو فى تعليمات إلا من الصادرة من قوات الدفاع الإسرائيلية فى أى منطقة محتلة ، أو فى شكل أخر من أشكال التشريعات أو المراسيم الادارية المتعلقة بالاراضى المحتلة .

●● هكذا ...

● هكذا ومن واقع مواثيق الأمم المتحدة ولجانها ، ومن واقع الأقوال الإسرائيلية وبممثليها تأتى الحقيقة الأولى هذا المطلب وهى الدائرة حول لاشرعية ولاقانونية الوجود الإسرائيلى بالضفة والقطاع ، فإذا كان الوضع التالى للعام ١٩٦٧ بهذا التحديد الخارق لاتفاقيات جنيف الرابعة عام ١٩٤٩ ، التى تنظم أوضاع الأراضى المحتلة والتى جاءت للرد على أوضاع أوروبا بعد مرحلة النازى والعسكرية الايطالية واليابانية ولضمان عدم تكرارها حتى داخل أراضيها من خلال الحلفاء أو غيرهم .

إذا كان « الوضع كذلك » فإنه ثمة تغييرات هيكلية ـ قانونية وغير قانونية ـ لابد أن

تحدث بأيدى إسرائيل للضفة والقطاع ، وهى التغييرات التى تجسد بصور حية واقع الاحتلال ومظاهره من ناحية ، وتجسد طبيعة المنطقة وأهميتها والتى ستقود الصراع فى مراحله القادمة من ناحية أخرى فماذا عن تلك التغيرات ؟

(٣) التغيرات فى النظام الحكومى فى الأراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧

نظراً لخطورة التغييرات التى أدخلتها الادارة العسكرية الصهيونية على النظام الحكومى الذى كان قائماً قبل عام ١٩٦٧ بفروعه الثلاث :

١ ـ التشريعى ٢ ـ التنفيذى ٣ ـ القضائى .

● نظراً لخطورتها خاصة فى جانبها المستقبلى وفى اثارها على « تحول » النضال الفلسطينى العربى إلى شكل من أشكال المواجهة المادية بعد جولة بيروت الغربية .

● نظراً لهذا ، فإننا سوف نتجه إلى تفصيل هذه الناحية بالقدر المتاح لدينا من وثائق ودراسات عربية ودولية ، ونود أن ننوه بداية إلى ذلك (الفقر الشديد للغاية) فى الدراسات والاحصاءات الخاصة بالواقع القاسى للأراضى العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ، من ثم سوف نحاول القاء الأضواء بشكل مفصل وعلمى ، حتى نتمكن مستقبلا ـ حين نراجع الذات بشكل جيد أن نستفيد ونتحرك بعلمية ووعى ، ظل ينقص حركتنا طوال النصف قرن الماضى !

● وسوف نركز فى هذا المطلب على التغيرات التى حدثت للنظام الحكومى بالضفة والقطاع من خلال فروعه الثلاث السابقة : التشريعى ، التنفيذى القضائى .

(أ) الفرع التشريعى للنظام الحكومى

● استنادا للدراسة القيمة التى قدمها الاستاذ / آلان جيرسون بشأن الضفة الغربية والقانون الدولى (٦) فأنه على الرغم من أن السلطة التشريعية أثناء فترة الادارة الأردنية كانت فى يد الحكومة المركزية فى عمان فقد كان للمجالس البلدية دور تشريعى يتجه الى القوانين البلدية المحلية ذات الانماط الأساسية وغير الأساسية .

● واستنادا للرد الذى أرسلته حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٩ تموز / يوليو١٩٧٠ والوارد فى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الأراضى المحتلة لم يكن ممكنا أثناء الادارة المصرية لقطاع

غزة أن يصدر أى قانون بدون موافقة المجلس التشريعى ، بل أنه علاوة على ذلك ، كان من حق أى عضو فى المجلس التشريعى أو التنفيذى أن يقترح قوانين .. وتصدر القوانين بأسم الشعب الفلسطينى .

● وتذكر وثيقة للأمم المتحدة (٧) . أن المجس التشريعى لقطاع غزة والمقام قبل عدوان ١٩٦٧ كان مكونا من أعضاء تم انتخابهم بحرية من بين الفلسطينيين والمؤهلين والذين كانوا ممثلين حقيقيين للشعب الفلسطينى ، وأن حقيقة اضطلاع مواطن فلسطينى برئاسة المجلس التشريعى الفلسطينى قد فتحت الباب « للشخصية الفلسطينية » كى تؤكد نفسها وتثبت وجودها فى المنطقة العربية ، وقد أظهر المجلس بلا شك كما تقول الوثيقة أن الشعب الفلسطينى الذى يعيش فى المنطقة كان مدربا على الحكم الذاتى وأنه نمى أهليته لسن قوانين تتفق مع مصالح المجتمع .

● ولكـــن ....

● وبعد وقت قصير من حرب ١٩٦٧ ، كان لابد أن تعبر اسرائيل عن ذاتها العدوانية الاستعمارية فكان أن نشرت القيادة العسكرية الاسرائيلية فى الضفة الغربية فى ٧ يونيو الاعلان رقم ٢ بشأن اضطلاع قوات الدفاع الاسرائيلية بالحكم وتقول المادة (٣) منه :

(تسند من الآن فصاعدا كل سلطة حكومية وتشريعية وتعينية وادارية تتعلق بالمنطقة أو سكانها الى / قائد منطقة الضفة الغربية / وحدة ، ولاتمارس إلا من قبلى فقط أو من قبل الأشخاص الذين أعينهم لهذا الغرض أو العاملين بالنيابة عنى) .

● وكانت هذه السلطات تمارس فى البداية بحذر ، مع تقديم ايضاحات للتبرير وللضرورة التى يقتضيها الأمر موضوع البحث ، على أنه مع مرور الوقت أصبحت الأوامر التى تغير القانون الأردنى بطريقة جذرية من أجل تكيفه مع السياسات الاسرائيلية شيئا مألوفا وأصبحت تصدر دون شرح .

● وعلى الرغم من أن « أنظمة لاهاى واتفاقية جنيف الرابعة تقرر أنه لايجوز للمقام بالاحتلال اصدار تشريع جديد إلا لاسباب هامة ، قهرية ، تتعلق بالنظام العام أو الأمن العسكرى المادة ٤٣ من أنظمة لاهاى » ، المادة ٦٤ من اتفاقية جنيف الرابعة . إلا أنه داخل الضفة الغربية وقطاع غزة قد حدث الكثير .. والكثير .

● فماذا حـدث !!

● لقد اضطلع قائد المنطقة بالسلطـة التشريعيـة المطلقـة من خلال اصـدار الأوامر العسكريـة وبلغ مجموع الأوامر العسكريـة التى أصـدرهـا (٨٥٤) وهى « الكميـة » التى لم تمارسها من قبل أعتى النظم استعمارية على مر التاريخ الأنسانى ، واذا أضفنا الى هـذا الكم « الكيف » حيث يعادل كل « أمر عسكرى » قانونا جديـدا ، وكان الايجـابى منهـا نـادرا اذا قيس بالسلبى والقهرى ، ولقـد فشلت ـ بـالاضـافـة لهـذا ـ كل محـاولات الرفض لهـذه التشريعات الصادرة عن قائـد المنطقـة .. واقع سوء ولاشـك .. أفلا يولـد هـذا الواقع : أقسى درجات العنف السياسى : مجرد تساؤل ؟

● ولقد اتبعت الادارة العسكرية فلسفة معينة داخل الضفة الغربية وغزة قائمة على عدم الضم لكى لاتثير حساسيـة محتملـة وثورة أكثر احتمالا ،

سياسة عدم اعطائهم الاستقلال الكامل ، أى مـاسمتـه

اسرائيل (سياسة عـدم التواجـد وعـدم التـدخل والجسور المفتوحـة) وبـالطبع بما يتمشى والمنطق الاسرائيلى ، انـه المنطق الـذى رتب بـدوره عـدة نتـائـج على المستـو.التشريعى يذكرها الاستاذ / رجاء شحاده المحامى بـالضفـة الغربيـة فى دراسـة لـه قيمـة حول هـذه التغييرات حيث يرى أن هذا الوضع الخاص الذى أوجدتـه اسرائيل للضفـة والقطـاع قـد أعطاها هذه المزايا :

١ ـ أصبـح لاحـاجـة ـ لـدى اسرائيـل ـ الى ضم الأراضى ـ لاحـظ أن الحـديث عن مرحلـة مـاقبل بيروت ١٩٨٢ ـ بكل مـاينطوى عليه ذلـك من عـواقب سـواء من حيث العلاقات الخارجيـة ومن حيث جعل مليون ونصل مليون من العرب مواطنين بـالـدولـة من الدرجة الثانية .

٢ ـ تجنب اعطاء عرب الضفة الغربية الحقوق القانونيـة للمواطنين الاسرائيليين وهى حقوق غير مبـاحـة لهم بمقتضى الاحتـلال ، حيث لايـزال ـ والكـلام لرجـاء شحـاده من الممكن كلما أثير الموضوع الادعاء بأن القانون الأردنى هو المطبق فى الضفة الغربيـة ، أما كون هـذه المجمـوعة من القـوانين قـد غيرالى وعدم التعرف عليهـا ، فـلاتـذكر أو هى غير معروفة بصفة عامة ، وبهذه الطريقة حرم السكان ، من جانب ، من الحماية التى يكفلهـا التطبيق الدقيق لقواعد القانون الدولى الذى يحكم الاقاليم المحتلـة عسكريـا ، ومن جـانب آخر ، من الحقوق القانونية الناشئة عن المواطنة الاسرائيلية . •

٣ - ويمضى رجاء شحادة قائلا : أن الأوامر العسكرية الاسرائيلية لاتنشر فى جريدة رسمية ولذا فهى غير متاحة للجمهور . ولاتذكر كذلك فى الصحف أو الاذاعات ، ولكنها توزع فقط على المحامين الممارسين . ويمنع غير المحاميين من أخذ نسخ ، ولاتوجد لدى أى مكتبة عامة فى الضفة الغربية مجموعة الأوامر العسكرية كما أن الحاكم لاتزود بمكتبات قانونية وفيما يتعلق بالقانون الأردنى ، أصبح المدنى مادة نادرة فى الضفة الغربية والقوانين الأردنية ذات الصلة قد نفذت طباعاتها ومن الصعب العثور عليها ، وإذا كان الأمر يتعلق بانتزاع الملكية ، أخطر المعنيون بذلك شفوياً فقط .

● وحتى طلب تزويد الحاكم بآلة لتصوير المستندات لم يؤخذ فى الاعتبار وقدم بعض المحامين طلباً بالسماح لهم بتركيب واحدة على نفقتهم الخاصة ولكن الأذن لم يمنح حتى الآن من قبل السلطة المعنية (٨)

(ب) الفرع التنفيذى للنظام الحكومى

● لم يكن طرد « كريم خلف » وبسام الشكعة، و « ابراهيم الطويل » : مرتين فى مايو ١٩٨٠ ، وفى مايو ١٩٨٢ ، تعبيراً فقط عن حالة القهر العام القصوى التى وصلت إليها الأوضاع داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ، بقدر ما كانت تعبيراً عن حالة « التنامى » السياسى والاجتماعى الحركى للجهاز التنفيذى داخل الضفة والقطاع الذى هو هنا : مجالس البلديات ، وأن مجرد طرد أو إقالة رؤساء البلديات وثورة أبناء الضفة فى خريف ١٩٨٢ لهذه الاقالة مع عمليات المسجد الأقصى ، كان الوجه العكسى المقرؤ لحالة (التحويل الكبرى) التى حاولت اسرائيل إحداثها داخل الجهاز التنفيذى فى النظام الحكومى ، لقد كان هذا الطرد أقرب الى « رد الفعل » على حالة « الوعى » بالتحولات و « التغيرات » التى هدفت الى « تهويد المنطقة » .

● وكأنه السناريو السياسى لحركة وحياة الضفة والقطاع .

فن الاحتلال العسكرى .. الى ممارسة القهر الاقتصادى والادارى والثقافى الى توالد رد الفعل غير المنظم ... الى الرد على رد الفعل .. بالطرد والاقالة .. الى الثورة كرد فعل جماعى .. على النهائية !!

● ولكن ...

● ولابد وأن معطيات واقعية مهدت لهذا السيناريو وتلك الحالة النهائية ، فماذا عنها تفصيلا فلا شك أن فيها تكمن « بذور الغد » التى ينبغى احياؤها والتخطيط لخلقها

● بداية .. كانت المجالس البلدية فى الضفة الغربية تحت الادارة الأردنية تتكون من ممثلين منتخبين وكانت مدة خدمة أعضائها أربع سنوات ولم يكن عدد الأعضاء محددا بل كان وزير الداخلية يحدده على أساس التمثيل النسبى (٩) .

● لذلك فإن المجالس البلدية أصبحت أعلى المؤسسات السياسية الأهلية على المستوى المحلى ولقد أدت دورا سياسيا كبيرا . واضطلعت بمسئوليات . هامة نظرا لغياب الحكومةالوطنية - ولقد أعطت المادة ٤١/أ من القانون البلدى الأردنى الحكومة البلدية سلطة التصرف فى أربعين مجالا مختلفا .

● وأثناء الادارة المصرية فى قطاع غزة ، كانت المادة ٢٤ من الدستور تنص على أن يتكون المجلس التنفيذى من الحاكم العام والأعضاء وطبقا للمادة / ٢٥ : وكان المجلس التنفيذى مخولا سلطة وضع النظام الاساسى الضرورى لتنفيذ القوانين دون ادخال أى تعديل أو تأخير أو استثناء فى تطبيق القانون . ويعنى هذا أن الدستور قد حدد سلطات المجلس التنفيذى فى داخل حدود القوانين الصادرة من قبل السلطة التشريعية الفلسطينية .

● وقبل العدوان ، كان المجلس التنفيذى يشمل غالبية من الفلسطينين . إذ كان يتكون من عشرة أعضاء : سبعة فلسطينين وثلاثة مصريين . وهذا يعنى أن الشعب الفلسطينى قد تلقى تدريبا عالى المستوى فى ميدان الادارة المدنية خلال فترة الادارة المصرية ونشأت عن ذلك مؤهلات وكوادر جيدة كثيرة بين الفلسطينيين فى كل الميادين . وبعد هذا شهادة لانجازات الادارة المصرية فى المنطقة ، وهو اعطاء الشخصية الفلسطينية فرصة كاملة للتطور .

● وآخر انتخابات بلدية فى الضفة أجريت ابان الحكم الأردنى كانت فى أيلول / سبتمبر ١٩٦٣ ووفقا للقانون الأردنى ، كان من المقرر أن تجرى الانتخابات فى سبتمبر ١٩٦٧ ، بيد أن الحكومة العسكرية الاسرائيلية أوقفت هذه الانتخابات لفترة غير محددة على أساس أنها ستعرض النظام العام للخطر ولكنها فى النهاية سمحت فى ١ نوفمبر ١٩٧١ باجرائها وفقا للقانون المتعلق بالانتخابات البلدية بالضفة الغربية ، وأكدت الحكومة العسكرية على أن المرشحين سيتحملون واجبات بلدية وسضطلعون بدور غير سياسى وهو الدور المضطلع به ضد الاحتلال .

● واجريت الإنتخابات فى الضفة الغربية فى عام ١٩٧٢ . وكانت نسبة الاشتراك فيها عالية بالمقارنة بالانتخابات البلدية التى أجريت إبان الحكم الأردنى ، وفى أوائل عام ١٩٧٦ أجريت انتخابات أيضا فى المدن الكبيرة والصغيرة فى منطقة الضفة الغربية ولأول مرة مارست النساء حق التصويت فضلا عن الرجال بصرف النظر عن مراكزهم كأصحاب ممتلكات وعقارات . وانتخب مرشحو منظمة التحرير الفلسطينية بأغلبية كبيرة فى المجالس البلدية وفى رئاسة البلديات .

● « ونتيجة لذلك أحتل المناصب نوع جديد من الزعامة كان برنامجها الانتخابى مؤيدا ، لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث فازت فوزا ساحقا . ويمثل رؤساء البلديات الجدد طبقة جديدة رفيعة الثقافة متعلمة من الفلسطينيين الوطنيين من أهل الضفة الغربية ، الذين يصممون بالرغم من الاحتلال ، على ايجاد حل لمشكلاتهم يقوم على أساس حق تقرير المصير . وتعتبر الحكومة البلدية ، قاعدة لظهور عدد من الزعماء السياسيين الذين انتخبوا بحرية والذين سيلعبون دورا قوميا فى المستقبل ولذا قد يبدو أن قرار اسرائيل بالسماح بإجراء للانتخابات هو مثال على الحكم الديمقراطى وإن كان الواقع يثبت العكس وأنه جا وليد الزخم الشعبى .

● ولكن فى عام ١٩٨١ أجلت اسرائيل انتخابات المجالس البلدية تحت زعم أنها سوف تعوق اتفاق كامب ديفيد .

● ولأن المجالس البلدية هى الجسد للفرع التنفيذى ، فلقد توالت عليها التعديلات فهناك وسائل كثيرة استخدمت لتقييد الدور الذى تمارسه المجالس البلدية والدور الذى يضطلع به رؤساء البلديات ، فالحكومة العسكرية تمارس مراقبة فعلية على الاجراءات التى تتخذها الحكومة البلدية .

● أقامت الحكومة العسكرية طبقة بيروقراطية فوق الحكومة البلدية تدعى المجلس الأعلى للتخطيط ، وتقوم الحكومة العسكرية ذاتها بتعيين أعضاء المجلس هذا ، والذى يعتبر هدفه الأساسى هو تنفيذ سياسة الاستيطان فى الأراضى المحتلة ويقوم المجلس بعملية التخطيط ووضع سياسات واستخدام الأراضى وضمها . وعلاوة على ذلك فإن له بموجب مرسوم عسكرى ، صلاحية الغاء أى قرار بلدى يتعلق بالتخطيط وتقسيم المناطق وحظر تنمية العمران فى أى منطقة من المناطق (١٠)

● وتجعل الطريقة التى يتم بها ابلاغ الأوامر العسكرية من العسير جدا على المسئولين المحليين معارضتها أو مناقشتها . فكثيرا ماتصدر هذه الأوامر عن القيادة العسكرية فى شكل محادثات هاتفية ونادرا ماتؤكد كتابيا ـ على أنها اذا أصدرت كتابيا فنادرا ماتحمل توقيع فرد ما ، بل تحمل اسم الحكم العسكرى . ورغم أن الأوامر تكتب باللغتين العربية والعبرية إلا أن النص العبرى هو النص الرسمى بينما يعتبر النص العربى الترجمة الرسمية له . وقلما تحمل الأوامر الكتابية خاتما رسميا .

● وتحظر الحكومة العسكرية على رؤساء البلديات فى الضفة الغربية عقد اجتماعات بينهم ولو فى مناسبات اجتماعية ، كما تحظر على المدن الكبيرة والصغيرة فى الضفة الغربية وضع أى برامج تعاونية اقليمية مع أن مثل هذا التعاون الاقليمى ضرورى للتنمية الاقتصادية ذلك أن المشاكل المالية التى تواجهها البلديات مشتركة بين معظمها ، ففى ظل الاحتلال هناك ـ قيود على المناطق فيما يتعلق بتخطيط عملياتها المالية وميزانياتها . ولايمكن لهذه المناطق أن تفرض أية ضرائب دون الحصول على موافقة مسبقة من سلطات الاحتلال . كما أن هناك قيود على هذه المناطق من حيث الحصول على منح الاحتلال . كما أن هناك قيودا على هذه المناطق من حيث الحصول على منح ومساعدات مالية من

العالم العربي وفي حالة الموافقة عليها يتعين على البلديات أن تنفق الأموال وفقا لخطة تقبلها الحكومة العسكرية ، التي تسيطر سيطرة مباشرة على العملية باكلها من : كمية الأموال المجمعة ومصدرها .. والغرض منها وتواتر المصروفات واذا لم تضح الحكومة العسكرية الموافقة المطلوبة لسحب الأموال ، ففي هذه الحالة يضطر المسؤلون المحليون الى اللجوء الى الحكومة العسكرية لطلب قروض عاجلة (١١).

ويقول : أميل نخلة / استاذ العلوم السياسية في جامعة ماونة سانت ماري في بلدة اسبتسرج بولاية ماريولاند في هذا الشأن مايلي :

(يتفق معظم رؤساء البلديات والمسئولين الآخرين في المدن على المشكلة الرئيسية تكمن في المراقبة التي تمارسها الحكومة العسكرية على كل فروع الحكومة البلدية . وهذه المراقبة التي يرون أنها تعتمد على (هوى ومزاج) الحكومة العسكرية قد أدت الى اضفاء الصبغة السياسية الأكيدة على العمليات البلدية بأكلها . ويؤكد المسئولين في البلديات على أن التدخل العسكري في شئونهم قد فرض سلطتهم الشرعية ، وطمس معالم مصادر القانون التي تستند اليها سلطة البلدية . وكثيرا ماتؤدى الاثار الناجمة عن قانون البلديات الأردني العتيق وما قد يقوم بينه وبين الأوامر العسكرية من علاقة قانونية الى حدوث مواجهات خطيرة بين المسئولين المحليين من الأهالي وموظفي الاحتلال . وكلما اثيرت مسألة قانونية يسارع المسئولون العسكريون بتقديم التفسير « الصحيح » الذى لايخدم عادة مصالح الحكومة المحلية . وليس لدى المحليات ، حق السلطة التنفيذية لمعاقبة من لايمتثل لاوامرها المحلية إذ أن الحكم العسكري يمارس أيضا هذه السلطة وفي الغالب لأسباب سياسية ودائمة ضد مصالح الولاية السياسية المحلية)

● أما في قطاع غزة ، فتخضع البلدية مباشرة لمراقبة الحكومة العسكرية الاسرائيلية وبالرغم من أن غزة هي الحكومة البلدية الوحيدة في القطاع التي لم تجر أى انتخابات بلدية فيها منذ الاحتلال . إذ تخضع غزة مباشرة لحكم ضابط عسكري أو رئيس بلدية عينته الحكومة العسكرية .

● وكانت آخر انتخابات بلدية في غزة أجريت في عام ١٩٤٦ ، أما في الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧ حين كان القطاع تحت الادارة المصرية . فلم تجر أية انتخابات فيه . اذ

أن السلطات المصرية كانت تفضل وجود حكومة محلية معينة وفى أوائل ١٩٦٧ عينت الادارة المصرية رئيس بلدية . وبعد الحرب بقليل حل محله ضابط عسكرى اسرائيلى . وقد انصب اهتمامه الأول وسياسته الأساسية على تعزيز الاحتلال الاسرائيلى فى المنطقة .

● وإزاء هذه الأوضاع داخل الضفة وغزة أصدر مجلس الأمن قراراته المطالبة بايقاف عملية القمع التى يتعرض لها مواطنو المنطقة والتى تخالف اتفاقيات جنيف الرابعة كان طرد عمدة حلحول والخليل والقاضى الشرعى للخليل الى لبنان فى مايو ١٩٨٠ ثم أقالتهم فى مايو ١٩٨٢ ، مما دفع مجلس الأمن الى اصدار تلك القرارات الشهيرة والمطالبة بايقاف هذه التصرفات الوحشية غير القانونية ، فكان القرار رقم / ٤٦٨ وفى يونيو ١٩٨٠ اتخذ القرار رقم ٤٧١ ومن قبل قرار رقم / ٤٦٥ وجميعها تتصل بالأوضاع اللا إنسانية داخل الضفة والقطاع .

● إنها التحولات والتغيرات التى كانت لابد أن تحدث بعد سنوات الاحتلال والقهر وهى ذات التحولات التى أنبتت ثورة أبناء المنطقة وطوفانهم ، وهى أيضا التربة الخصبة لميلاد المستقبل ، وهو الميلاد الذى يتحدد أكثر حين الانتقال الى الفرع الأخير من أفرع النظام الحكومى الفرع القضائى بالضفة الغربية خلال حقبة الاحتلال ، فماذا عنه ؟

(جـ) الفرع القضائى للنظام الحكومى

● فى هذا الفرع حدثت أيضا تغييرات عديدة ، عكست فى مجملها ، الحالة التى وصلت اليها الأوضاع القضائية داخل الضفة والقطاع فى ظل الاحتلال. وسوف نحصر هذه التغيرات فى ثلاثة جزئيات رئيسية : أخرجتها لنا وثائق الأمم المتحدة .

أولا : مظاهر عامة للتحولات القضائية :

أصدرت القيادة العسكرية الاسرائيلية عقب الاحتلال الاسرائيلى البلاغ رقم ٢ المتعلق بتولى قوات الدفاع لمهام الحكومة وأن جميع القوانين التى كانت سارية فى المنطقة فى ٧ / يونيو ١٩٦٧ ، ستظل نافذة طالما أنها لاتتعارض مع هذا البلاغ أو أى بلاغ أو أمر آخر صادر عن قائد منطقة الضفة الغربية أو يتعارض مع التغيرات الناشئة نتيجة احتلال قوات الدفاع الاسرائيلية للمنطقة .

● بداية ينبغى الاشارة الى أن م / ٢٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التى تنص على :

« أنه محظور بصفة خاصة ، أن يعلن أن حقوق الطرف المحتل معطلة أو غير مقبولة فى احدى المحاكم القانونية » .

● وتنص المادة ٥٤ على أنه (كقاعدة عامة يجب أن يصرح للمحاكم المحلية مواصلة ممارسة الولاية التى عهدت بها اليها القوانين الصادرة من قبل الاحتلال » .

ولكن الاستاذ / جيرسون يرى أن هناك استثناءين هامين . الأول يجوز الغاء المحاكم التى وجهت اليها تعليات بتطبيق قوانين انشائية أو تمييزية . ويتفرع هذا عن المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة التى تنص على ألا تمنح السلطة القائمة بالاحتلال الحق فى أن تلغى المؤسسات والقوانين التى تعزز التدابير التمييزية التى لاتتمشى مع الاحتياجات البشرية . ثانيا لايجوز الغاء ولاية المحاكم فى الأقليم المحتل المشتركين فى جرائم أمنية ، ويحاكم الجنود الذين يرتكبون انتهاكات أمام محاكم عسكرية تابعة للسلطة القائمة بالاحتلال . ولايجوز محاكة السكان الذين يرتكبون انتهاكات أمام محاكم عسكرية غير سياسية مشكلة على وجه سليم يشترط أن يكون مقر المحاكم المذكورة فى البلد المحتل كا تؤكد م / ٦٦ من اتفاقية جنيف الرابعة) (١٢).

● هذا عن الوضع القضائى للاقليم المحتل كا تقول به مواثيق الأمم المتحدة ماذا عن اسرائيل فى الضفة الغربية وقطاع غزة : قضائيا منذ عام ١٩٦٧ ؟

(١) لقد أدخلت السلطات الاسرائيلية تغييرا هاما وهو انشاء لجنة طعون بموجب الأمر العسكرى رقم ١٧٢ المؤرخ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .. ولقد كان الهدف من وراء ذلك هو اغتصاب سلطات كان ينبغى أن تظل ، طبقا للقانون الأردنى السابق فى أيدى المحاكم إذ أن هذه المحكمة مشكلة بالكامل من ضباط احتياط عسكريين وتقتصر ولايتها على النظر فى الاعتراضات على القرارات المتخذة بشأن قامة طويلة من المواضيع مثل نزع ملكية الأراضى ودفع الضرائب ، والمعاش التقاعدى والحقوق .. الخ(١٣) .

● ويعين قائد المنطقة أعضاء لجنة الطعون بقواعد الأدلة والاجراءات وتحدد هى نفسها اجراءات عملها ، وتصبح قرارات هذه اللجنة نهائية لأن الاستئناف غير متاح . وقد تذمر محامو الضفة الغربية فى افتقارها الى الموضوعية والعدالة ويجمل هذا الموقف رجاء شحادة حين يقول :

(يرى المتقاضون والمحامون أنه مما يخيب الآمال تقديم اعتراضات على القرارات التى

تستند غالبا الى سياسات سلطة الاحتلال ، الى لجنة تعينها نفس السلطة التى وضعت السياسة إذ نادرا ماتجيء النتيجة مرضية كما أن معدل نجاح المتقاضين الذين يقدمون اعتراضاتهم الى هذه اللجنة منخفض للغاية . وهذا يؤدى إلى تقديم عدد صغير جدا من القضايا رغم الولاية الواسعة للجنة .. وحيث أن اجراءات اللجنة لاتنشر فمن المتعذر استعراض السوابق الماضية أو الرجوع الى قرارات اللجنة السابقة ، مما يجعل مهمة المحامى أكثر صعوبة وأقل قابلية للتكهن ، خاصة وأن اللجنة غير مقيدة بسوابق أو بقواعد الأدلة أو الاجراءات) (١٤).

(٢) وقد أدخل الأمر العسكرى رقم ٣١٠ التعديلات التالية على القانون الأردنى رقم ٢ بشأن استقلال القضاء :

- حولت السلطات المخولة لوزير العدل الى الشخص المسئول الذى عرف بأنه شخص يعينه القائد العسكرى لمنطقة الضفة الغربية لاغراض تنفيذ هذا الأمر .
- استعيض عن المجلس القضائى بلجنة يعينها قائد المنطقة ومن المعلوم أن هذه اللجنة مكونة من أفراد عسكريين رغم أن تشكيلها لم يعلن عن بالمرة .
- تحول السلطات التأديبية المخولة سابقا للمجلس القضائى الى محكمة خاصة يعينها قائد المنطقة . كذلك فإن القانون الأساسى لهذه المحكمة لم يوضع .

(٣) التغيير الثالث ويتمثل فى الآتى :

فى حين أن المادة ١٠٢ من الدستور الأردنى أو الجنائى تتضمن حق جميع المواطنين فى عرض القضايا على المحاكم العادية ، المدنية أو الجنائية ، ضد الحكومة أو أى من دوائرها فإن الأمر العسكرى رقم ١٦٤ الصادر عن سلطة الاحتلال بالضفة الغربية فى ٣ نوفمبر ١٩٦٧ قد نص على الحرمان من هذا الحق ، بل أنه يتمادى فى أن يمنع محاكم الضفة الغربية من النظر فى أية قضية أو اصدار أى أمر أو قرار ضد أى من المشار اليهم فيما يلى :

ا ـ دولة اسرائيل وفروعها وموظفوها :

ب ـ قوات الدفاع الاسرائيلية وأفرادها .

جـ ـ السلطات التى عينها قائد المنطقة أو المنتدبون من جانبه للعمل فى المنطقة .

د ـ الاشخاص الذين توظفهم هذه السلطات .

هـ ـ كل من يعمل فى خدمة الجيش الاسرائيلى أو يتلقى تفويضا منه ، ولقائد المنطقة اضافة لما سبق ، حق اصدار تصريح للحاكم للنظر فى أية قضية محددة .

● وقد وسع نطاق هذا الأمر تعديل لاحق ، يتطلب تصريحا مماثلا للحالات التى تشمل ممتلكات يملكها أو يحوزها أى من الفئات المذكورة اعلاه ، ويقيد الأمر أيضا حق الحاكم فى استدعاء أى شخص موظف لدى أى من الفئات المذكورة أعلاه للادلاء بشهادة ، أو تقديم وثائق ، أو الاجابة على أسئلة شفويا أو كتابة بدون الحصول على موافقة مسبقة من قائد المنطقة . وكانت نتيجة هذا الأمر أن انخفض انخفاضا شديدا عدد القضايا المعروضة على الحاكم . إذ يستغرق الحصول على هذا التصريح ما بين أربعة أشهر وعام والقضايا التى قد يبدأ نظرها بدون تصريح تؤجل ، اذا كان أحد الموظفين الحكوميين مطلوبا لابداء دليل أو تقديم وثائق . ويترتب على هذا القانون حصانة قسم كبير من الصهاينة ضد اتخاذ اجراء قانونى بحقهم مع أن من المبادىء الرئيسية لاحكام القانون أن تخضع السلطة التنفيذية وموظفوها ، مثل سائر الهيئات والافراد لوسائل المقاضاة العادية التى ينص عليها القانون (١٥).

(٤) يتمثل التغيير الرابع فى عدم امكان وصول سكان الضفة الغربية الى الحاكم وذلك عن طريق الزيادة غير المناسبة فى الرسوم . إذ كان رسم التوثيق المفروض على كل توقيع أمام كاتب العدل يبلغ ٥٠ فلسا ولكن تعديلا أخيرا أوصله الى ١,٦ دينار وكان رسم كل توقيع على توكيل رسمى دينارا . وأصبح بعد التعديل ١٠ دنانير[١٦]

ومن جهة أخرى لم يزد عدد الموظفين ولم تدفع مرتباتهم ولا يوجد أى تحسن فى الخدمات ويذكر الاستاذ / رجاء شحاته أنه ترتب على ذلك بروز عقبتين ازاء وسائل المقاضاة أمام محاكم الضفة الغربية هما :

● قيام الموظف العسكرى الاسرائيلى المسئول عن القضاء بسحب القضايا المعروضة على الحاكم ، ويشير محامو الضفة الى حالات ذهبوا فيها لحضور جلسة محكمة وأبلغوا بضرورة تأجيل الجلسة لأن ملف القضية سحبه من المحكمة الضابط المسؤول عن القضاء وغالبا ما يحدث هذا عندما تكون مصالح مواطن اسرائيلى فى خطر مباشر أو غير مباشر .

● تأخر قائد المنطقة فى منح تصاريخ للموظفين الحكوميين المحليين للشهادة عندما تكون شهادتهم مطلوبة وتمتد التأخيرات أحيانا لأكثر من عام .

وعليه لايمكن الاستمرار ابان ذلك فى نظر القضية : (٢٦)

(٥) ويتمثل التغيير الخامس فى النظام القضائى للضفة فى ذلك المستوى المنخفض الذى وصلت اليه محاكم الضفة ، والتى ، مثلت أحد هموم محامى الضفة الغربية الذين يمارسون الاضراب العام النسبى منذ ١٩٦٧ . والواضحة فى الآتى :

ـــ عقبات بلا حدود تواجه المحامين مما دفعهم الى تقديم شكوى الى ضابط الجيش الاسرائيلى المسئول عن القضاء بشأن الظروف السائدة . وأرسل اليه فى شباط / فبراير ١٩٧٦ التماسا بأن تشكل لجنة لاستقصاء الظروف وتقديم التوصيات ، ولم يجد هذا الالتماس أى صدى .

● وقبل ١٩٦٧ كان جميع المحامين فى الضفة الغربية أعضاء فى نقابة المحامين الأردنية وبعد الاحتلال اعترض محامو الضفة الغربية على كل اجراءات الاحتلال واعتبروها غير شرعية خاصة مايلى :

ـــ ضم القدس .
ـــ نقل محكمة الاستئناف من القدس .
ـــ عدم الامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة .

● وكان مفهوم محامى الضفة الغربية هو أن مثولهم أمام المحاكم الجديدة التنظيم سيضفى الشرعية على الوضع الجديد . ونتيجة لذلك أضرب عدد كبير من المحامين منذ عام ١٩٦٧ ورفضوا الحضور أمام المحاكم باستثناء المحاكم الشرعية وقد اتخذ قرار الاضراب على أساس اعتقاد عام بأن الاحتلال حالة مؤقتة غير أن السلطات العسكرية أصدرت الأمر العسكرى رقم ١٤٦ الذى سمح للمحامين الاسرائيليين بممارسة المحاماه فى محاكم الضفة الغربية . ورغم أنه أصدر كتدبير مؤقت فإنه لم يلغ حتى يومنا هذا .

● واعتبر عمل المحامين الاسرائيليين فى الضفة الغربية غير شرعى بمقتضى القانون الأردنى الذى يقصر حق الحضور أمام المحاكم على المحامين من المواطنين الأردنيين الأعضاء فى نقابة المحامين الأردنية .

● ونتيجة لذلك لم يجد سكان الضفة الغربية مذ بداية الاحتلال أى محامين للدفاع عنهم وأخذ بعض المحامين تدريجيا تولى قضايا أمام المحاكم العسكرية والمدنية . ومع ذلك فإن الاضراب الرسمى للمحامين دخل عامة الثامن عشر .

● وقد لخص الاستاذ ـ رجاء شحاته نتائج ذلك الاجراء على النحو التالى :

ـ أتاح للضابط المسؤول عن القضاء أن يتولى جميع السلطات التى كانت سابقا فى يد نقابة المحامين .

ـ سمح لمستوى القضاء بالهبوط ولظروف المحاكم أن تبلغ منحدرا سحيقا ، لأنه لاتوجد هيئة منظمة لمقاومة ذلك التدهور .

ـ سبب معاناة للمجتمع بحرمانه من مهنة قانونية حسنة التنظيم .

ـ حرم المجتمع من التعليقات والأبحاث القانونية التى كان يمكن للمحامين لولا ذلك أن يقدموها بشأن التغييرات والتعديلات الادارية للقانون الأردنى التى وضعتها الحكومة العسكرية ونتيجة لذلك صدر (٨٥٠) أمرا معدلا للقانون الأردنى دون أن يسمع صوت ممارس من المهنة القانونية (٣٧).

ثانيا : التغييرات الهيكلية فى نظام المحاكم :

يمكن حصر التغييرات الهيكلية الرئيسية التى أدخلت فى المحاكم بعد الاحتلال فى الآتى :

● **الغاء محكمة النقض :** كان لالغاء هذه المحكمة تأثيرات كبرى حيث نجده قد أثر على كل نظام تطبيق العدالة فى الضفة الغربية فى مجالات عديدة مثل تعيين القضاة وانضباط القضاة والموظفين فى الادارة القضائية ، ودور المحكمة كحكم فى القضايا ودورها فى تفسير أى قانون ، ذى أهمية عامة بناء على طلب دوائر الحكومة ، ويعنى الالغاء أيضا وضع عبء أكبر على محكمة الاستئناف التى ينبغى أن تعمل الآن كمحكمة عدل عليا . وكل هذه الأعباء تؤثر على كفاءة محكمة الاستئناف .

● **نقل محكمة الاستئناف من القدس :** إثر الاحتلال مباشرة أعلن القائد العسكرى للجيش الاسرائيلى فى البلاغ العسكرى رقم ٣٩ الغاء محكمة الاستئناف فى القدس ونقلت المحكمة إلى رام الله . وأشار أول تقرير للجنة الأمم المتحدة (الخاصة المعنية

بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الأراضى المحتلة) الى أن هذا النقل يعوق بشدة أداء نظام الحاكم للوظائف حيث أنه أثار ردود فعل من جانب القضاء أدى بأنشطة محكمة الاستئناف الى التوقف . ونتيجة لذلك أوصت اللجنة الخاصة بأن تطلب الجمعية العامة من حكومة اسرائيل اعادة النظام القضائى فى الأراضى المحتلة الى الوضع الذى كان قائما قبل الاحتلال ولاسيما اعادة محكمة الاستئناف الى مقرها فى القدس (٧٨) .

وكان النقل يمثل فى ذاته ادماجا رمزيا للقدس الشرقية وهو الوضع الذى ساهم فى خلقه اضراب المحامين الصامت منذ ١٩٦٧ .

المحاكم العسكرية : انشئت المحاكم العسكرية للضفة الغربية بمقتضى البلاغ رقم ٣ الذى حل محله فيما بعد البلاغ رقم ٣٧٨ . ورغم أن المحاكم العسكرية معروفة بأنها مؤلفة من : اما رئيس (ضابط فى الجيش الاسرائيلى) وضابطين آخرين أو قاضى عادى فإن كل القضايا تقريبا ينظر فيها الآن عليا الرئيس (!!) أى قاضى واحد ، وتتطلب قرارات الادانة الأحكام الصادرة من محكمة مؤلفة من ثلاثة أعضاء تصديق قائد المنطقة الذى يستطيع تغييرها والغاءها وقبولها . وفى حالة وجود قاض بمفرده لاتحتاج قرارات الادانة والاحكام الى تصديق مماثل ، ولكن من سلطة قائد المنطقة أن يغير الحكم ولايسمح باستئناف الأحكام الصادرة عن أى من المحكمتين .

● وترى الوثائق الدولية أن انعدام حق الاستئناف ينتهك مبدأ أساسياً فى قواعد القانون ويتعارض أيضا مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة . إذ تحظر المادة ٣ (١) (د) المتعلقة بالمنازعات المسلحة الداخلية « إصدار الأحكام وتنفيذها بدون حكم مسبق تصدره محكمة مشكلة حسب أصول مرعية . تشمل جميع الضمانات القضائية التى تقر الشعوب المتحضرة بضرورتها ». وجاء التعليق الرسمى لأحد فقهاء القانون الدولى حول هذه المادة كالآتى : « تحيط جميع الدول المتحضرة تطبيق العدالة وبضمانات تهدف إلى ازالة امكانية وقوع أخطاء قضائية . وقد أعلنت الاتفاقية بحق ضرورة ذلك حتى فى زمن الحرب » .

● وللمحاكم العسكرية فى الضفة الغربية ولاية قضائية تخولها النظر فى أى قضايا تتعلق بأفعال أرتكبت قبل أو بعد دخول قوات الاحتلال الاسرائيلية المنطقة مع أن المحاكمة أمام محكمة عسكرية بسبب جرائم أرتكبت قبل الاحتلال منافية لاتفاقيات جنيف

الرابعة . (هكذا تقول اتفاقيات ووثائق الأمم المتحدة) وبعد الاحتلال أعادت اسرائيل تطبيق انظمة طوارىء الدفاع لعام ١٩٤٥ التى تم الغاؤها أثناء الادارة الأردنية . ولم تطبق هذه الأنظمة أبدا فى الضفة الغربية فى عام ١٩٥٠ وكانت سلطة الانتداب البريطانى على فلسطين قد وضعت هذه الأنظمة كتدبير للرد على أعمال الارهاب بما فى ذلك الأعمال الارهابية التى أرتكبتها المنظمات الصهيونية .

● ويلقى المتهمون أمام المحاكم العسكرية صعوبة فى مقابلة محاميهم . ووفقا للمادة ١١ من الأمر ٢٩ ، للحاكم العسكرى أن يسمح للسجين بأن يجتمع بمحاميه أو أن يرفض ذلك . وفى السنوات القليلة الماضية أصبحت السياسة المتعلقة باصدار الأحكام تزداد قسوة بالتدريج . ويجمع الحكم بين السجن والغرامة . وازدادت قيمة الغرامات فى السنوات القليلة الماضية : وتعنى السنة الواحدة من الحبس مبلغا أقصاه ١٥,٠٠٠ شيكل اسرائيلى (تقريبا ٢,٠٠٠ دولار أمريكى) وعندما تتجاوز فترة الحبس خمس سنوات تبلغ الغرامة ٧٥٠,٠٠٠ شيكل (أى ما يعادل ١٥,٠٠٠ دولارا أمريكى تقريبا) . والجنحة الخفيفة ، كالاشتراك فى اجتماع يمكن تفسيره بأنه سياسى فى طبيعته ، يعاقب عليها بفترة حبس تصل إلى ١٠ سنوات ، وبما أنه ليس هناك استئناف فإن سلطة القاضى مطلقة ، وقد أكد السجناء العرب ان احكام الأدانة تستند غالبا إلى اعترافات انتزعت منهم بالاكراه .

ثالثا : التغيرات التى أدخلتها اسرائيل على القانون الأردنى :

● من واقع وثائق الأمم المتحدة سالفة الذكر تقدم بعض التغييرات ، التى ادخلتها اسرائيل على القانون الأردنى كقيود على الحقوق الأساسية والتى ليست إلا بعض أمثلة على التغيرات التى ادخلتها اسرائيل عن طريق الأوامر وأساليب القهر العسكرية :

١ - قانون العمل :

من بين العديد من التعديلات التى أدخلتها اسرائيل على قانون العمل الأردنى يأتى الأمر العسكرى رقم : ٨٢٥ ليمثل أهمها . وبموجب هذا التعديل لا يحق لأى شخص أن ينتخب للجنة الادارية لنقابة مهنية ما لم يكن عاملا فى المهنة أو الحرفة ذاتها أو أن يكون قد جرى استخدامه من قبل النقابة . ويعلن الأمر عدم قبول الترشيح :

(أ) لأى شخص يثبت ادانته بارتكاب جريمة يتجاوز حكمها الحبس لخمس سنوات كاملة .

(ب) لأى شخص أدين بجنحة أمنية من قبل محكمة ذات ولاية فى المنطقة أو فى اسرائيل .

٢ – حرية الحركة :

يعطى الأمر العسكرى رقم ٣ الحاكم العسكرى سلطة اعلان « مناطق مغلقة » وبالتالى يمنع الحركة إلى تلك المناطق أو منها دون تصريح واستخدمت هذه القاعدة لأعلان الضفة الغربية كلها منطقة مغلقة . ويلزم الحصول على تصريح لمغادرة الضفة الغربية ويعطى هذا التصريح أو يمنع فقط حسب ما يراه الحاكم العسكرى مناسبا .

● ويقول الاستاذ / رجاء شحاته فى هذا الصدد :

(ان أسباب اعطاء التصريح تبدو استبدادية فى بعض الأحيان لكنه عادة ما يكون وراء ذلك دافع سياسى معين . فمناسبة منح التصريح تستخدم غالبا كفرصة للحكومة العسكرية لممارسة الضغط على شخص ما . ولقد يمنح التصريح لرئيس البلدية أو للشخص الذى له نشاط سياسى أو يحرم منه وفقا لمدى تقبل الحكومة الاسرائيلية لارائه . فالتصريح للطالب الذى يذهب للدراسة فى جامعة « بيرزيت » العربية قد يمنح أو يؤخر إذا رفض أن يصبح « مخبرا » وقد لا يمنح التصريح لشخص ما إلا إذا تخلى عن حقه فى العودة إلى وطنه . ان الفلسطينيين الذين يحرمون بهذه الأساليب من حقهم بالسفر إلى وطنهم والاقامة فيه مقتنعون بأن أسباب هذه القيود لاتتعلق باعتبارات أمنية بل تتصل بالنية الاسرائيلية فى تخليص الأرض من سكانها الأصليين) (١٩).

٣ – العقوبة الجماعية :

من المتعارف عليه أن المسئولية الشخصية مبدأ أصيل فى حكم القانون . وينطوى فرض العقوبة الجماعية على اتخاذ عقوبات دون محاكمة أو اتاحة فرصة لعرضها على المراجع القضائية .

والعقوبة الجماعية محظورة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بشأن معاملة المدنيين فى الأراضى المحتلة . وكان هذا النوع من العقوبة بأشكاله المتنوعة جزءا من السياسة الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة لم تنف السلطات الاسرائيلية أنها تلجأ إليه . وتصيب العقوبة الاقارب أو الجيران أو حق المدن أو القرى بأكملها (٢٠).

٤ - حرية التجمع :

يحظر الأمر العسكرى رقم ١٠١ تجمع أو التقاء عشرة أشخاص فأكثر دون ترخيص أجل مسيرة أو اجتماع حيث « يمكن » سماع خطاب أو حديث فى موضوعات سياسي موضوع يمكن أن يعتبر سياسيا . وقد فسرت المحاكم العسكرية هذا الأمر بتصرف (بحيث جعلته سيفا مصلطا على رقاب أهالى الضفة وغزة فى سنوات الاحتلا وينطوى الاجتماع غير المشروع فى ثناياه على حكم بحد أقصى عشر سنوات من الحبس غرامة تبلغ ٧٥,٠٠٠ شيكل اسرائيلى (حوالى ١٥,٠٠٠ من الدولارات الأمريكية) .

● وهكذا تتوالى التحولات .. والتغييرات ما بين شكلية - وهى والحق يقال بس وقليلة وبين جذرية وهى لاتحصى !!

● وهكذا يقوم التحول فى النظام الحكومى بأفرعه الثلاث : التنفيذى والتشر والقضائى يقدم نفسه كنموذج للحالة العامة السيئة التى وصلت اليها الضفة الغر وقطاع غزة .

● ولقد كنا فى اختيار الوضع « القانونى من خلال مواثيق ودراسات الأمم المت معتمدين ذلك ، حيث اللغة القانونية بجفافها وحدتها العلمية ، تمثل هنا المطلب الر لدراستنا التى تهدف إلى معرفة الذات وبعمق ، والذات هنا هى الضفة وغ و « العمق » هنا لن يمكن الوصول إليه دون امتلاك الأفكار والحقائق !! ونأمل نكون قد وفقنا !! بعد هذا نأتى إلى الجانب الآخر فى وضع الضفة الغربية وقطاع فى الفترة السابقة ونقصد به هنا الوضع الاجتماعى ممثلا فى تقييم موضوعى شامل « نموذج تجسيدى للمرحلة وللمنطقة » ، « الأطفال الفلسطينيين » ، فماذا عنهم تعلي وحياتيا واجتماعيا وسياسيا ؟ ماذا عنهم وهم الذين ولدوا جميعا فى الفترة التا للاحتلال ، والذين يمثلون بأوضاعهم هذه مدى الحالة التى وصلت اليها الأوضا اجتماعيا - داخل الضفة الغربية وقطاع عزه بعد العام ١٩٦٧ ؟ وهى الحالة التى بدا كما قلنا من قبل تكن بذور الثورة والتمرد والذى سوف يفتت الجسد الصهيوني الداخل .

المطلب الثانى

الضفة الغربية وغزه اجتماعيا بعد العام ١٩٦٧
نموذج الأطفال الفلسطينيون فى الآراضى المحتلة

لمحة سكانيــة :

تسجل وثائق الأمم المتحدة ان تعداد سكان الضفة - كما سبق وقلنا يصل إلى ٧٠٠,٠٠٠ ألف نسمــة ، منهم ٣٦٣,٠٠٠ شخص مسجلين كلاجئين ، ومنهم ٢٠٢,٩٤١ يعيشون فى ثمانية مخيمات وان غزة تصل إلى ٥٠٠,٠٠٠ ألف تقريبا وهذه الأرقام غير دقيقة تماما ونعتقد أنها قد زادت الى الضعف . وفيما يلى تقسيم السكان حسب فئات الأعمار كما أوردته وثائق الأمم المتحدة والتى ترى أن نصف السكان تقريبا هم دون سن الـ ١٤ عاما : (٢١).

(جدول عن سكان الضفة والقطاع)

	الضفة الغربية		قطاع غزة وشمال سيناء السكان فى نهاية عام ٧٧	
	العــدد	النسبة ٪	العــدد	النسبة ٪
٠ ــ ١٤ سنــة	٣١٦,٠٠٠	٪ ٤٦,٤	٢٠٩,١٠٠	٪ ٤٧,٥
١٤ ــ ٢٩	١٨٣,٤٠٠	٪ ٢٦,٩	١٢٣,١٠٠	٪ ٢٧,٨
٣٠ ــ ٤٤	٧٧,٨٠٠	٪ ١١,٤	٥٠,٣٠٠	٪ ١١,٤
٤٥ ــ ٤٩	٦٠,٥٠٠	٪ ٨,٩	٣٧,٧٠٠	٪ ٨,٥
٦٠ ــ	٤٣,٣٠٠	٪ ٦,٤	٢١,١٠٠	٪ ٤,٨
	٦٨١,٠٠٠	٪ ١٠٠,٠	٤٤١,٣٠٠	٪١٠٠

المصدر / وثائق الأمم المتحدة السابقة بالاضافة إلى وثيقة / الوضع القانونى للضفة وغزه : ولقد كون الباحث الجدول منها محققة .

(يلاحظ أن هذه الاحصائيات قد اجريت عليها زيادات شكنية وصلت إلى الضعف ولكنها تصب فى النهاية فى زيادة منْ دون سن الـ ١٤ عاماً) .

● ان الجدول السابق يقدم حقيقة أساسية :

« ان نصف سكان الضفة والقطاع تقريبا (٤٦,٥ ٪ و ٤٧,٥ ٪) دون الرابعة عشر عاما ، فهل يكفى هذا لتفسير الطبيعة العامة الغالبة على مظاهرات الضفة الغربية وقطاع غزه ، حيث كان الأطفال هم أبطالها وضحاياها ؟ وهل يجيب هذا التفسير ، لماذا اخترنا وضع الأطفال بالضفة والقطاع كأداة للدراسة وكحالة دراسية تعكس حقيقة الأوضاع الاجتماعية ، والمعيشية التى وصلت إليها واحدة من أغز وأخطر أراضينا المحتلة ؟

● فبعلاج بعض النواحى المجهولة فى حياة أطفال ضفتنا الغربية ، الذين يمثلون وهم الخارجون من تحت أنقاض الاحتلال والمعاناة التى لا يعرفها سواهم من أطفال العالم المتمدين ... قد نعرف إلى أى مدى سوف يكون طوفانهم القادم قاسيا لا يرحم ولا يستثنى ...

١ - الحياة العائلية والتعليمية :

لعلنا لا نبالغ اذا قلنا أن الضفة الغربية وقطاع عزه - والاحتلال الاسرائيلى : مثلوا منذ العام ١٩٦٧ المادة الخام للحديث وللقرارات وللتوصيات ولعل أهمها ذلك القرار الصادر عن مجلس الأمن فى مارس ١٩٨٠ الذى حدد فيه (ان جميع التدابير التى تتخذها اسرائيل لتغيير الطابع العمرانى ، أو التركيب الديمجرافى ، أو البنية المؤسسية أو مركز الأراضى الفلسطينية ، أو الأراضى العربية الاخرى التى أحتلت منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، أو أى جزء منها لا صحة قانونية لها وان سياسة اسرائيل وممارستها من أجل توطين بعض سكانها فى تلك الأراضى تشكل عائقا خطيرا أمام تحقيق سلمى شامل وعادل ودائم فى الشرق الأوسط وتشكل فى تلك الأراضى خرقا صارخا لاتفاقيات جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب)

● وكالعادة !!

● أصيبت الأذن الاسرائيلية فى مجلس الأمن الدولى « بالصمم » وبالاستهزاء ممن يتحدث .

بل أنها كما سبق ورأينا - زادت من حدة اجراءاتها العدوانية تجاه سكان الأراضى المحتلة ، فتوالدت المعارضة العربية كرد فعل ، مما دفع السلطات الاسرائيلية إلى اتخاذ تدابير أخرى لترد على تلك المعارضة ، وهى التدابير التى لم تستثنى .. فن الأطفال .. إلى كبار السن ... ولهذا مظاهره ، وأشكاله :

● فالحياة القاسية التى يعيش فى ظلها الأطفال الفلسطينيون تنعكس بصورة مؤثرة فى تعبيراتهم الفنية المسجلة وفى مشاهد كئيبة مطلية بألوان قاتمة متشائمة ويمتد هذا اللون الكئيب إلى عملية التعليم التى تتم وفق مناهج تضعها سلطات الاحتلال الاسرائيلى، وحيث لم تتجاوز نسبة إنشاء المدارس ٦ ٪ فقط منذ العام ١٩٦٧ وبذلت الحكومة الاسرائيلية جهوداً مكثفة لتعطيل انشاء مدارس جديدة أو مجرد ترك الأهالى ينشئونها .

● وتقول وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٢ فى معرض الحديث عن الأطفال الأكبر سنا والمشاكل التى يواجهونها إلى أن الطلاب الملتحقين بمختلف مستويات التعليم يضطرون إلى ترك الدراسة سعيا إلى استكمال الدخل العائلى بسبب غياب أو فقدان الآباء وانفصال الأسر ومعدل التضخم العالى، بالاضافة إلى ذلك - والكلام للوثيقة اصدرت سلطات الاحتلال فى عام ٧٦ / ١٩٧٧ مرسوما يقضى بعدم قبول الطلاب الذين ألقى القبض عليهم أو سجنوا فى المدرسة من جديد إلا بموافقة الحاكم العسكرى .

● وذكرت اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا التابعة للأمم المتحدة فى تقرير لها رفعته منذ نحو العام إلى اللجنة الخاصة المعنية بحقوق الشعب الفلسطينى : ان السياسة التعليمية فى ظل الاحتلال الاسرائيلى قد ضيقت بشدة من اكتساب المعرفة المتعلقة بالتاريخ والثقافة الفلسطينية وان سلطات الاحتلال قد حذفت من المناهج الدراسية المواد التى تشير إلى فلسطين والوطنية الفلسطينية والهوية القومية للشعب الفلسطينى وأن ما يرد من اشارات الى المساهمة فى الثقافة والتاريخ الانسانى يخضعان للرقابة والحذف وأن الأطالس التى تحمل اسم فلسطين استعيض عنها بأخرى .

● وهناك ما هو أكثر من هذا :

فعلى الرغم من أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التابعة لها مثل « الأونروا » قد أقامت عددا من برامج التدريب المهنى إلا أن هناك قليلا من فرص العمل متاحة للمتدربين فى مختلف المهارات . وقد جاء فى تقرير بعثة منظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٩ أن حوالى ٢٥,٠٠٠ متدرب حصلوا على شهادات فى مختلف الموضوعات بين سنتى ١٩٦٨ و ١٩٧٧ من مختلف مؤسسات التدريب المهنى، غير أن البعثة ذكرت أنه فى أحد المراكز لم يتمكن سوى ٣٠ ٪ فقط من حملة الشهادات من الحصول على عمل فى الأراضى المحتلة بعد تخرجهم، كما يؤكد التقرير أن مستوى التدريب فى مؤسسات

التدريب المهنى هذه ليس عاليا جدا حيث انه يجرى اعداد المتدربين بوجه عام لمهن تتطلب مهارات متوسطة فى الاقتصاد الاسرائيلى على حد قول التقرير .

● بل ان سلطات الاحتلال - علاوة على ما سبق قد ولدت وابقت من خلال أعمالها شعورا بعدم الأطمئنان فى نفوس المدرسين والطلاب فى جميع المؤسسات التربوية وقد أبلغ الخبراء أصحاب - التقرير - بالمضايقة المستمرة التى يتعرض الطلاب والهيئات التدريسية لها . وقد أخذت هذه المضايقات شكل الاعتقالات المتكررة والضرب والاحتجازات الأدارية واغلاق المدارس وفى بعض الأحيان كا ن يجرى نقل المعلمين بالتدريب العملى فى مدارس الضفة وقطاع غزة وقد بررت سلطات العدو هذه الأعمال بأسباب تتعلق بالأمن وحفظ القانون والنظام !

● وليس هذا فقط ...

فلقد عدل المنهج الدراسى المطبق فى المدارس العربية فى اسرائيل ولقد ورد فى تقرير لمنظمة اليونسكو صادر منذ عامين ما يلى :

« شرعت السلطات الاسرائيلية فى أعداد طبعات معدلة للكتب المدرسية الأردنية الحالية المستخدمة فى الضفة الغربية قبل الاحتلال وتبين من قائمة العناوين المطبوعة من قبل السلطات الاسرائيلية لاستخدامها فى المدارس الحكومية فى الضفة الغربية ، ان عددا من كتب الجغرافيا ، والتربية الوطنية والمواد الدراسية المقررة فى المنهاج الأردنى قد أسقطت ، والنصوص غير متطابقة فى كثير من الأحيان ، وأستعيض عن بعضها بنصوص أخرى جديدة ويصدق هذا بوجه خاص على الخرائط التى اقتصر فى كثير من الحالات على اعادة طباعتها واضافة كلمة « اسرائيل » بأحرف كبيرة عادة فى المكان المناسب أو فى مكان كلمة « فلسطين » أو فى أى مكان خال) .

● وأيضا ...

يشهد تقرير مقدم عام ١٩٨٠ من المفوض العام لمنظمة « الأونروا » بأن هناك قيودا جديدة تفرض على الكتب التى تستورد من البلاد العربية والتى يشتم فيها ما له صلة بالأدب أو الثقافة العربية والذى يمر منها يحصل عنه رسوما جمركية عالية ..

● وأيضا :

أجريت دراسة استقصائية عن « الحرية الأكاديمية من قبل فريق مكون من ثمانية أساتذة أمريكيين قاموا بزيارة الضفة الغربية فى الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٠ ، وقد

قال الفريق فى بيانه المؤرخ فبراير ١٩٨١ أن أعمال الجامعات فى الضفة الغربية وقطاع غزه تعرقلها سلسلة من القيود المفروضة من قبل الحكومة العسكرية ، وأكد الفريق أن هذه الحالات أشتدت بالأمر العسكرى رقم / ٨٥٤ الصادر فى تموز / يوليو ١٩٨٠ من قبل الحاكم العسكرى للضفة ، وهو أمر يعدل القانون الأردنى السائد ليوسع نطاق الرقابة العسكرية بحيث تشمل مؤسسات التعليم العالى الفلسطينية والذى تتضمن : (ان على جميع الجامعات بمقتضى الأمر السابق ان تجدد تراخيص عملها سنويا وان تقدم قوائم بأسماء المدرسين والطلاب إلى الحكومة العسكرية للموافقة عليها ولتدخل البرامج الجديدة والكتب المدرسية والطلبات المتعلقة بالمعدات التعليمية والمحاضرات العامة ضمن اختصاص الحكومة العسكرية) .

● وقال الفريق السابق كذلك أنه لاحظ وجود رقابة واسعة النطاق على الكتب ومنح ، أو احتجاز لتصاريح العمل الخاصة بالمدرسين الأجانب ، ووجود قيود على رابطات الاساتذة والطلبة ، ومراقبة عامة على النشاط الثقافى وقد كتبت الاستاذة / مارى وجراى . والتى كانت احدى أعضاء الفريق رسالة إلى رئيس تحرير جلتها:

وقالت فيها (لقد رأينا مضايقة الطلاب والاساتذة بعمليات الاعتقال العشوائية وان الحاكم العسكرى قد أدخل تغييرا على القانون الأردنى فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية لكى يعطى لنفسه سلطة فصل الطلاب الجامعيين واستبعاد الاساتذة ، والغاء اللوائح الجامعية ، وان الكثير من الفلسطينيين قد أعتبروا هذه الخطوة بمثابة محاولة لممارسة قدر أكبر من السيطرة السياسية على جامعات الضفة الغربية) وقد أشار « حنا ناصر » رئيس جامعة « بيرزيت » إلى هذا الموضوع بقوله (أن هذا نموذج لضرب الحرية الأكاديمية وحقوق الانسان فى الضفة الغربية) ... وهكذا ...

● فهل من مزيد (!!)

٢ - من التشغيل الأجبارى ... إلى التعذيب :

تقول الوث)

٢ - من التشغيل الأجبارى ... إلى التعذيب :

تقول الوثيقة التى أشرنا إليها من قبل بشأن موضوع تشغيل الأطفال الفلسطينيين القصر من ابناء الضفة الغربية وغزة ان هذا الموضوع يتم وبشكل جاد وغير انسانى ، فلقد

ظهرت دلائل مفادها أن العمال القصر الفلسطينيين يعانون أشد المعاناة من الاضطهاد الصهيوني .

● وعقب زيارة أولية تمت فى ابريل ١٩٧٨ قامت بعثة عينها المدير العام لمنظمة العمل الدولية ورأسها فالتيكوس / مساعد المدير العام والمستشار لمعايير العمل الدولية ، بزيارة عدة أماكن من بينها اسرائيل والأراضى العربية المحتلة فى الضفة والقطاع وذلك خلال الفترة من ٢٥ فبراير إلى ١٠ مارس ١٩٧٩ ، وعلى النحو المذكور فى تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية أستمرت البعثة أسبوعين ، أجريت خلالها مناقشات عديدة وزارت أجزاء من اسرائيل وزارت المستخدميين سواء فى الأراضى المحتلة أو داخل اسرائيل ، ووجدت البعثة أنه بصرف النظر عما تنطوى عليه حالة الاحتلال من مسائل قانونية وسياسية رئيسية ، فإنها تثير أيضا فى مجال علاقات العمل التى عنيت بها البعثة على وجه التحديد مشاكل نفسية وأخلاقية لا يمكن تجاهلها بل وينبغى عدم تجاهلها .

● وتستطرد البعثة فى تقريرها قائلة :

(وكان عدد السكان الممكن تشغيلهم ٢١٥,٤٠٠ نسمة منهم ١٣٤,٣٠٠ نسمة فى الضفة الغربية و ٨١,١٠٠ نسمة فى غزة وشمالى سيناء وكان معدل الاشتراك المنخفض للغاية فى النشاط الاقتصادى مثار دهشة كبيرة فى عام ١٩٧٨ حيث كان السكان المنتجون لا يمثلون أكثر من ٣٤ ٪ فقط من العدد الأجمالى للسكان ، ولاحظت البعثة أن أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض معدل الاشتراك فى النشاط الاقتصادى هو أرتفاع نسبة صغار السن بين السكان .

● كما رأت البعثة أن تشغيل صغار السن اجباريا هو أحد الجوانب الشديدة الخطورة لمسألة تشغيل العرب خارج الجهاز الادارى الرسمى ، وأبلغت البعثة أن السلطات الاسرائيلية قد قررت كقاعدة عامة عدم السماح بمنح العمل فى اسرائيل للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن السابعة عشرة ، ورأت البعثة أن هذه القاعدة مرعية فى الظاهر فقط ، حيث أن البعثة علمت من مصادر مختلفة وموثوق بها أنه من المعتاد أو من السهل اكتشاف حالات لا حصر لها من تشغيل أشخاص تقل أعمارهم كثيرا عن السن المحددة لاسيا فى الوحدات الزراعية ، ووحداد الانتاج الصغيرة كما أكدت البعثة أنها قد توصلت من واقع عدد من القضايا المعروضة على المحاكم فى عام ١٩٧٨ الى أن عددا كبيرا منها يتعلق بتشغيل القصر وأوردت البعثة أرقاما جمعت خلال حملة شنتها السلطات فى فترة

أيلول / سبتمبر / أكتوبر ١٩٧٨ ضد العمالة غير القانونية ، وتبين هذه الأرقام أن مايقرب من ٢٠ ٪ من عمال الأراضي المحتلة الذين يجرى استخدامهم في اسرائيل على نحو غير قانوني هم من القصر .

● ومن التشغيل الاجبارى ... إلى التعذيب ...

● فلقد أصدرت السلطات العسكرية الاسرائيلية - كما سبق ورأينا منذ احتلال الضفة والقطاع عددا كبيرا من اللوائح والأوامر العسكرية التي أدت إلى مقاومة شديدة من جانب السكان لعرب بما فيهم الأطفال ، واتخذت هذه المقاومة شكل المظاهرات ، والقاء الأحجار على المركبات الاسرائيلية والاضرابات وتوزيع المنشورات ، فضلا عن وضع القنابل في المناطق العامة ، وقد ترددت تأكيدات كثيرة مفادها أن المقبوض عليهم في هذه الحوادث سواء من البالغين ، أو الأطفال قد تعرضوا للتعذيب بهدف انتزاع الاعتراف منهم وان المحتجزين منهم يعاملون في كثير من الأحوال معاملة سيئة وعلى سبيل المثال ذكر فريق تقصى الحقائق التابع لصحيفة « صنداى تايمز » اللندنية في عدد الصحيفة الصادر في ١٩ يونيو ١٩٧٧ : -

« أن أجهزة الأمن والمخابرات الاسرائيلية تسوء معاملة العرب أثناء اعتقالهم بل ويحدد هذا التقرير نوعية المعذبين فيؤكد أن النسبة العالية من الأطفال ، ويسترشد بقول السيد / فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل السابق في معرض الادلاء بشهادته أمام « لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة » إلى ممارسة شائعة تتمثل في القاء القبض على القصر وسجنهم واساءة معاملتهم اثناء فترة اعتقالهم وذكر أن عمليات القاء القبض هذه أمر مألوف وأشار إلى حالات كثيرة كان عليه أن يتدخل فيها بوصفه رئيسا للبلدية للافراج عن صبية محتجزين ، وقد دأبت اسرائيل بالطبع على انكار هذه الحقائق .

● وتقوم أوضاع المدارس والجامعات والسجون التي تكتظ بالعرب (وصل تعدادهم إلى أكثر من ٣٠ ألف عربي داخل سجون اسرائيل حتى نهاية عام ١٩٨٦) كدليل حي على صدق ما تقوله مواثيق الأمم المتحدة وما يظهره الواقع القاسي المرير .

● ويكفى أن نسجل هنا ما ذكرته وثيقة قدمت للأمم المتحدة عن أوضاع هؤلاء الأطفال منذ عام ونصف حين ختمت سطورها قائلة :

(ان هناك جيلا فلسطينيا ينمو فى ظل أحوال معيشية واجتماعية وتعليمية قاسية .. ولاشك أنها أحوال صعبة . ورغم أنه يمكن القول بأن المجتمع الدولى قد ركز أهتمامه لفترة تزيد على ثلاثين سنة على هؤلاء الفلسطينيين بصفة لاجئين ، وأنه قد حاول عن طريق منظمة الاونروا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - اليونسكو - ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة . الصليب الأحمر الدولى ، تأمين المستوى الأساسى للحياة على الأقل ، فإن أوضاعهم متردية وصعبة والاضطرابات السياسية التى شاهدتها المنطقة تشكل عنصرا جديدا لم تخبره غالبية أطفال العالم ... وتستطرد الوثيقة قائلة :

« ... ورغم أن هذه الاضطرابات تترك بصماتها على جميع أطفال العالم والمنطقة العربية ، إلا أن اطفال الضفة وغزة ينئون بعبء أضافى يتمثل فى العيش فى ظل احتلال قاسى ، وعنيف منذ حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، ولابد أن تترك هذه الحالة تأثيرا نفسيا كبيرا على هؤلاء الأطفال .

ولقد أثارت هذه الأوضاع عطف المجتمع الدولى كما أنها فى نفس الوقت اثارت تصميم الجيل الجديد على البقاء والتغلب على المحنة الكبيرة . وهو الأمر الذى أثار اعجاب الكثيرين ، واسترعى انتباه الكثيرين الذين شاهدوا المأساة الفلسطينية مباشرة وخاصة فيما يوليه الفلسطينيون المقيمون فى الأراضى المحتلة من عناية شديدة فى تعليم أطفالهم ، فأن الفلسطينيين يعتبرون التعليم سبيلا إلى تحسين أحوالهم ، وهم محقون فى ذلك تماما ، كما أنه ليس من المستغرب أن يعتبروا أطفالهم أثمن مورد طبيعى لهم) .

هكذا تنتهى سطور الوثيقة ، وهكذا تتضح صورة التسعة عشرا عاما من الاحتلال فى كلمة على شفة طفل فلسطينى جائع ، مطارد ، مشرد سجين يبحث عن كلمة عربية داخل أغلفة كتبة الصفراء ...

- وهل اختلفت الضفة والقطاع « الأرض والشعب عن هذه الحالة » سجن ، تعذيب ، املاق ، تشرد ، وبحث دؤوب عن هوية عربية ضائعة تماما مثل أطفالهم ...
- فأى مناخ هذا ..
- أى مناخ هذا تحمل « أحشاء رحمه » بذور الثورة .
- وأية ثورة تلك التى يتعدى عمر « جنينها » ومخاضها التسعة عشر عاماً ..

- أية ثورة .... !!
- أية ثورة تلك ، التي تضغط على احشائها المتغيرات والأحداث : من بيروت إلى ايلول الأسود ، ومنه إلى تل الزعتر ، إلى صيدا فبيروت ثانية .
- أية ثورة تلك التي تقدم نفسها الينا كي نخرجها من تلك الأحشاء الحبلى منذ سنين ..
- مجرد إخراج ...
- إخراج .... !!

الهوامش :

1) Great Britain and Palestine 1915-1945. Royal Institue of International Affairs, Information paper no 20 (Dxford University press, 1945), P. 51.

(٢) في تفصيل هذا الباب انظر د. عبد الوهاب الكيالي والموجز في تاريخ فلسطين بيروت ، ١٩٧٤ .

(٣) وثيقة الامم المتحدة : الوضع القانوني للضفة الغربية وقطاع غزة : أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ـ الامم المتحدة ـ نيويورك ١٩٨٢ ص ١٨ ـ ٢٠

(٤) معنونة بـ « اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب » وتسمى باتفاقية جنيف الرابعة .

(٥) يقارن هنا : اعلان ممثل اسرائيل لدى الامم المتحدة الصادر في ٢٦ / اكتوبر ١٩٧٧ والذى حلل وجهة النظر الاسرائيلية بتفصيل .

6) ALAN Gerson/Israel, the west Bank and International Law (Frank Cass and Company Limted, 1978, P. 71-75.

(٧) وثيقة الامم المتحدة رقم ٨٠٨٩ / ص ٩٣ ـ ٩٤

8) Raja Shehadeh, the west Bank and the rule of law (international commission of Jurist, 1980, 103-110

9) Raja Shehadeh,Op Cit P. 103-104.

(١٠) المرجع السابق ص ١٤ ٠

(١١) المصدر السابق ص ١٥ ـ ١٧ ٠

12) Gerson. Israel, the west Bank anh Inernational Law. Ibid. P.124

(١٣) يراجع بشكل اكثر تفصيلا : رجاء شحاته ٠ م٠س٠ذ ص ٣٠

(١٤) رجاء شحاته ٠ مرجع سابق ٠ ص ٣٣

(١٥) رجاء شحاته ٠ مرجع سابق ص ٣٦

(١٦) يلاحظ هنا ان الدينار الاردني = ١٠٠٠ فلس = ٣ من الدولارات الأمريكية ٠

(١٧) رجاء شحاته ـ مرجع سابق ـ ص ٤٠

(١٨) رجاء شحاته ـ مرجع سابق ذكره ـ ص ٥٠

(١٩) وثيقة الامم المتحدة /A/8089

(٢٠) رجاء شحاته ٠ م ٠ س ص ٧١ ـ ٧٢ ٠

(٢١) وثيقتا الامم المتحدة رقمي ٨٠٨٩/١ ـ ١٠٧٧٢/١

خاتمـــة

● هـنا هو ... وبعـد مـا يقرب من عشرين عـاماً من الاحتلال والقهر ، حـال الضفـة الغربية وقطاع غزة ، الأرض والشعب ، والمياه ، والمقدسات والتـاريخ ... واقع مرير ، ومصير غير معلوم ... وصمت أكثر مرارة من المحيـط العربي إزاء مـا يحـدث ..

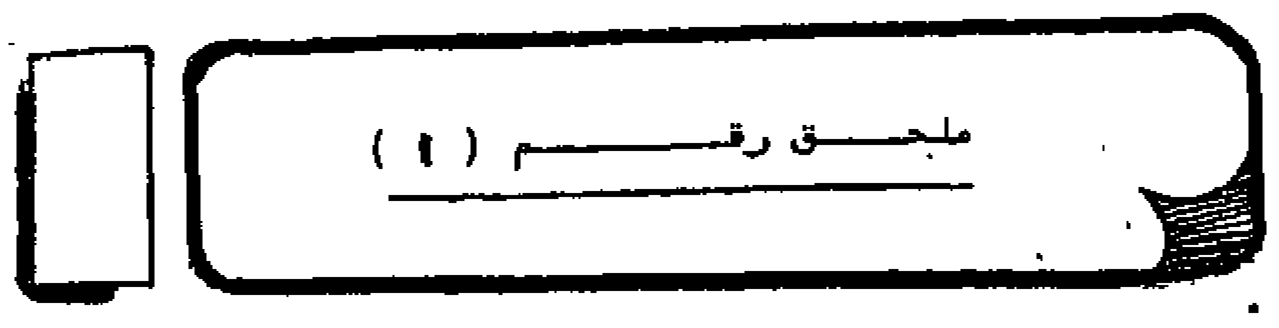
●● فـالى متى ؟

●● ذلـك هو السؤال الصعب ، الـذى يحـاجـة إلى كفـاح وتحـدى ، وصمود من أصحـاب البندقية ، وإلى دعم غير محدود لأبطال الداخل الـذين بـأيـديهم وحـدهم حل القضيـة من خـلال تفجير دولـة الاحتـلال .. تفجير من الـداخـل ، وثـورة لاتهـدأ وحرب طـويلـة النفس ، حرب التحرير الشعبية من كل صوب ... (وذلك موضوع آخر) فقـط مـا نود أن نؤكد عليه هنـا ، هو ضرورة الكفـاح المسلح ، من الـداخل والخارج معـا لكى نزيل تلك الأكذوبة السرطانية المسماة باسرائيل ...

● وتحيـة فى ختـام هـذه السطـور لكل يـد تحمـل السـلاح ، تحيـة للمنـاضلين فى أرضنـا المحتلة ، أمهات وأطفال وشيوخ وشباب بالجامعة ، تحيـة لهم وليسمحوا لى بإهـداء هـذا العمل لهم تعبيراً عن المشاركة فى الهم ، والمصير .

رفعت سيد أحمد

القاهرة ١٩٨٦



" المستوطنات (الاسرائيلية) بالضفة وغزة حتى نهاية عام ١٩٨٦ "

==================================

اهمية الملحق تعود الى معرفة حجم الاستيطان الذي تم والخطورة التي يحملها هذا " الكم " وكيف انه تم بناء هذه المستوطنات وفق خطط هندسية دقيقة ،وتعمدت " اسرائيل" ان تجعلها قريبة من مصادر المياه بالضفة وغزة ،وملتقى لطرق المواصلات وابار المياه ،وهي اهداف لاتخفى نتائجها الخطرة على احد !!.

==================================

المصدر : رفعت سيد احمد : دور جديد للجامعة في الضفة وغزة ،شؤون عربية تونس العدد ٣٣ – ٣٤ ،بتاريخ تشرين الثاني / كانون الاول ١٩٨٣ ،ص٢٠١ – ٢٠٤.

– الوطن: (الكويت)٢٢ / ١١/١٩٨٤ عن دافار(الصهيونية).

المستوطنات الاسرائيلية بالضفة وغزة حتى ١٩٨٦

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
أ - مستوطنات الضفة الغربية	
١ - الحي اليهودي	١٩٦٧
٢ - رامات اشكول	١٩٦٨
٣ - عتروت	١٩٧٠
٤ - نفي يعقوب	١٩٧٣
٥ - راموت	١٩٧٣
٦ - التل الفرنسي	١٩٦٩
٧ - معالوت دفنا	١٩٦٩
٨ - تالبيوت الشرقية	١٩٧٣
٩ - الجامعة العبرية	١٩٦٩
١٠- جيلو شرافات	١٩٧٣
١١- توسيع سانهدريا	١٩٧٣
١٢- جيلوح	١٩٧٦
١٣- كوكب هاشاحار	١٩٧٥
١٤- عتره (باعات هاشرور)	١٩٧٥
١٥- ميفو حيرون	١٩٦٩

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
١٦- بيت حورون	١٩٧٧
١٧- ميتو حيرون دالت (ماتاتياهو)	١٩٧٧
١٨- كفاروت	١٩٧٧
١٩- جيعات هاميفتار	١٩٧٥
٢٠- كندا سارك	١٩٧٦
٢١- زاموسيم	١٩٧٧
٢٢- بيت ايل	١٩٧٧
٢٣- حفعون	١٩٧٧
٢٤- شابطيب (مورسعم)	١٩٧٧
٢٥- شعى شروف (السبي صالح)	١٩٧٧
٢٦- ميحولا	١٩٦٨
٢٧- ارغامون	١٩٦٨
٢٨- ماسواح الجديدة	١٩٧٦
٢٩- ماسواح	١٩٧٠
٣٠- فصايل	١٩٧٧
٣١- فصايل	١٩٧٠
٣٢- يومسر	١٩٧٦

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
٣٣- غلعان	١٩٧٠
٣٤- تشليف هاعدود	٧٦ - ١٩٧٧
٣٥- معيوم نعران	١٩٧٧
٣٦- بيتاف	١٩٧٠
٣٧- الصوع	١٩٧٧
٣٨- كاليا	١٩٦٨
٣٩- متزبيه شالم	١٩٧٠
٤٠- مالكي شوا	١٩٧٦
٤١- رواى	١٩٧٤
٤٢- بقيعوت	١٩٧٢
٤٣- الحمراء	١٩٧١
٤٤- مخيورا	
٤٥- جيتيت	
٤٦- معاليه أفرايم	
٤٧- نيفو شيلوح (جيعات اوروما)	
٤٨- ميشورا ادوميم (معاليه ادوميم)	
٤٩- متزبيه بريجو	

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
٦٧- مجدل عوز	١٩٧٧
٦٨- كيريات اربع	١٩٧٧
٦٩- بيتير	١٩٧٧ تموز
٧٠- روحاما	١٩٧٧
٧١- سيلة الظهر	١٩٧٨
٧٢- عناتوت	اواخر ١٩٧٨
٧٣- ياعاموحوروم	١٩٧٨
٧٤- نرتسه	١٩٧٨
٧٥- بريحو	١٩٧٨
٧٦- زبيك	١٩٧٨
٧٧- النويعة	١٩٧٨
٧٨- كعار عصيون الجديدة	١٩٧٩
٧٩- حوارة	١٩٧٩
٨٠- التل الكبير	١٩٧٩
٨١- كارني شومرون - أ	١٩٧٩ حزيران
٨٢- كارني شومرون - ب	١٩٧٩ ايلول

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
٥٠- ريحان (شعامة بيت)	
٥١- دونان (صانور)	
٥٢- ناتال معاليه .	
٥٣- شومرون	
٥٤- سلعيت(تسووماتان بيت)	١٩٧٧
٥٥- ابلون موريه (. مقدوم)	١٩٧٥
٥٦- كارني - شومرون	١٩٧٧ ت ١
٥٧- الكانا (ميمعهابتعريم)	١٩٧٧ نيسان
٥٨- تافوءه (باريجيت)	١٩٧٨ ك٢
٥٩- حارب	١٩٧٨ شباط
٦٠- هار بنو	١٩٧٦
٦١- عمر ان	١٩٧٨
٦٢- تعو	١٩٧٥
٦٣- روش سوريم	١٩٦٩
٦٤- الون سفوت	١٩٦٩
٦٥- كفار عصيون	١٩٦٧ / وتعد هي اول مستوطنات الضفة

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
١٠٠ـ ماتاتياهو	١٩٧٦
١٠١ـ جيفعون ـ ب	١٩٧٧
١٠٢ـ ايلون مورين	١٩٧٩ حزيران
١٠٣ـ شيفي تسوف	١٩٧٩ ايلول
١٠٤ـ دوتان	١٩٧٧
١٠٥ـ اريئيل ـ حارس ـ ج	١٩٧٧
١٠٦ـ الكانا ـ ج	١٩٧٧
١٠٧ـ تعوراج	١٩٧٨
١٠٨ـ الكنه (د)	١٩٨٢/٤/٢٥ تاريخ اتخاذ قرار الانشاء
١٠٩ـ نوفيم	١٩٨٢/٤/٢٥ تاريخ اتخاذ قرار الانشاء
١١٠ـ برخاه	١٩٨٢/٤/١٩ تاريخ اتخاذ قرار الانشاء
١١١ـ عرمش	١٩٨٢/٤/١٩ تاريخ اتخاذ قرار الأنشاء
١١٢ـ اوشيت تسمرون	١٩٨٢/٤/١٩ تاريخ اتخاذ قرار الانشاء

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
٨٣ ـ ريحان ـ ب	١٩٧٩ ايلول
٨٤ ـ المارار ـ ب	١٩٧٩
٨٥ ـ ساقيت	النصف الثاني من ١٩٧٩
٨٦ ـ جسوعور	١٩٨٠في اوائل ايلول
٨٧ ـ ريحان ـ د	١٩٨٠
٨٨ ـ عداي	١٩٨٠ تموز
٨٩ ـ الكافا ـ ب	١٩٨٠ تموز
٩٠ـ كارني شومرون ـ د	١٩٧٩ ت ١
٩١ـ معاليه ادوميم ـ ب	١٩٧٩
٩٢ـ معاليه ادوميم ـ د	١٩٧٩
٩٣ـ محولا ـ ب	١٩٧٩
٩٤ـ ساحال ساعور	١٩٧٩
٩٥ـ ارئيل ـ ب	١٩٧٩
٩٦ـ لبونا	١٩٨٠
٩٧ـ بيت ايل	١٩٨٠
٩٨ـ عفرا (مدنيه)	١٩٧٩ ت ١
٩٩ـ جفعا هادايا	١٩٧٩

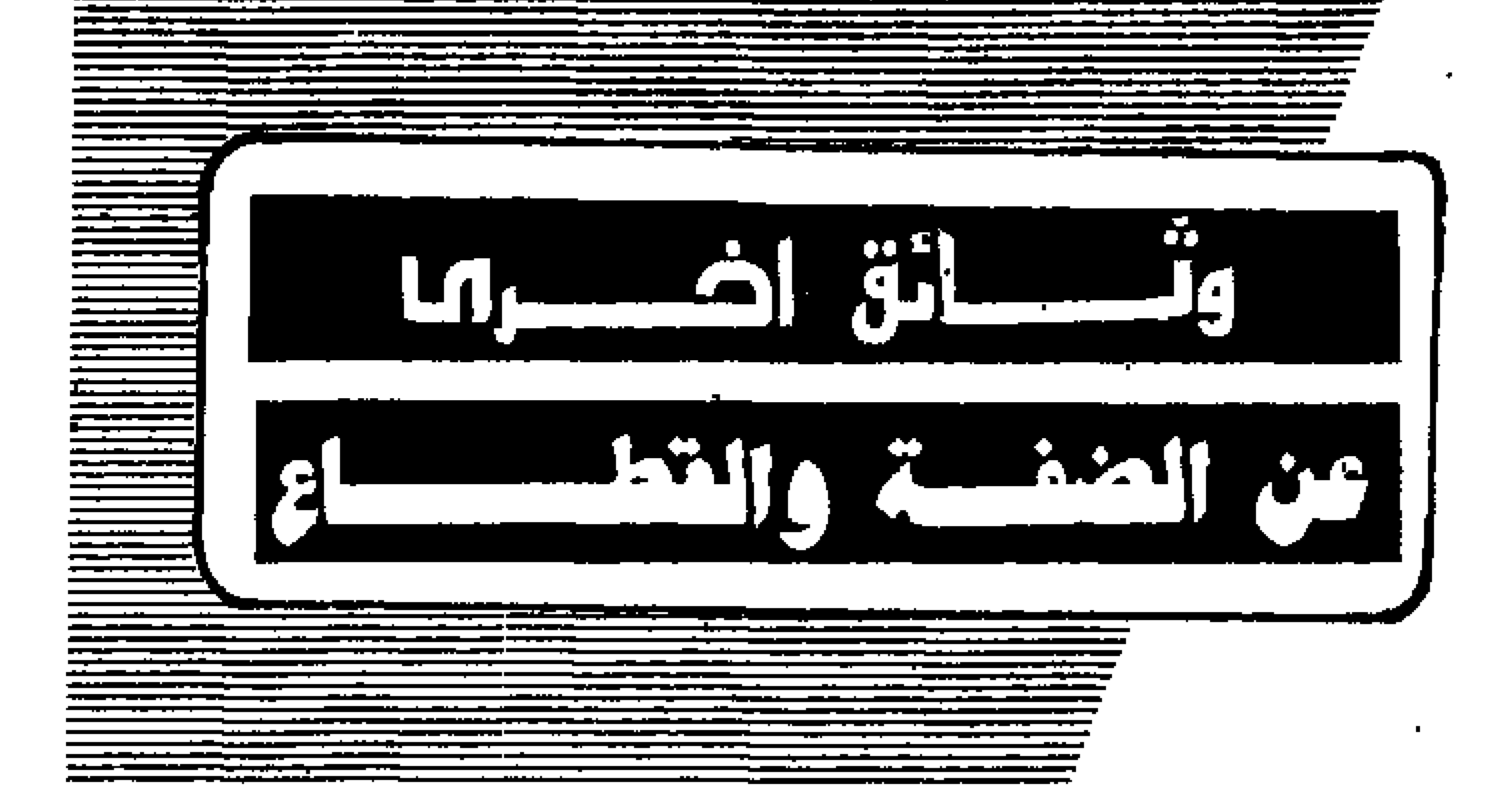
اسم المستوطنة	سنة الانشاء
١٣٠- تيومريسم	١٩٨٣/١١/١٤
١٣١- علــي	١٩٨٣/١/٣
١٣٢- معاليه لبونه	١٩٨٤/١/٣
١٣٣- اسير يعقوب	١٩٨٤/٤/١٠
١٣٤- نيلي (ب)	١٩٨٤/٤/١١
١٣٥- آدم	١٩٨٤/٤/١١
١٣٦- سلعيسم	١٩٨٤/٧/١٥
١٣٧- شاوه	١٩٨٤/٧/١٥
١٣٨- شدموت محوله	١٩٨٣/٤/١٩
١٣٩- مولينو ،بيت عرباه ،فال ،تسعي ،بتروئوته اليسع	١٩٨٣/١١/١٤
١٤٠- شاؤوت قدوميم	١٩٨٢/٤/٢٥
١٤١- هدار بيتار	١٩٨٢/٨/٨
١٤٢- دانيال	١٩٨٢/٨/٨
١٤٣- اوراه	١٩٨٢/٩/٥
١٤٤- كوكبا	١٩٨٢/٩/٥
١٤٥- دوريست	١٩٨٣/١٠/٥
١٤٦- بيتر (ج)	١٩٨٣/١/١٦

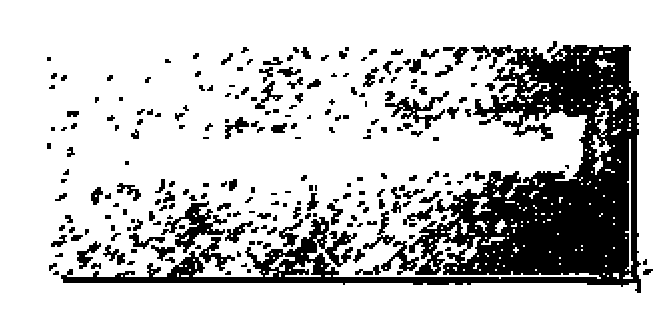
اسم المستوطنة	تاريخ انجاز العمران
١١٣- لخم	١٩٨٢/٤/١٩
١١٤- سوتسم	١٩٨٣/٩/٤
١١٥- حلم (ب)	١٩٨٣/٩/٤
١١٦- بل حاسم	١٩٨٣/١١/١٤
١١٧- سيهار	١٩٨٣/١٠/٥
١١٨- سمرسه	١٩٨٤/٤/١٠
١١٩- [illegible]	١٩٨٤/٥/١٤
١٢٠- [illegible]	١٩٨٤/٥/١٤
١٢١- الصباغ	١٩٨٤/٦/١٠
١٢٢- [illegible]	حزيران ١٩٨٤
١٢٣- العلاسة	حزيران ١٩٨٤
١٢٤- [illegible]	١٩٨١/١٢/٦
١٢٥- [illegible] (-)	١٩٨١/١٢/٦
١٢٦- [illegible]	١٩٨٢/٤/٢٥
١٢٧- [illegible]	١٩٨٢/٤/٢٥
١٢٨- [illegible]	١٩٨٢/٤/٢٥
١٢٩- [illegible] الغور	١٩٨٣/٩/٤

قطاع غـــــزة

اسم المستوطنـــة	سنة الانشـــاء
ب قطـاع غــزة	
١ ـ نيتز ادبم	١٩٧٢
٢ ـ كفارد اروم	١٩٧٠
٣ ـ نتزرحزاني	١٩٧٣
٤ ـ قطيف ـ أ	١٩٧٣
٥ ـ قطيف ـ ب	١٩٧٣
٦ ـ قطيف ج	١٩٧٩
٧ ـ موراغ	١٩٦٩
٨ ـ ايراتيز اروز	١٩٦٩
٩ ـ ناحال تعديل	١٩٧٢
١٠ـ هعوليت	١٩٧٧
١١ـ بيت لاهات	١٩٨٠
١٢ـ ايلي سيناي	١٩٨٢/٩/٥ تاريخ صدور قـــرار الانشاء
١٣ـ قطيف (ح)	١٩٨٤/١/٣ تاريخ صدور قـــرار الانشـــاء
١٤ـ نسينيت	١٩٨٤/١/٣ تاريخ صدور قـــرار الانشاء

اسم المستوطنة	تاريخ اتخاذ القرار
١٤٧- سب مرسيس	١٩٨٣/١/١٦
١٤٨- عنبال	١٩٨٣/١/١٦
١٤٩- منسعاه يهودا	١٩٨٤/١/٣
١٥٠- عومرسم	١٩٨٢/٩/٥
١٥١- سوسيا	١٩٨٢/٩/٥
١٥٢- سكس	١٩٨٢/٩/٥
١٥٣- مساد	١٩٨٣/١٠/٥
١٥٤- لبناه	١٩٨٤/١/٣
١٥٥- خربه رسوح	١٩٨٤/٥/١٠
١٥٦- مساد (ب)	١٩٨٤/٦/١٠
١٥٧- حكليلي	١٩٨٤/٥/١٤





● ● استعنا في الحصول على هذه الوثائق من منظمة التحرير الفلسطينية

الميزان السكاني بعد اقامة اسرائيل (١)

السنة	يهود	عرب	المجموع	نسبة عدد العرب
١٩٤٨	٧٥٨٬٧٠٠	١٥٦٬٠٠٠	٩١٤٬٧٠٠	١٧٫٩
١٩٥٠	١٬٢٠٣٬٠٠٠	١٦٧٬١٠٠	١٬٣٧٠٬١٠٠	١٢٫٢
١٩٥٥	١٬٥٩٠٬٥٠٠	١٩٨٬٦٠٠	١٬٧٨٩٬١٠٠	١١٫١
١٩٦٠	١٬٩١١٬٣٠٠	٢٣٩٬١٠٠	٢٬١٥٠٬٤٠٠	١١٫١
١٩٦٥	٢٬٢٩٩٬١٠٠	٢٩٩٬٣٠٠	٢٬٥٩٨٬٤٠٠	١١٫٥
١٩٧٠	٢٬٥٨٢٬٠٠٠	٤٤٠٬١٠٠	٣٬٠٢٢٬١٠٠	١٤٫٦
١٩٧٥	٢٬٩٥٩٬٤٠٠	٥٣٣٬٨٠٠	٣٬٤٩٣٬٢٠٠	١٥٫٣
١٩٧٨	٣٬١٤١٬٢٠٠	٥٩٦٬٤٠٠	٣٬٧٣٧٬٦٠٠	١٦٫٠
١٩٧٩	٣٬٢١٣٬٠٠٠	٦١٦٬٧٠٠	٣٬٨٢٩٬٧٠٠	١٦٫١
٣١/٧/ ١٩٨٠	٣٬٢٤٨٬٠٠٠	٦٢٩٬٧٠٠	٣٬٨٧٧٬٧٠٠	١٦٫٢

الميزان السكاني بعد اقامة اسرائيل(*)

السنة	يهود	عرب	المجموع	نسبة عدد العرب بالمئة
١٩٤٨	٧٥٨٬٧٠٠	١٥٦٬٠٠٠	٩١٤٬٧٠٠	٪١٧٫٩
١٩٥٠	١٬٢٠٣٬٠٠٠	١٦٧٬١٠٠	١٬٣٧٠٬١٠٠	٪١٢٫٢
١٩٥٥	١٬٥٩٠٬٥٠٠	١٩٨٬٦٠٠	١٬٧٨٩٬١٠٠	٪١١٫١
١٩٦٠	١٬٩١١٬٣٠٠	٢٣٩٬١٠٠	٢٬١٥٠٬٤٠٠	٪١١٫١
١٩٦٥	٢٬٢٩٩٬١٠٠	٢٩٩٬٣٠٠	٢٬٥٩٨٬٤٠٠	٪١١٫٥
١٩٧٠	٢٬٥٨٢٬٠٠٠	٤٤٠٬١٠٠	٣٬٠٢٢٬١٠٠	٪١٤٫٦
١٩٧٥	٢٬٩٥٩٬٤٠٠	٥٣٣٬٨٠٠	٣٬٤٩٣٬٢٠٠	٪١٥٫٣
١٩٧٨	٣٬١٤١٬٢٠٠	٥٩٦٬٤٠٠	٣٬٧٣٧٬٦٠٠	٪١٦٫٠
٣١/٧/ ١٩٨٠	٣٬٢٤٨٬٠٠٠	٦٢٩٬٧٠٠	٣٬٨٧٧٬٧٠٠	٪١٦٫٢
١٩٨١	٣٬٣٢٠٬٣٠٠	٦٥٧٬٥٠٠	٣٬٩٧٧٬٨٠٠	٪١٦٫٥
١٩٨٢	٣٬٣٧٣٬٢٠٠	٦٩٠٬٤٠٠	٤٬٠٦٣٬٦٠٠	٪١٦٫٩
١٩٨٣	٣٬٣٥٠٬٠٠٠	٦٨٧٬٦٠٠	٤٬٠٣٧٬٦٠٠	٪١٧٫٠
١٩٨٥	٣٬٥١٠٬٠٠٠	٧٤٢٬٠٠٠	٤٬٢٥٢٬٠٠٠	٪١٧٫٥

أ ـ ١٩٤٨

المنطقة	يهود	عرب	المجموع	نسبة العرب
القدس	٨٤٫٢	٢٫٩	٨٧٫١	٥٣٫٣
صفد	٨٫٩	١٫٩	١٠٫٨	١٧٫٦
طبريا	١٤٫٤	٥٫١	١٩٫٥	٢٦٫٢
المرج	٢٤٫١	٢٤٫٩	٥٩٫٠	٥٩٫٢
عكا	٦٫٠	٤٨٫٧	٥٤٫٧	٨٩٫٠
حيفا	١١٦٫٤	٩٫١	١٢٥٫٥	٧٫٢
الخضيرة	٣١٫٣	١٨٫٣	٤٩٫٦	٢٦٫٩
الشارون	٢٦٫٥	١٠٫٤	٣٦٫٩	٢٨٫٢
بتاح تكفا	٤٥٫٩	٣٫٠	٤٨٫٩	٦٫١
الرملة	١٫٨	٢٫٦	٤٫٤	٥٩٫٠
رحوبوت	٢٢٫٠	٠٫١	٢٢٫١	٠٫٣
تل ابيب	٣٠٢٫١	٣٫٦	٣٠٥٫٧	١٫٢
عسقلان	٤٫٨	٢٫٤	٧٫٢	٣٫٣
بئر السبع	١٫٢	١٣٫٠	١٤٫٢	٩١٫٥
المجموع	٦٩٩٫٦	١٥٦٫٠	٨٥٥٫٦	١٧٫٩

ب ـ ١٩٧٨

المنطقة	يهود	عرب	المجموع	نسبة العرب
القدس	٣١٤٫٧	١١٠٫٥	٤٢٥٫٢	٢٦٫٠
صفد	٥٧٫٤	٤٫٦	٦٢٫٠	٧٫٤
طبريا	٤٤٫٦	١٣٫٤	٥٨٫٠	٢٣٫١
المرج	١٠٦٫٩	١٠٥٫٩	٢١٢٫٨	٤٩٫٨
عكا	٨٧٫٧	١٥٤٫٩	٢٤٢٫٦	٦٣٫٨
حيفا	٣٦٥٫٢	٣٠٫٥	٣٩٥٫٧	٧٫٧
الخضيرة	٨٨٫٣	٦٤٫٦	١٥٢٫٩	٤٫٢
الشارون	١٤٠٫٨	٣٤٫٨	١٧٥٫٦	١٩٫٨
بتاح تكفا	٢٥٠٫٠	١٠٫٩	٢٦٠٫٩	٤٫٢
الرملة	٩٢٫٢	١١٫٣	١٠٢٫٥	١١٫١
رحوبوت	٢٠١٫١	٠٫٦	٢٠١٫٧	٠٫٣
تل ابيب	٩٧٥٫٢	٩٫٥	٩٨٤٫٨	١٫٠
عسقلان	١٨٨٫٥	٠٫٤	١٨٨٫٩	٠٫٢
بئر السبع	٢١٢٫٩	٤٤٫٤	٢٥٧٫٣	١٧٫٣
المجموع	٣٫١٢٥٫٦	٥٩٦٫٣	٣٫٧٢١٫٩	١٦٫٠

ح - (١٩٨٣)

المنطقة	يهود	عرب	المجموع	نسبة العرب
القدس	٢٤٦ر٧	١٢٦ر١	٤٧٢ر٨	٢٦ر٦٪
لواء الشمال	٣٢٧ر-	٢٢٩ر-	٩٥٦ر-	٥٠ر١٪
صفد	٥٩ر٥	٥ر٢	٦٤ر٨	٨ر١٧٪
طبريا	٤٦ر٩	١٥ر٧	٦٢ر٦	٢٥ر-٪
المرج	١١٥ر-	١١٧ر٤	٢٣٢ر٤	٥٠ر٥٪
عكا	٩٨ر٧	١٧٧ر٦	٢٧٦ر٣	[illegible]
منطقة حيفا	٤٦٥ر١	١١٠ر٢	٥٧٥ر٣	١٥ر١
حيفا المدينة	٣٧٣ر-	٣٦ر٥	٤٠٩ر٦	٨ر٩٪
الخضيرة	٩٢ر١	٧٢ر٦	١٦٥ر٧	٤٤ر٠٪
السهل الساحلي الاوسط(الشارون)	١٥١ر٣	٣٩ر١	١٩٠ر٤	٢٠ر٥٪
بيتح تكفا	٢٨٤ر٩	١٢ر٥	٢٩٧ر٤	٤ر٢٪
الرملة	٩٦ر٣	١٣ر٣	١٠٩ر٦	١٢ر١٢٪
رحوبوت	٢٣٢ر٢	٠ر٩	٢٣٣ر١	٠ر٠٠٤٪
تل ابيب/ يافا	٩٨٨ر٩	١١ر٣	١,٠٠٠ر٢	٠ر١١٣٪
عسقلان	٢٠٢ر٤	١ر٣	٢٠٣ر٧	٠ر٦٪
بئر السبع	٢٣١ر٤	٤٣ر٧	٢٧٥ر١	١٦٪
المجموع	٤,١١١ر٤	١,١١٢ر٥	٥,٢٢٤ر٩	١٧٪

الميزان السكاني في فلسطين قبل اقامة اسرائيل

السنة	يهود	عرب	المجموع	نسبة عدد اليهود
١٩١٨	٥٦ر٠٠٠	٦٤٤ر٠٠٠	٧٠٠ر٠٠٠	٨ بالمئة
١٩٢٢	٨٤ر٠٠٠	٦٦٨ر٠٠٠	٧٥٢ر٠٠٠	١ر١١ بالمئة
١٩٣٢	١١٢ر٠٠٠	٨٨١ر٦٩٠	٩٩٣ر٦٩٠	٣ر١٠ بالمئة
١٩٣٧	٢١٥ر٨٣٦	١ر٠٠٥ر٩٥٨	١ر٢٢١ر٧٩٤	٥ر٢٢ بالمئة
١٩٤٤	٥٢٨ر٧٥٢	١ر٢١٠ر٩٢٢	١ر٧٣٩ر٦٧٤	٦ر٢٠ بالمئة
١٩٤٧	٦٥٠ر٠٠٠	١ر٤١٥ر٠٠٠	٢ر٠٦٥ر٠٠٠	٥ر٢١ بالمئة

الهجرة اليهودية الى فلسطين من ١٥/٥/١٩٤٨ ـ ١٩٨٢ حسب القارة والقطر *

الرقم	القارة ـ آسيا القطر	السنة ١٥/٥/١٩٤٨ ـ ١٩٦٠	السنة ١٩٦١/١٩٦٤	السنة ١٩٦٥/١٩٧١	السنة ١٩٧٢/١٩٧٩	السنة ١٩٨٠/١٩٨٢
(١)	العراق	١٢٦٫٣٦٠	٥٢٠	١٦٠٩	٩٢٩	٦٩
(٢)	اليمن الشمالي	٤٥٫٨٤٣	٥١٠	٤٥	١٠	٣
(٣)	اليمن الديمقراطية	٣٫٦٤٢	٢٢٢	٢٨٩	٤١	٩
(٤)	ايران	٣٧٫٦٠٩	٨٫٨٥٧	١٠٫٦٤٥	٩٫٥٥٠	٢٠٩٤
(٥)	افغانستان	٣٫٤٠٩	٢٢٠	٢٨٦	١٣٢	٣١
(٦)	تركيا	٤١٫٤١٨	٤٫٧٩٣	٩٫٢٨٠	٣٫١١٨	١٫٥٢٥
(٧)	الهند ـ باكستان ـ سيرلانكا	٦٫٥٥٦	٢٫٩٤٠	١٠٫١٧٠	٣٫٤٩٧	٦٢٦
(٨)	الصين	٧٢١	٤٠	٥٦	٤٣	٣٢
(٩)	بلدان اخرى	١٫٣٥٧	١٤٩	٢٠٠	٢١٣	٤٤١
	المجموع	٢٦٦٫٩١٥	١٨٫٢٦١	٣٢٫٥٨٠	١٧٫٥٤٣	٥٫٨٣٠

الرقم	القارة ـ ابريقيا، القطر	السنة ١٥/٥/١٩٤٨ ـ ١٩٦٠	السنة ١٩٦١/١٩٦٤	السنة ١٩٦٥/١٩٧١	السنة ١٩٧٢/١٩٧٩	السنة ١٩٨٠/١٩٨٢
(١)	الجزائر	١٦٨٫٣١٣	٩٫٦٨٠	٣٫١٧٧	٢٫١٢٧	١٫١٠٦
(٢)	المملكة المغربية	—	١٠٠٫٢٥٤	٣٠٫١٥٣	٧٫٧٨٠	٢٫٠٧٨
(٣)	تونس	—	٢٫٨١٣	٧٫٧٥٣	٢٫١٤٨	٩٨٩
(٤)	ليبيا	٣٢٫٠٥١	٣١٨	٢٫١٤٨	٢١٩	٤٢
(٥)	مصروالسودان	٢٦٫٢٨٩	١٫٢٣٣	١٫٧٣٠	٥٣٥	٢٢٢
(٦)	جنوب افريقيا	١٫٤٤٠	١٫٠٠٣	٢٫٧٨٠	٥٫٦٠٤	١٠٩١
(٧)	بلدان اخرى	٧٫٦٨٢	٢٧٠	٤٧٣	٨٥٠	٤٫٢٩١
	المجموع	٢٣٦٫٧٦٧	١١٦٫٦٧١	٤٨٫٢١٤	١٩٫٢٧٣	٩٫٨٣٠

الهجرة اليهودية الى فلسطين لغاية ١٩٨٣(*) حسب القارة والقطر

الرقم	القارة الامريكيتان واوقيانوسيا القطر	السنة ١٩٤٨/٥/١٥ ـ ١٩٦٠	السنة ١٩٦١/١٩٦٤	السنة ١٩٦٥/١٩٧١	السنة ١٩٧٢/١٩٧٩	السنة ١٩٨٠/١٩٨٢
(١)	الولايات المتحدة	٣٬٢٦٤	٢٬١٠٢	١٦٬٥٦٩	٢٠٬٩٦٣	٩٬١٤١
(٢)	كندا	٥١٢	٢٤١	١٬٩٢٨	٢٬١٧٨	٩٢٤
(٣)	المكسيك	٢١٦	١٢٥	٦١١	٨٦١	٤٥٤
(٤)	بلدان اخرى	٦٠	١٨	١١١	١٠٤	٨
	امريكا الوسطى					
	فنزويلا	—	١٠٩	١٨٨	٢٤٥	٦٤
	كولومبيا	—	١٢٦	٢٤٩	٥٥٢	١٦٠
	البرازيل	١٬٠٦٧	٦٢٧	١٩٦٤	١٧٦٢	٦٦١
	اورغواي	٤٩١	٧٢٦	١١١٨	٢١٩٩	١٠٩٤
	الارجنتين	٢٬٧٩٢	٥٬٥٢٧	٦٬١٦٤	١٣٬١٥٨	٤٬٠١٩
	تشيلي	٤٤٩	٣٢٢	١٬٤٦٨	١٬١٨٠	٤١٦
	برغواي،غيانا	٢٢٦	١٦	٧٢	٦٢	٢
	استراليا،نيوزلاند	٢٢٩	١٢٢	٧٠٠	١٬٢٧٥	٤٤٩
	بلدان اخرى في					
	الامريكتين واوقيانوسيا	٤١٨	٥٨٢	٥٤٣	٥٠٠	١٦٧
	المجموع	١٠٬٧٤٤	١٠٬٦٧٤	٣١٬٧٢٦	٤٥٬٠٤٠	١٧٬٥٦٩
	بلاد غير معروفة	١٩٬٧٨٦	١٤	٢٩٠	٢٩٤	٢٤٤

هجرة اليهودية الى فلسطين لغاية ١٩٨٢(*) حسب القارة والقطر ..

الرقم	القارة، اوروبة، القطر	السنة ١٩٤٨/٥/١٥ - ١٩٦٠	السنة ١٩٦١/١٩٦٤	السنة ١٩٦٥/١٩٧١	السنة ١٩٧٢/١٩٧٩	السنة ١٩٨٠/١٩٨٢
(١)	الاتحاد السوفياتي	٢١ر٨٠٦	٤ر٦٤٦	٢٤ر٧٢٠	١٢٧ر١٢٤	١١ر٠٥١
(٢)	بولندا	١٤٦ر٠٢٢	٤ر٧٣١	٩ر٩٧٥	٦ر٢١٨	١ر٥٧٧
(٣)	رومانيا	١٥٠ر٤١٢	٦٣ر٥٤٩	٢٢ر٦٣٥	١٨ر٤١٨	٥ر١٧٤
(٤)	يوغسلافيا	٧ر٩٨١	١٠١	٢٢١	١٢٦	٣٨
(٥)	بلغاريا	٣٨ر٩٤٠	٤٦٠	٢٢٤	١١٨	٣٥
(٦)	اليونان	٢ر٨٠٧	١٦٦	٢٤٨	٢٣٦	٧٩
(٧)	المانيا	٩ر٥٧٦	٧٩٦	٢ر٢٧٤	٢٠٨٠	٧٩٨
(٨)	النمسا	٢ر٢٤٢	٢٧٩	٧٢٤	٥٩٥	١٨٥
(٩)	سويسرا	٢٨٤	٢١٨	٦٦٨	٦٣٤	٣٤٠
(١٠)	تشيكوسلوفاكيا	١٩ر٥٧١	٩٠٥	١ر٨٤٩	٨٨٨	٢٤٦
(١١)	هنغاريا	٢٤ر١٤٢	١ر١١٥	١ر٤٨٦	١ر١٠٠	٢٢١
(١٢)	البلاد الاسكندنافية	٢١٦	١١٩	٧٦٧	٩٠٣	٤٩٨
(١٣)	بريطانيا (المملكة المتحدة)	٣ر٢٥٦	١ر٣٦٠	٥ر٢٠١	٦ر١٧١	٣ر٨١٠
(١٤)	هولندا	١ر٧٢٢	٣٥٢	١ر١١٧	١ر١٧٠	٥٩٩
(١٥)	بلجيكا	٦٨٥	٢٢٥	٨٨٧	٨٤٧	٤١٧
(١٦)	فرنسا	٤ر٧١٢	١ر١٩٢	٦ر٨٥٨	٥ر٣٩٩	٣ر٥٤١
(١٧)	اسبانيا	٢٤٩	٢٢٢	١٨٤	٣٢٧	١٤٨
(١٨)	ايطاليا	١٧١٩	٣٢١	٧١٩	٧١٣	٢٦٥
(١٩)	بلدان اخرى	١ر٤٣٤	٢١٢	٤٠٠	٢٥٢	١٣٩
	المجموع	٤٣٩ر١٠٧	٨٠ر٧٧٠	٨١ر٢٨٢	١٨٢ر٤١٩	٢٩ر٢٧١

التوزيع الزمني والجغرافي للمستوطنات اليهودية
في الضفة الغربية المحتلة

السنة	غور الاردن	شفا الاغوار	المرتفعات الوسطى والجنوبية	المرتفعات الشمالية	المجموع
١٩٦٧	١		٥	ـ	٦
١٩٦٨	٤		١		٥
١٩٦٩	٢	١	٢		٥
١٩٧٠	٤	٢			٦
١٩٧١					
١٩٧٢		٢			٢
١٩٧٣			١		١
١٩٧٤			١		١
١٩٧٥		٤	٣	١	٨
١٩٧٦	٢			٢	٤
١٩٧٧	٢	٢	٧	٥	١٦
١٩٧٨		١		٥	٦
١٩٧٩		٥	٤	٨	١٧
١٩٨٠		٢	٢	٥	٩
المجموع	١٥	١٩	٢٦	٢٦	٨٦

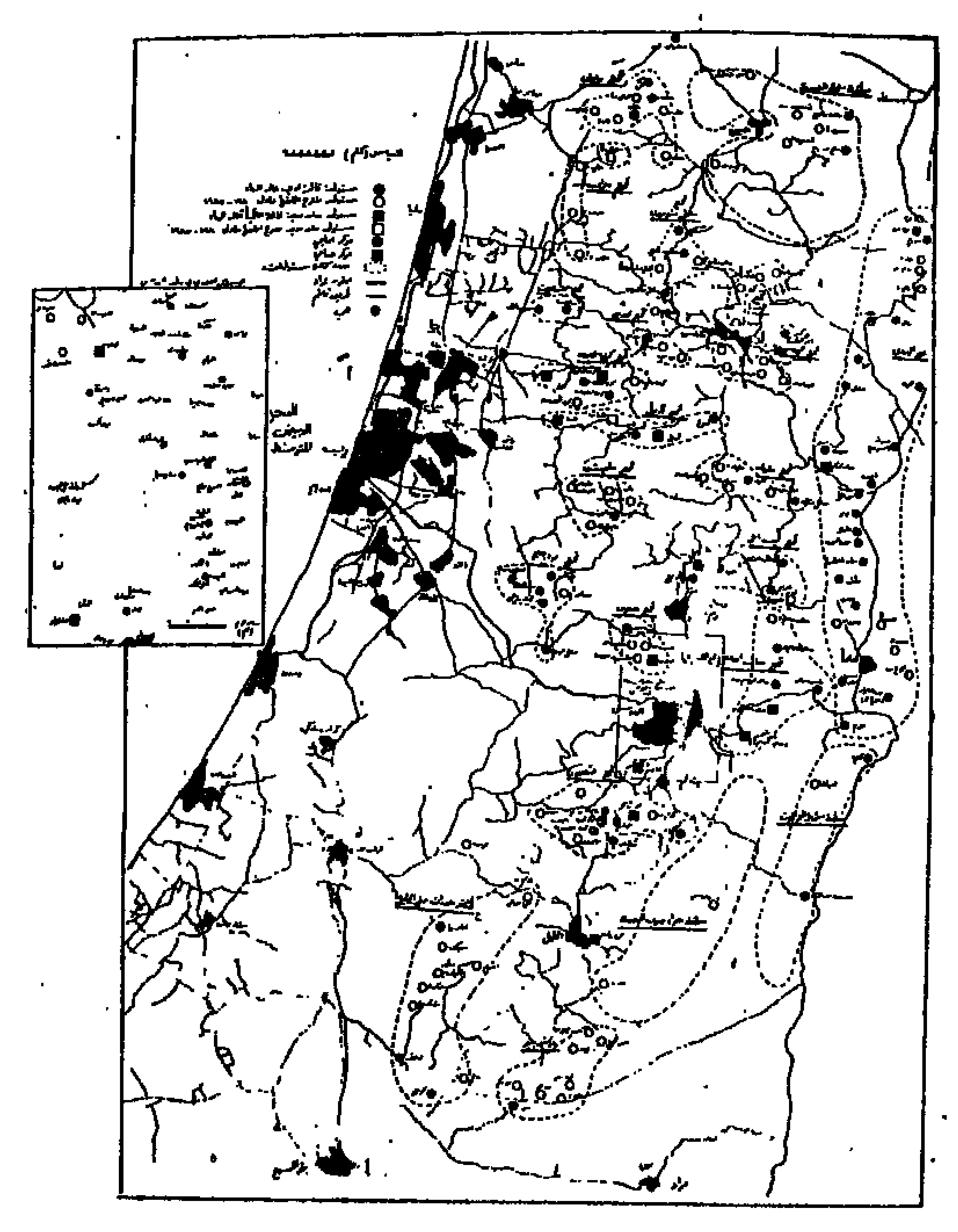
حجم الاستيطان اليهودي في القدس العربية

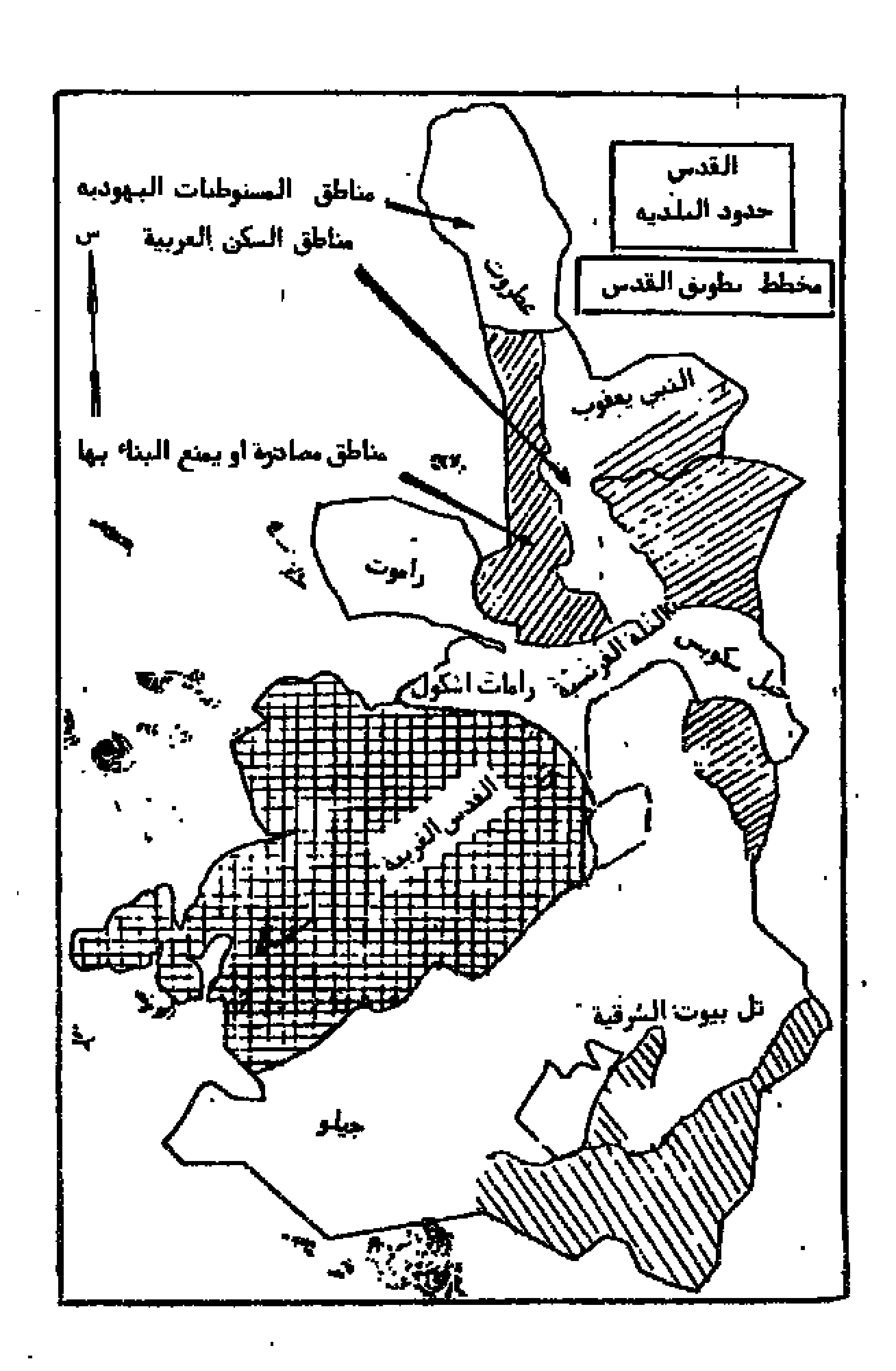
اسم المستوطنة	المساحة المصادرة	عدد الوحدات السكنية	عدد السكان المخطط	سنة المصادرة
الحي اليهودي	٢٠٠	٨٠٠	٢٥٠٠٠	١٩٦٧
رامات اشكول	٣٢٦٠	٢٢٠٠	١٠٠٠٠	١٩٦٨
جبل اسكوبس	٦٠٠	مساكن طلبة	؟	١٩٦٩
التلة الفرنسية	٣٦٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٩٦٩
شرفة شعفاط	٢٠٠٠	٢١٠٠	-	-
عطروت	١٠٠٠٠	منطقة صناعية	-	١٩٧٠
النبي يعقوب	٤٠٠٠	٤٢٠٠	١٧٠٠٠	١٩٧٢
زاموت	٣٠٠٠	٨٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٩٧٢
جيلـو	٤٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٩٧٢
تالبيوت الشرقية	١٢٨٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٩٧٢
معالوت دفنا	٢٧٠	٢٤٠٠	-	١٩٧٣
ساتهدريا	؟	٦٨٠	-	١٩٧٣
امتداد النبي يعقوب	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	-	١٩٧٤
النبي يعقوب الجنوبية	٤٤٦٠	١٢٠٠٠	-	١٩٨٠

حجم الاستيطان اليهودي في غور الأردن

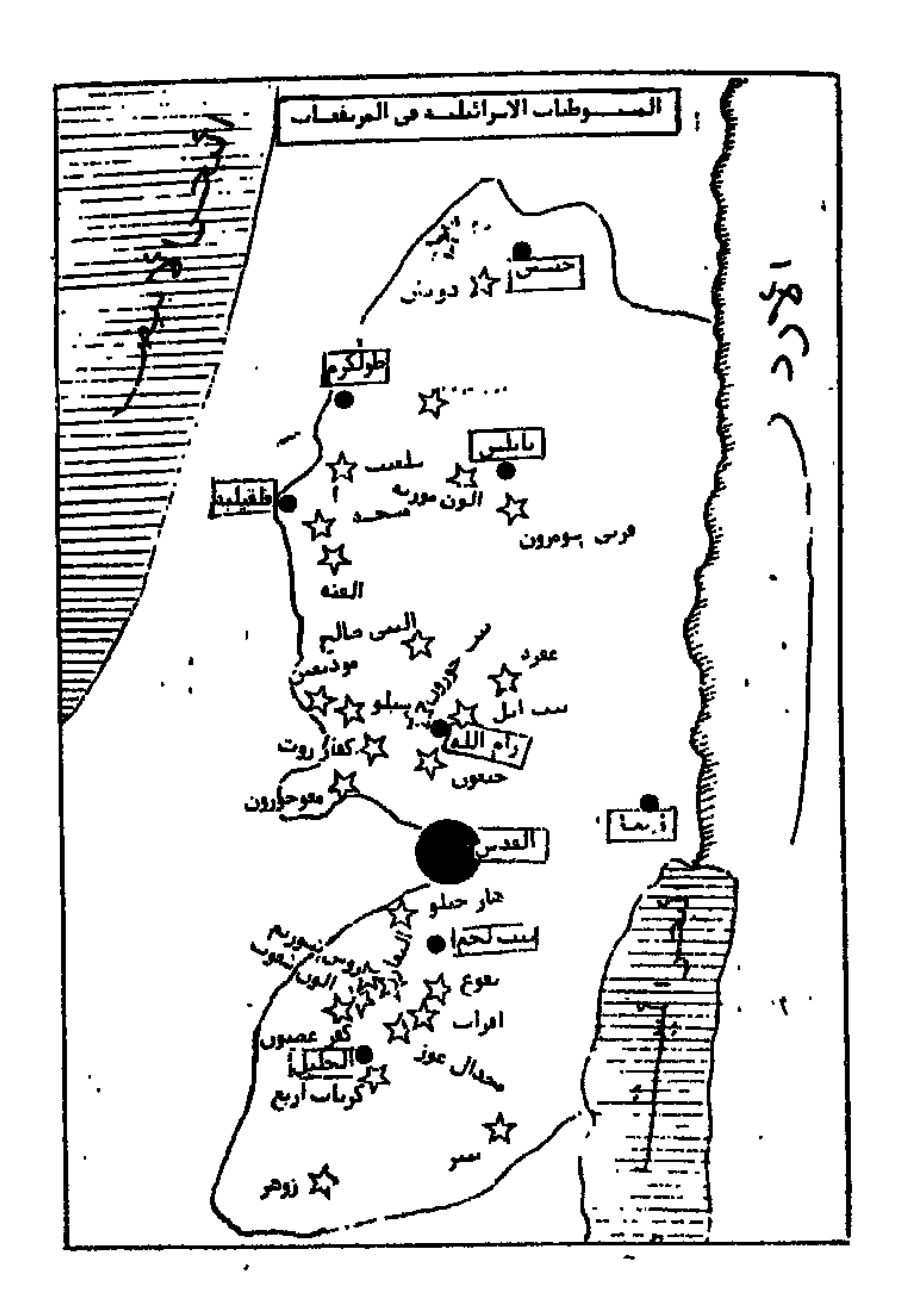
اسم المستوطنة	سنة التاسيس	المساحة المصادرة	الملكية
يافت	١٩٦٧	٥٠٠	حكومية
محولا	١٩٦٨	٣٨٠٠	بردلـة
ارجمان	١٩٦٨	٨٦٠٠	مرج نعجة
كاليا (الموج)	١٩٦٨	٢٠٠٠	حكومية / الفشخة
مشوعا	١٩٦٩	٤٦٠٠	الجفتلك
جلجال	١٩٦٩	٢٢٠٠	اريحـا
متسبيه شاليم	١٩٧٠	٢٠٠	حكومية / الفشخة عين جدي
يتاف	١٩٧٠	٣٠٠٠	العوجـا
فصايل	١٩٧٠	٢٠٠٠	فصايل
نعران	١٩٧٠	٢٠٠٠٠	العوجـا
نتيف هجدؤد	١٩٧٦	؟	العوجـا
تومـر	١٩٧٦	؟	؟
مشوعا الجديدة	١٩٧٧	٨٠٠	العجاجرة
نعومي	١٩٧٧	؟	؟

خارطة المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة وتشمل المستوطنات القائمة والمقترح اقامتها في الضفة الغربية وغور الاردن حسب خطة التطوير الاستيطاني في الضفة الغربية التي وضعها متتياهو دروبلس رئيس دائرة الاستيطان.

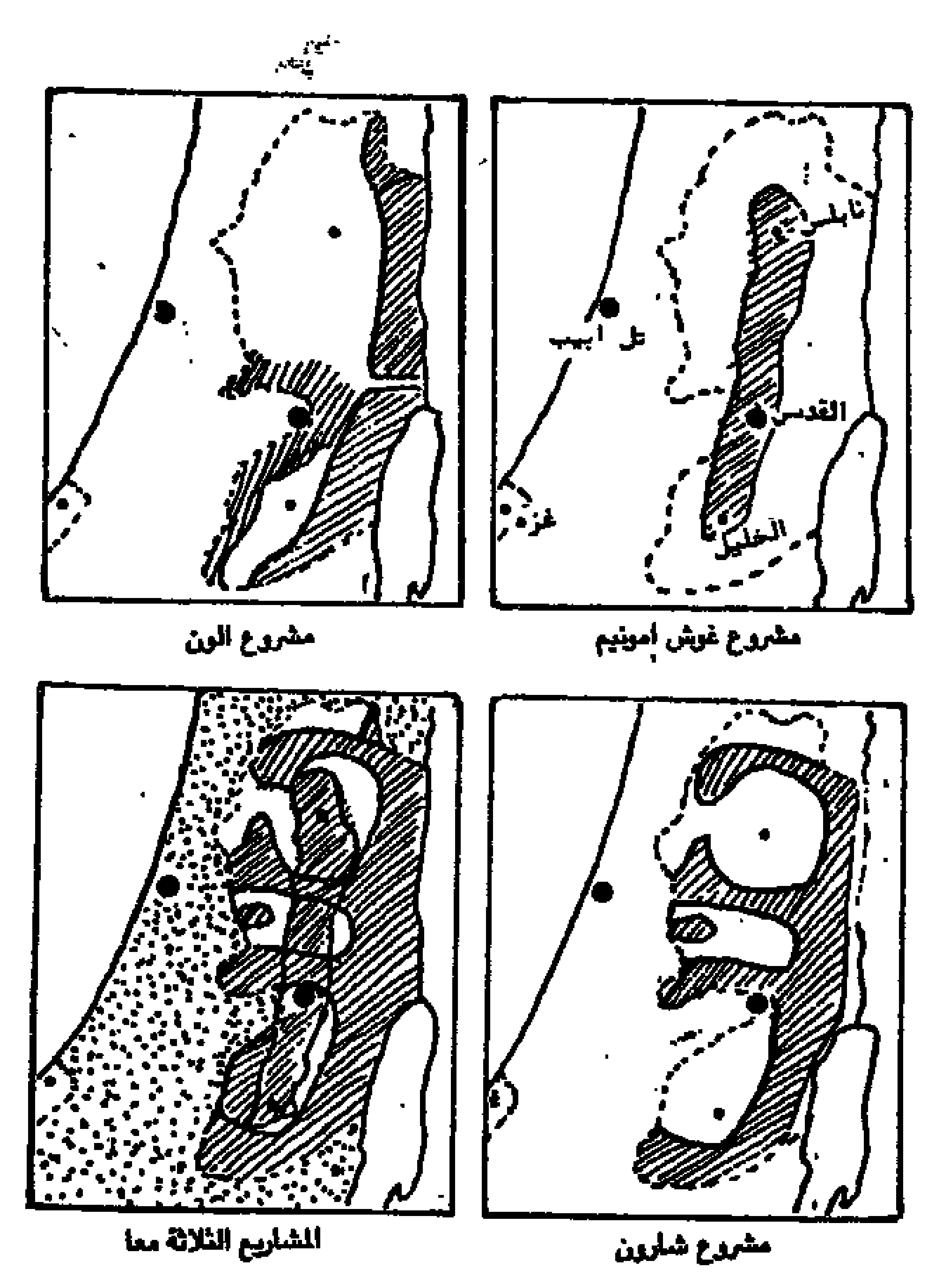




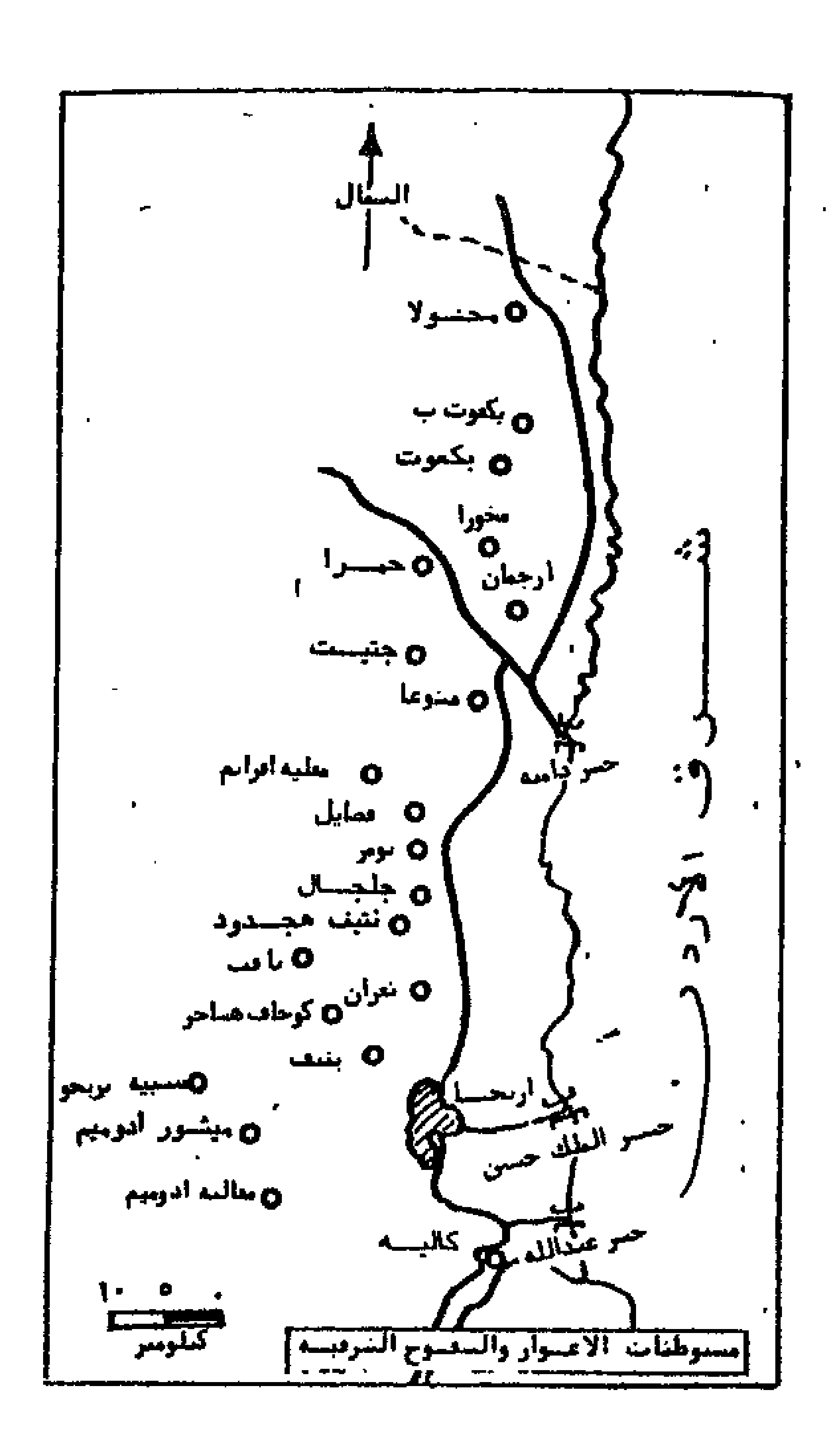
القدس
حدود البلديه
مخطط تطويق القدس
مناطق المستوطنات اليهوديه
مناطق السكن العربية
مناطق مصادرة او يمنع البناء بها
س
عطروت
النبي يعقوب
راموت
التلة الفرنسية
رامات اشكول
جبل سكوبس
القدس الغربية
تل بيوت الشرقية
جيلو



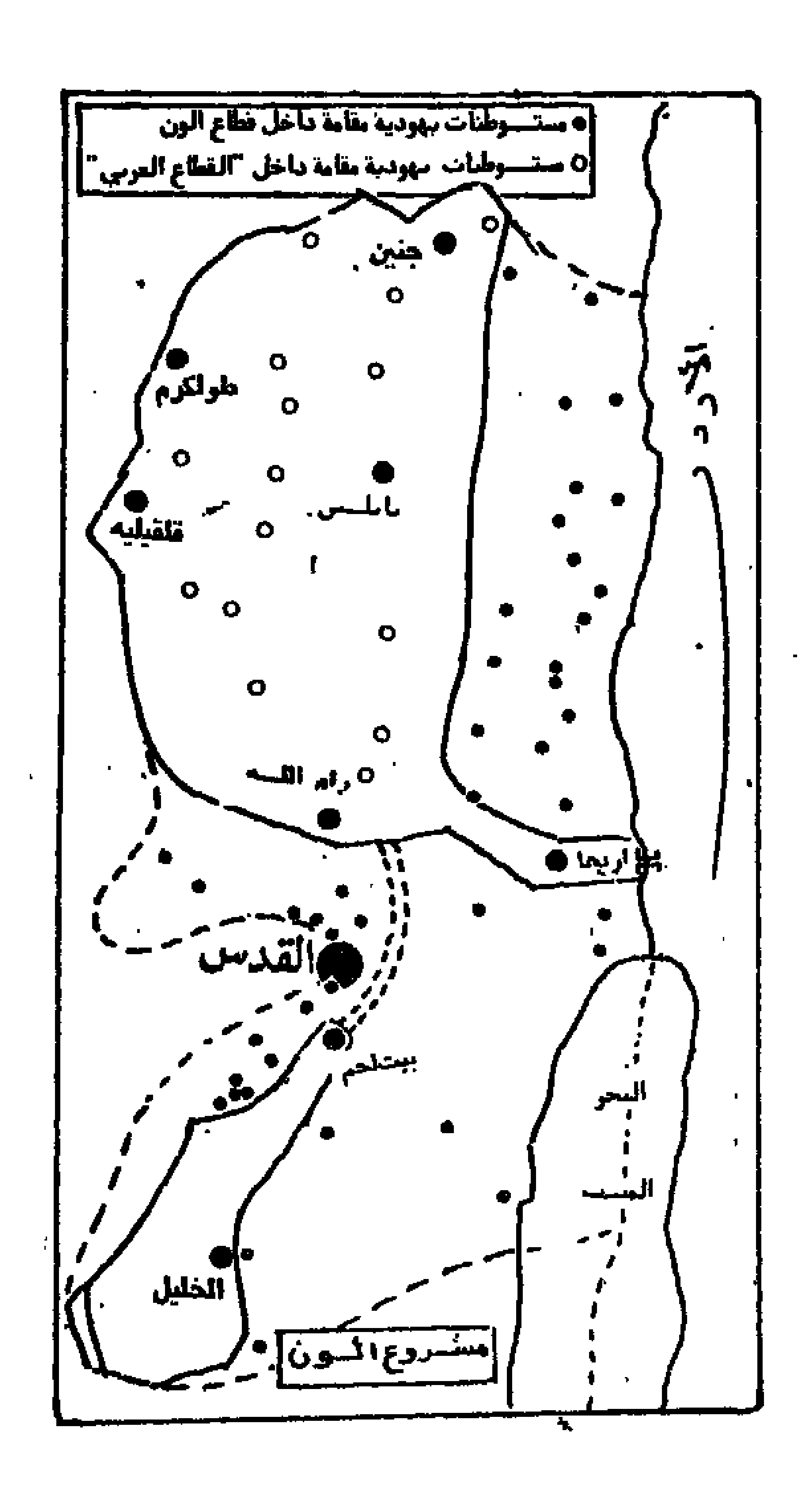
المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة
جنين
دوتان
طولكرم
نابلس
قلقيلية
الون موريه
كرنى شومرون
عوفره
بيت ايل
رام الله
كفار روت
جبعون
القدس
أريحا
هار جيلو
بيت لحم
تقوع
كفر عصيون
الخليل
كريات اربع
زوهر



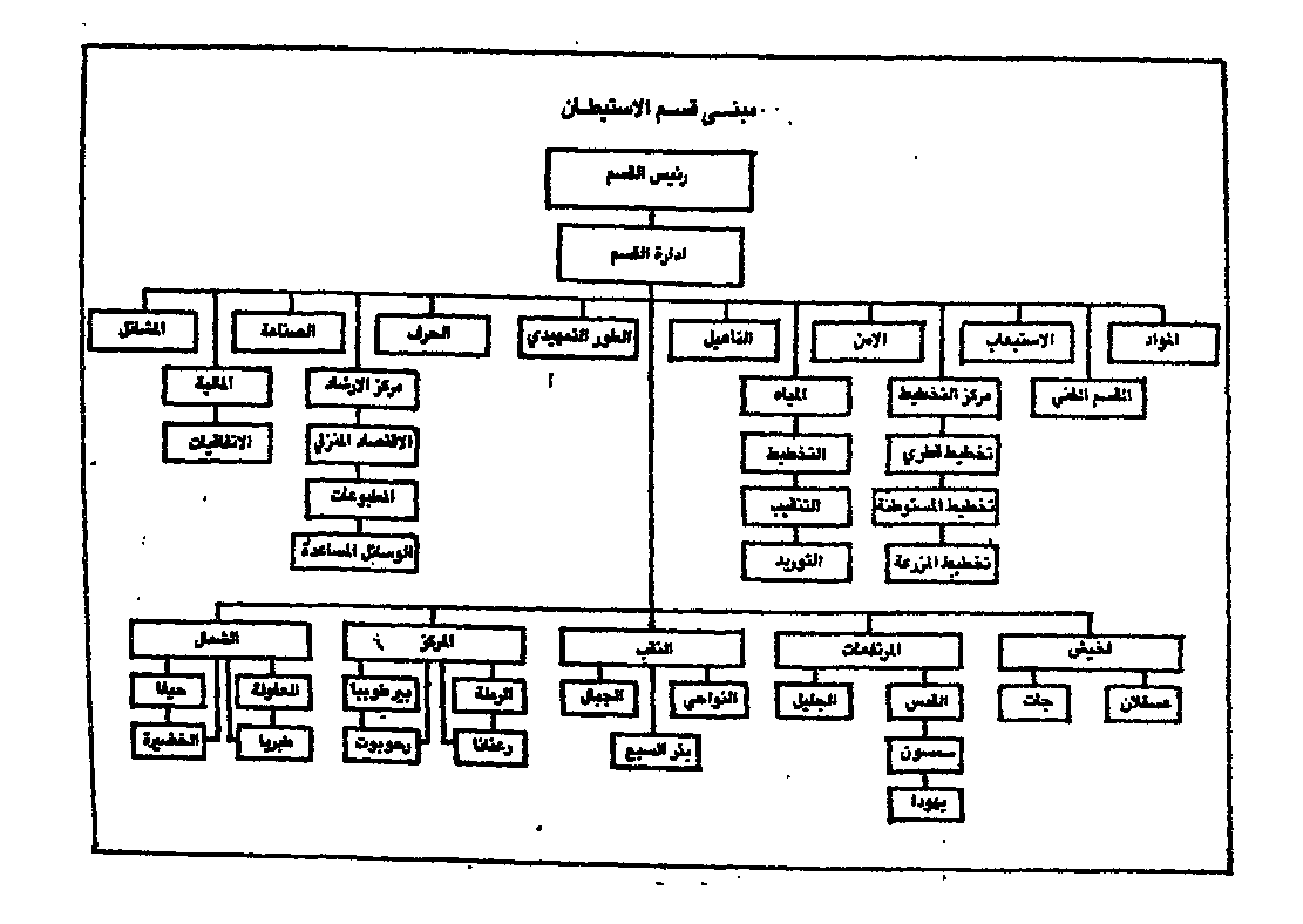
المشاريع المختلفة لاستيطان الضفة الغربية



الشمال
محنولا
بكعوت ب
بكعوت
مخورا
حمرا
ارجمان
جتيست
منوعا
حسر دامية
معليه ادرايم
مصايل
نهر الأردن
تومر
جلجال
نتيف هجدود
ناعوت
نعران
كوخاف هشاحر
يتيف
سبيه بريحو
ميشور ادوميم
معاليه ادوميم
اريحا
جسر الملك حسين
كاليه
جسر عبدالله
١٠ ٥ ٠
كيلومتر
مستوطنات الاغوار والسفوح الشرقية



● مستوطنات يهودية مقامة داخل قطاع الون
○ مستوطنات يهودية مقامة داخل "القطاع العربي"
جنين
طولكرم
قلقيليه
نابلس
رام الله
اريحا
القدس
بيتلحم
البحر
الميت
الخليل
مشروع الون


مبنى قسم الاستيطان
رئيس القسم
ادارة القسم
المشاكل
الصناعة
الحرف
الطور التمهيدي
التأهيل
الامن
الاستيعاب
المواد
المالية
الاتفاقيات
مركز الارشاد
الاقتصاد المنزلي
المطبوعات
الوسائل المساعدة
المياه
التخطيط
التنقيب
التوريد
مركز التخطيط
تخطيط قطري
تخطيط المستوطنة
تخطيط المزرعة
القسم الفني
الشمال
حيفا
العفولة
الخضيرة
طبريا
المركز
بيرطوبيا
الرملة
رحوبوت
رعنانا
النقب
الجبال
النواحي
بئر السبع
المرتفعات
الجليل
القدس
سمسون
يهودا
لخيش
جات
عسقلان

اعداد السكان اليهود في المدن حتى نهاية عام ١٩٨٣

الرقم	المدينة	عدد السكان ١٩٧٨	عدد السكان ١٩٨١	عدد السكان ١٩٨٣
١ -	القدس	٢٨٦ر٦٠٠	٤١٥ر٠٠٠	٤٢٨ر٧٠٠
٢ -	تل ابيب - يافا	٣٣١ر٩٠٠	٣٢٩ر٥٠٠	٣٢٧ر٣٠٠
٣ -	حيفا	٢١٤ر٠٠٠	٢٢٧ر٤٠٠	٢٢٥ر٨٠٠
٤ -	بئر السبع	١٠٣ر٣٠٠	١١١ر٢٠٠	١١٠ر٨٠٠
٥ -	رمات جان	١٢٠ر٣٠٠	١١٩ر١٠٠	١١٧ر١٠٠
٦ -	بتاح تكفا	١١٤ر٤٠٠	١٢١ر٧٠٠	١٢٢ر٩٠٠
٧ -	باك يام	١٢٦ر٩٠٠	١٣٢ر٨٠٠	١٢٨ر٧٠٠
٨ -	ريشون لتسيون	٨٣ر٨٠٠	٩٥ر٥٠٠	١٠٢ر٢٠٠
٩ -	حولون	١٢٤ر٥٠٠	١٣٢ر٣٠٠	١٣٣ر٥٠٠
١٠-	بني براق	[illegible]	٩٢ر٨٠٠	٩٦ر١٠٠
١١-	نتانيا	[illegible]	٩٩ر٨٠٠	١٠٢ر٢٠٠
١٢-	جفعتايم	[illegible]	٤٨ر٦٠٠	٤٦ر٧٠٠
١٣-	هرتسليا	٥٤ر٢٠٠	٦٠ر٧٠٠	٦٣ر٢٠٠
١٤-	نهاريا	٢٧ر٦٠٠	٢٨ر٨٠٠	٢٧ر٨٠٠
١٥-	اللد		[illegible]	٤٠ر٤٠٠
١٦-	الخضيرة	٣٧ر٢٠٠	٣٩ر٠٠٠	٣٨ر٧٠٠
١٧-	عكا	٢٨ر٤٠٠	٣٩ر١٠٠	٣٦ر٤٠٠
١٨-	عسقلان	٥٠ر٦٠٠	٦٦ر٠٠٠	٦٥ر٧٠٠
١٩-	كفار سابا	٣٦ر٨٠٠	٤١ر٢٠٠	٤٣ر٥٠٠
٢٠-	الرملة	٣٣ر٩٠٠	٤٢ر٣٠٠	٤٢ر٢٠٠
٢١-	رحوبوت	٦١ر٠٠٠	٦٧ر١٠٠	٦٧ر٩٠٠
٢٢-	طبريا	٢٧ر٥٠٠	٢٩ر٠٠٠	٢٨ر٢٠٠
٢٣-	رعنانا	٢٧ر٣٠٠	٣٤ر٦٠٠	٣٨ر٥٠٠
٢٤-	رمات هشرون	٢٩ر١٠٠	٣١ر٧٠٠	٣٢ر٥٠٠
٢٥-	صفد	١٤ر٩٠٠	١٦ر٥٠٠	١٥ر٩٠٠
٢٦-	بيسان	١٢ر٨٠٠	١٣ر٤٠٠	١٢ر٩٠٠
٢٧-	نس تتسيونه	١٣ر٥٠٠	١٤ر١٠٠	١٥ر٢٠٠

ثورة المسلمين فى الضفة والقطاع
للدكتور / رفعت سيد أحمد

هذه طبعة جديدة من كتاب هام.. يعالج ثورة الشعب الفلسطينى المسلم فى الضفة الغربية وقطاع غزة.... ويعالج الاسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى مهدت الأرض لظهور **حركة حماس وجماعة الجهاد الاسلامى** وغيرها من قوى المعارضة فى الضفة والقطاع.

★ هذا ولقد صدرت الطبعة الأولى من هذا العمل عن دار العروبة للصحافة والنشر والتوزيع عام ١٩٨٧ وكانت تحت عنوان (الضفة والقطاع: دراسة وثائقية)، ونظراً لدخول الاسلام الثورى كمتغير هام فى أحداث الضفة والقطاع.. فلقد آثرنا أن يتمشى اسم الكتاب مع مضمونه ومضمون الاحداث الجديدة.

★ انه كتاب مثير ووثائقى.. للكاتب والباحث المصرى المعروف/ د. رفعت سيد أحمد.. الذى قدم من قبل للمكتبة العربية العديد من الاسهامات الفكرية والاسلامية الهامة.

يافا للدراسات والابحاث- القاهرة.

الطبعة الثانية- ١٩٩٠

رقم الايداع/ ٨٦/٢٦٥١